الاتحاد الوطني الكردستاني..سياسات مرنة وحكيمة لخدمة الجماهير

الموسم الثاني
للانصات المركزي

المرصد
AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 29
الثلاثاء
2023/06/20

No. : 7808

حوار وتفاهمات المرحلة

شي و بلينكن: التزام ومسؤولية لإدارة العلاقات

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان ..

- عدالة حكومة الاقليم تبطل الخوف من فقرة الاعتراض
- الاتحاد الوطني الكردستاني..سياسات مرنة وحكيمة لخدمة الجماهير
- قوباد طالباني يجدد دعمه الكامل لمستثمري حلبجة
- جهاز مكافحة الارهاب يعلن اعتقال مايسمى بقاضي ولاية دجلة
- رئيس لجنة تنفيذ 140 : لا يجوز تجديد العقود الزراعية في كركوك والمتنازع عليها
- رئيسا الجمهورية و القضاء الأعلى: ضرورة إعادة النظر بالمنظومة التشريعية
- تهنئة البطريرك الجديد للكنيسة الشرقية القديمة في العراق والعالم
- يجب انهاء ملف النازحين وضمان إعادتهم لمناطق سكناهم
- رئيس الجمهورية يتسلم دعوة رسمية للمشاركة في قمة (COP28)
- رئيس الجمهورية لخرازي: اهمية مراكز الدراسات
- رئيس الجمهورية: التراث ثروة لا تنضب وقوة ملهمة للأجيال ومفخرة للتاريخ

قضايا كردستانية

- يريفان سعيد: في العراق، الكرد هم العدو الأسوأ لأنفسهم
- شيرزاد شيخاني: أزمة حكومة إقليم كردستان

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- هل تفتح الموازنة الجديدة فصلاً جديداً من الصراع في العراق؟
- ستة أشهر في الحكومة.. التحديات والتقدم المحرز
- التكامل الاقتصادي الإقليمي.. بوابة العراق للاستقرار

المـــرصـــــد التركـــي و الملف الكردي

- سونر كاجابتاي: إردوغان سلطانٌ في تركيا بجلباب قيصر روسيا
- حسني محلي: السياسة التركية.. بين البيع والشراء فما هي التسعيرة؟

المـــرصد الايراني

- مركز الجزيرة: إيران والسعودية والسعي لـلتوازن الإستراتيجي

مرصد الحوار الامريكي – الصيني

- تقرير المرصد.. بلنكن في الصين ..محادثات صريحة وأرضيات التفاهم ...

رؤى و قضـــايـــــا عالميـــــــة

- إيان بريمر: القوة العظمى العالمية التالية ليست من تعتقد
- تعددية قطبية.. الملامح المستقبلية للنظام العالمي الجديد

العدد: 7808... 2023-06-20

marsaddaily.com

عدالة حكومة الاقليم ازاء الرواتب والمستحقات تبطل الخوف من فقرة الاعتراض

الصراعات والشروخ في البيت الداخلي الكردي كان لها أنعكاس على ما وصلنا اليه اليوم

اعلن هريم كمال اغا رئيس كتلة الاتحاد الوطني في مجلس النواب العراقي خلال لقاء اعلامي في اربيل: « اذا التزمت حكومة الاقليم بتوزيع عادل للمستحقات فلن يبقى اي معنى لفقرة المحافظات المعترضة وتنتهي هذه الفقرة».

اعد قسم اعلام مركز تنظيمات اربيل للاتحاد الوطني بحضور درباز كوسرت رسول عضو الهيئة العاملة للمكتب السياسي وسعدي بيرة عضو المكتب السياسي والدكتور مجيد محمد امين مسؤول مركز تنظيمات اربيل وفهيمة صابر عضو المجلس القيادي وعدد من الكوادر الحزبية والحكومية، لقاء اعلاميا لرئيس كتلة الاتحاد الوطني في مجلس النواب العراقي هريم كمال آغا.

الاتحاد الوطني لا يريد ان يكون جزءا من المشكلات

وأعلن هريم كمال آغا رئيس كتلة التحاد الوطني خلال اللقاء: « اتجه الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي بعد الانتخابات كفريق مشترك الى بغداد وكان الحزبان متفقين على اغلبية المسائل، وخاصة موضوع عدم

تدخل الكرد في مشكلات البيت الشيعي الداخلي، لكن حصل اتفاق سري قلب كل القضايا».

« ان الاتحاد الوطني كقوة مناصرة لحقوق الشعب الكردي، وبعد هذا الاتفاق السري علينا، اتضحت لنا الامور بان التعهدات التي قطعناها لا تتناسب مع هذه المرحلة الجديدة المغايرة لما اتجهنا من اجله مع الديمقراطي الى بغداد الا وهو الحفاظ على حياة ومعيشة وحقوق ومصالح جماهير شعب كردستان المرتبط بالوحدة والوئام بين القوى الكردستانية» يقول هريم كمال اغا.

اذا كانت الحكومة واثقة من نفسها، لماذا الاحساس بالخوف؟

كما سلط هريم كمال آغا الضوء على المواد المتعلقة بمستحقات الشعب الكردي من الموازنة العامة وقام بتحليل مضمون المواد ١١ و ١٢ و ١٣ من القانون.

وحول فقرة الاعتراض الخاصة بالمحافظات التي تحس بعدم معاملتها من قبل حكومة الاقليم بشكل عادل من مستحقاتها وتعاملها المباشر مع بغداد، قال هريم كمال اغا: « لا نفهم كل هذا الخوف من هذا الموضوع الذي ثبت في الفقرة ٨ من المادة ١٣ ، فإذا كانت حكومة اقليم كردستان متأكدة من عدالة معاملتها في توزيع المستحقات المالية، فلا يوجد اي معنى لهذه الفقرة.

«وفي موضوع ارجاع الرواتب المدخرة للموظفين والمتقاعدين والمعلمين والبيشمركة والشرطة والآسايش، بذلت كتلة الاتحاد الوطني جهودا حثيثة لتثبيت هذه المادة لكنها لم تنل الصوت الكافي لاقرارها، لكن ككتلة الاتحاد لم نستسلم وسنسلك كل السبل الممكنة لإرجاع حقوق ورواتب موظفي كردستان» يقول رئيس كتلة الاتحاد الوطني.

الرئيس بافل يؤكد دوما على الوحدة

ويقول هريم كمال اغا: « كان جميع محاولات وزيارات واجتماعات الرئيس بافل جلال طالباني لبغداد في سبيل الوحدة والوئام بحيث سهل جهود الرئيس بافل مهامنا كنواب للحفاظ على حقوق الشعب الكردي والتوازن الذي ساهم في استتباب امن اقليم كردستان، لكن الصراعات والشروخ في البيت الداخلي الكردي كان لها أنعكاس على ما وصلنا اليه اليوم».

واضاف: « للاسف بعد وفاة الرئيس مام جلال لم يتمكن الكرد من الذهاب الى بغداد كفريق موحد في سبيل تأمين حقوق ومستحقات الشعب الكردي». واوضح ان الخلافات في برلمان كردستان أثرت هي الاخرى مباشرة في ضعف موقف الكرد في بغداد».

PUKMEDIA

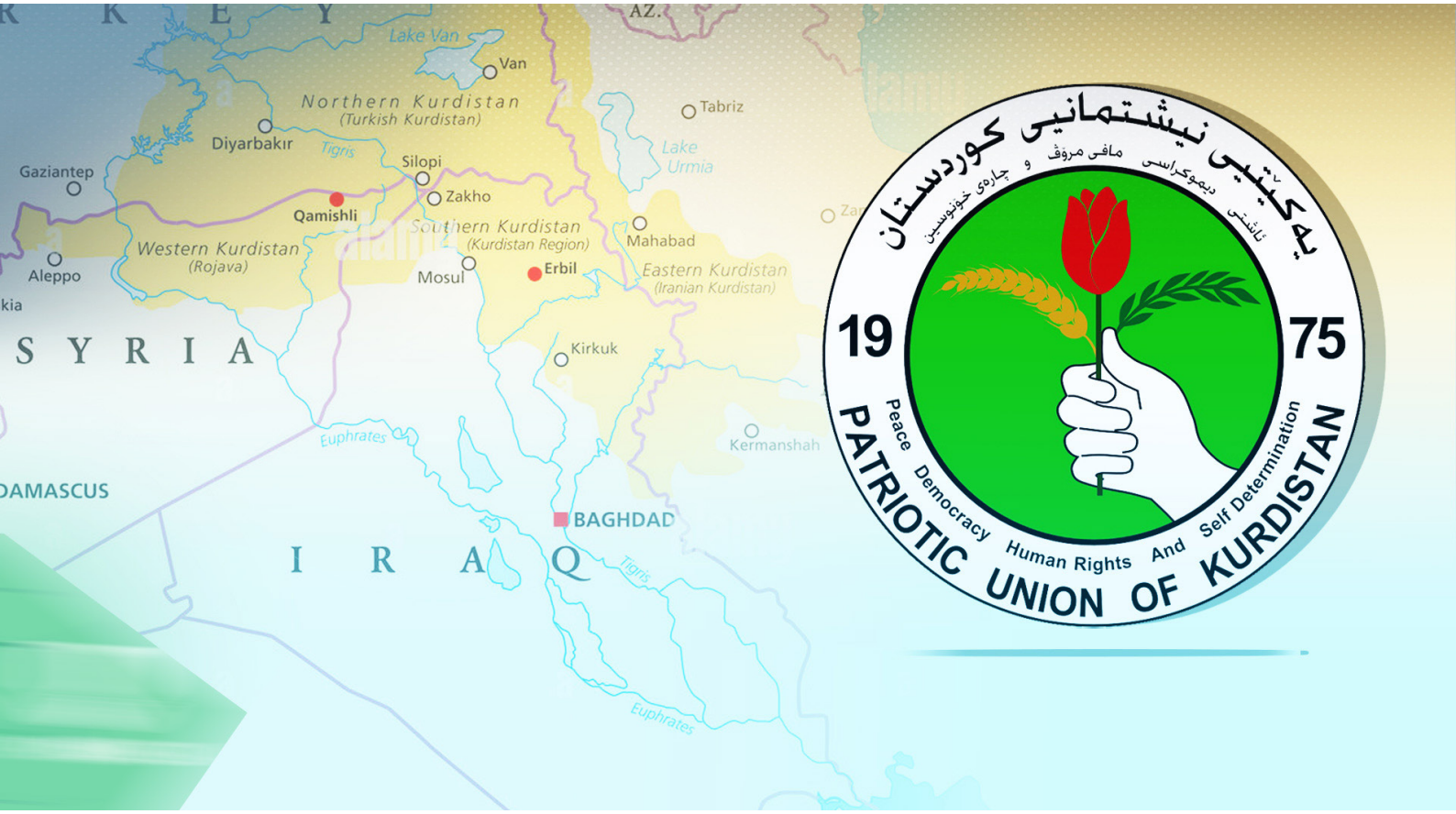

الاتحاد الوطني..سياسات مرنة وحكيمة لخدمة الجماهير

يعمل الاتحاد الوطني الكردستاني من اجل مصلحة الجماهير في اقليم كردستان والعراق وحتى المنطقة، فهو يتبع سياسة مرنة وحكيمة في التعامل مع الاحداث والمتغيرات، همه الاول مصلحة المواطنين وعدم تعريضهم للخطر، وتحسين اوضاعهم المعيشية، وقد قدم في سبيل ذلك تضحيات كبيرة وتنازل عن الكثير من المكاسب من اجل الصالح العام وخدمة المواطنين.

جهود حثيثة لخدمة الجماهير ودور مهم على جميع المستويات

تقول رابحة حمد عضوة المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكردستاني للموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكردستاني PUKMEDIA: ان الاتحاد الوطني الكردستاني ومنذ تأسيسه بقيادة فقيد الامة الرئيس مام جلال يعمل من اجل خدمة الجماهير فهو لم يفكر يوما في مصالحه الحزبية ابدا، بل مصالح الجماهير من اولويات عمله مهامه.

واضافت: ان الاتحاد الوطني الكردستاني قدم تضحيات كبيرة وعمل بشكل مستمر بقيادة الرئيس مام جلال لبناء العراق وكتابة الدستور وتطوير التجربة الديمقراطية لاقليم كردستان.

وتقول رابحة حمد: ان الاتحاد الوطني الكردستاني عمل من اجل ادارة الملفات المختلفة بالتفاهم والحوار مع جميع الاطراف السياسية وفي الاونة الاخيرة ملفات تشكيل الحكومة والمصادقة على الموازنة الاتحادية.

واوضحت: ان سياسة الاتحاد الوطني الكردستاني تجاه جميع الملفات كانت تصب في مصلحة الجماهير وليس المكاسب الحزبية وهو الحامي للديمقراطية والتوافق بين جميع الاطراف السياسية ولم يرى اي مطلب حزبي له في الموازنة بل جميع مطالبه كانت لحماية مستحقات وحقوق المواطنين.

اولويتنا خدمة الجماهير

من جهتها تقول فهمية صابر عضوة المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكردستاني خلال تصريح خاص للموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكردستاني PUKMEDIA: ان الاتحاد الوطني الكردستاني يتبع سياسة مرنة وحكيمة وجميع المواطنين والاحزاب السياسية تدعم سياسة الاتحاد الوطني الكردستاني.

واضافت: ان الاتحاد الوطني الكردستاني يعمل من أجل خدمة الجماهير بشكل عام وليس جماهيره فقط، عكس الاحزاب السياسية الاخرى.

تقول فهيمة عبدالله: الاتحاد الوطني الكردستاني يعمل على ان تستفاد الجماهير من سياساته وليس العكس ان يستفيد هو من اصوات جماهيرة فقط.

واضافت: ان الاتحاد الوطني الكردستاني دائما يقدم التضحيات من اجل مصالح المواطنين والجماهير وقد تنازل عن الكثير من المكاسب الحزبية من اجل مصلحة الجماهير ويضحى دائما من اجل الصالح العام وهناك الكثير من الخطوات الكبيرة والمهمة التي نفذها ولم يتحدث عنها ابداً.

دفاع مستمر عن مستحقات شعب كردستان بالمشاريع والأفعال

هذا وتمكن الاتحاد الوطني الكردستاني، عن طريق كتلته في مجلس النواب العراقي، من تثبيت العديد من المواد والفقرات التي تصب في مصلحة شعب كردستان في قانون الموازنة الاتحادية للأعوام ٢٠٢٣- ٢٠٢٤- ٢٠٢٥، كما منع تمرير فقرة تتعلق بقطع ارسال استحقاقات الاقليم في حال وجود خلاف مع الحكومة الاتحادية.

وقال د. بريار رشيد عضو كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني في تصريح للموقع الرسمي للاتحاد الوطني PUKMEDIA: «تثبيت الفقرة ٨ من المادة ١٣ من الموازنة الاتحادية، كان بجهود كتلة الاتحاد الوطني، وهي فقرة مهمة تلزم حكومة الاقليم بإعطاء الأولوية لصرف رواتب الموظفين والمتقاعدين، وكذلك اتباع العدالة بين المحافظات في المشاريع الاستثمارية».

حذف الفقرة المتعلقة بإيقاف إرسال حصة الاقليم

وأضاف: «ككتلة الاتحاد الوطني حاولنا جاهدا تثبيت فقرة لاسترجاع الرواتب المدخرة لموظفي الاقليم، ولكن كتلة كردستانية وقفت ضد هذه الفقرة، ولم يتم تمريرها، لكننا لم نترك هذه المسألة وسنواصل جهودنا ونتبع جميع السبل القانونية لحماية حقوق موظفي الاقليم».

وأكد عضو كتلة الاتحاد الوطني، أنه «ورد في الفقرة ٧ من المادة ١٣، في حال وجود اختلاف في وجهات النظر بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم فيما يتعلق بالحقوق والالتزامات والآليات الواردة في أحكام هذا

القانون، ولم يتم حل الخلاف في مدة ١٥ يوما، يتم ايقاف ارسال حصة الاقليم من الموازنة، ولكن كتلة الاتحاد الوطني تمكنت من حذف ايقاف ارسال حصة الاقليم وإعطاء مدة ٣٠ يوما لحسم الخلاف، وإن لم يتم حله خلال المدة المحددة، يتم تخويل مجلس النواب لحله».

تثبيت فقرات لصالح البيشمركه

وقال د. بريار رشيد: «تثبيت رواتب ومستحقات أكثر من ٢٠ ألف بيشمركه لدى وزارة الدفاع الاتحادية، تعيين ٣ آلاف من حرس الحدود، نقل الألوية المشتركة الى الى ملاك وزارة الدفاع، والذي يبلغ عددهم أكثر من ٤ آلاف بيشمركه، تحويل العقود الانتخابية لموظفي مفوضية الانتخابات الى عقود تشغيلية، ويستفيد منها أكثر من ٣ آلاف موظف، إرسال ميزانية البترودولار الى الاقليم مباشرة، منع وضع الضرائب على بطاقات الهاتف النقال، وغيرها من الفقرات المهمة في الموازنة، عمل الاتحاد الوطني على تحقيقها خدمة للشعب العراقي عامة ومواطني كردستان على وجه الخصوص.

الاتحاد الوطني دافع عن حصة الاقليم من الموازنة

من جهتها قالت النائبة عن كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني الدكتورة نرمين معروف لـPUKMEDIA: نحن في كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني كان لنا دور كبير في حماية حصة اقليم كردستان من الموازنة والدفاع عن المستحقات المالية لشعب كردستان، حيث ظهرت العديد من العقبات التي كانت تهدد حصة اقليم كردستان لكننا تمكنا من تذليل تلك العقبات.

من جانبه قال كاروان يارويس مقرر كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني خلال تصريح خاص لـPUKMEDIA: مع دخول قانون الموازنة الاتحادية حيز التنفيذ ستنتهي مشكلة تاخير صرف رواتب الموظفين في اقليم كردستان، هذه الازمة التي يعاني منها الموظفين منذ اكثر من ثمانية سنوات.

واضاف: عند دخول قانون الموازنة الاتحادية حيز التنفيذ ستقوم الحكومة الاتحادية بارسال المستحقات المالية لاقليم كردستان في كل شهر، وتستطيع حكومة اقليم كردستان توزيع رواتب الموظفين شهريا دون اي تاخير، بالاضافة الى استئناف العمل بالمشاريع المتوقفة، مشيراً الى ان وزارة المالية الاتحادية ستصدر تعليمات صرف الموازنة الاتحادية قريبا.

جدل عراقي ايضا حول فقرات أخرى في الموازنة

وفي تصريح خاص للمسرى قالت د.نرمين: إن "مجلس النواب يتكون من أحزاب وكتل سياسية متنوعة، وبالتأكيد لكل مكون أو حزب أو كتلة سياسية وجهة نظر مختلفة ومتباينة عن الآخر، لذلك من الطبيعي أن يكون هناك اختلاف في الرؤى ووجهات النظر حول بعض من مواد وفقرات قانون الموازنة"، مبينة أنه " ليس فقط الفقرات والمواد المتعلقة بالإقليم في القانون كان عليه جدل داخل المجلس، وإنما هناك فقرات أخرى في الموازنة لا تتعلق بالإقليم حصل محل جدل أيضا، ولكن الأضواء كلها كانت مسلطة على الفقرات المتعلقة

بالإقليم ".

وأضافت أن "مصلحة الشعب العراقي والمواطن كان من أولويات أعضاء مجلس النواب، وتحديدا في مسألة التأكيد من التوزيع العادل والشفافية لتخصيصات الموازنة على المحافظات لكي يستفيد منها كل المكونات والشرائح في المجتمع "، لافتة إلى أن " تخصيصات الموازنة جاءت منسجمة مع المنهاج الحكومي الذي كان من أولوياته مكافحة الفقر والقضاء على البطالة والتضخم وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين كالكهرباء والصحة والتعليم وغيرها من المجالات الخدمية، هذا بالإضافة إلى موضوع التعيينات التي كانت لها حصة جيدة من التخصيصات، فئات كثيرة قد تم تعيينها على القطاع العام سواء على الملاك الدائم أو عن طريق العقود".

نسبة ١٢,٦٧٪ أقل من نسبة استحقاق الإقليم

وبخصوص حصة الإقليم من الموازنة، أشارت عضو اللجنة المالية النيابية الدكتورة نرمين معروف إلى أنه "بصورة عامة نسبة الإقليم مثبتة على ١٢,٦٧٪ وهي أقل من نسبة استحقاق الإقليم، لأنه بحسب مؤشر السكان الذي أفصحت عنه وزارة التخطيط في وقت وقت سابق فأن سكان الإقليم يشكلون ١٤٪ من مجموع سكان العراق"، واصفة احتسابها بأقل من تلك النسبة بأنه إجحاف بحق إقليم كردستان".

وأكدت معروف أن " الكرد حريصون على وحدة العراق، بدليل موافقتهم على تمرير الموازنة رغم تقليل نسبة الإقليم، وكذلك دعما للحكومة ونجاحها، على أمل إجراء تعداد سكاني في وقت قريب لبيان العدد الفعلي لسكان الإقليم، وعليه يتم تحديد نسبة الإقليم وفق استحقاقه القانوني وحجمة الطبيعي من السكان".

استقرار اقتصادي

وتقول الدكتورة نرمين،»سيضخ تطبيق قانون الموازنة الكثير من الأموال في السوق، وسيخلق أيضا استقرارا اقتصاديا، في العام الماضي لم يكن لدى العراق موازنةوكانت صلاحيات قانون الامن الغذائي محدودة،ولم يكن لدى إقليم كردستان موازنة منذ عام ٢٠١٤ وكانت العلاقات بين أربيل وبغداد في السنوات العشر الأخيرة متوترة ومعقدة دائما، أما الان اختلفت الامور».

واشارت،» الحكومة العراقية حكومة ذات قاعدة عريضة ومعظم القوى السياسية في العراق وكردستان تشارك فيها، قبل إرسال الموازنة، كان هناك اتفاق سياسي، وعلى أساس هذا الاتفاق، تم تأسيس هذه الحكومة».

بحسب الدكتورة نرمين،»من أولويات الحكومة العراقية الحالية مكافحة الفساد والحد منها، هذه دلالات جيدة وستؤسس لإستقرار سياسي ومن ثم الانتعاش الاقتصادي نتيجة لذلك».

واضافت،»ميزانية العراق هي ميزانية كبيرة، ٢٠٠ ترليون دينارتطرح في السوق كل عام، وتخلق فرص عمل، والعديد من المشاريع التي تعطي فرصا لنمو القطاع الخاص».

*المسرى-PUKMEDI

قوباد طالباني يجدد دعمه الكامل لمشاريع ومستثمري حلبجة

زار قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كوردستان يوم الاحد ٢٠٢٣/٦/١٨ محافظة حلبجة بهدف متابعة ومساندة المشاريع الاستثمارية ومجمع راسان الغذائي في المحافظة.وقدم نائب رئيس حكومة الاقليم خلال زيارته، دعمه الكامل لمستثمري حلبجة ومجمع راسان الغذائي وعبر عن استعداده لتقديم كافة التسهيلات للمشاريع الاستثمارية في المدينة.ودعا قوباد طالباني المستثمرين الى رفع مستوى منتجاتهم لتنافس المنتجات الاجنبية في الاسواق الداخلية للاقليم، ووضع خطط متينة لبيع منتجاتهم في اسواق وسط وجنوب العراق، حيث ستصبح وسط وجنوب العراق خلال السنوات اللاحقة اكبر الاسواق لصناعة الاغذية في كوردستان.

معمل راسان لمنتجات الالبان من المقرر ان تكتمل اعماله خلال سنة ويجمع كافة الألبان الحيوانية في المنطقة، وبهذا سيشهد قطاع الثروة الحيوانية في حلبجة مرحلة متطورة، وبانتهاء اعماله سيوفر المعمل حوالي الف فرصة عمل لاهالي حلبجة وضواحيها.

كما زار نائب رئيس حكومة الاقليم معمل زيت الزيتون الذي اسس في ٢٠١٨ ويصدر منتجاته الى مناطق اخرى في العراق والخارج، اضافة الى توفيره فرص العمل لمجموعة من المواطنين، وكان للمعمل تاثير على اخضرار مساحات واسعة لبيئة حلبجة بما زرع من اشجار الزيتون بشكل لافت للنظر في حلبجة، حيث غرس خلال خمس السنوات الماضية ٥٠ الفا من أشجار الزيتون.

*كما زار قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كوردستان، ، الاحد، خلال زيارته محافظة حلبجة منفذ شوشمي الحدودي مع ايران، واعلن عن قرب افتتاح المنفذ رسميا بوجه السياح مما سيكون له دور في انتعاش الحركة الاقتصادية والسياحية في حلبجة وهورامان.وعقب استفساره عن المعوقات والمشكلات التي تواجه المنفذ، اشار قوباد طالباني الى اجتماعه مع وزير الداخلية في الحكومة الاتحادية خلال الاسبوع الفائت حول هذا الموضوع، واكد انه من المقرر ان تعمل حكومتا الاقليم وبغداد على توسيع منفذ شوشمي في طويلة وذلك عبر تنسيق مشترك بينهما.وبتوسيع المنفذ سيتمكن السائحون من السفر رسميا بسياراتهم الخاصة بين اقليم كوردستان وايران، وهذا ما سيؤثر في انتعاش الحركة الاقتصادية وتطوير قطاع السياحة في محافظة حلبجة.

جهاز مكافحة الارهاب يعلن اعتقال مايسمى بقاضي ولاية دجلة

اعلن جهاز مكافحة الإرهاب في السليمانية، عن اعتقال ما يسمى بقاضي ولاية دجلة في تنظيم داعش الارهابي.

وقال جهاز مكافحة الارهاب في بيان: خلال عملية مشتركة بين جهاز مكافحة الإرهاب في السليمانية ومكافحة الإرهاب العراقية، تم القاء القبض على مسؤول كبير فيما يسمى بتنظيم داعش الارهابي داخل محافظة السليمانية.

واضاف البيان: ان الإرهابي المعتقل يدعى (ع. ح. ن) من محافظة صلاح الدين وكان في تنظيم القاعدة الإرهابي حتى العام ٢٠١٤، ثم انضم إلى التنظيم الإرهابي المسمى الدولة الإسلامية وكان القاضي الشرعي للتنظيم في ما يسمى بولاية دجلة.

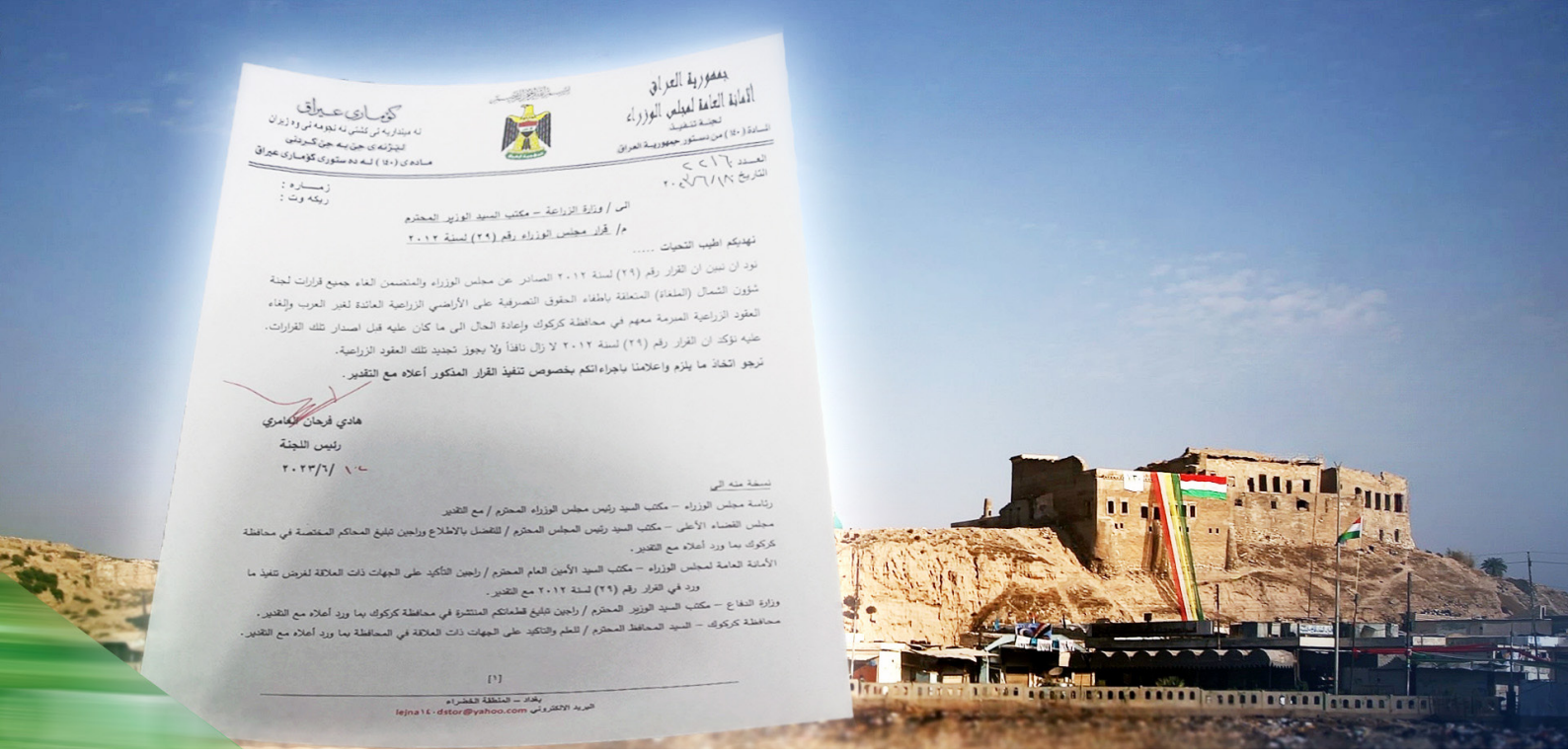

رئيس لجنة تنفيذ المادة 140 :

لا يجوز تجديد العقود الزراعية في كركوك والمتنازع عليها

قال رئيس اللجنة العليا لتطبيق المادة ١٤٠ من الدستور، هادي العامري، إن عقود الاراضي الزراعية في كركوك يجب عدم تجديدها للمواطنين العرب.

جاء إصرار العامري في رسالة بعث بها إلى وزارة الزراعة في ١٢ حزيران ٢٠٢٣، وأرسلت نسخة منها إلى رئيس الوزراء ومكتب محافظ كركوك وعدة جهات حكومية أخرى.

واستند هادي العامري في الرسالة إلى قرار مجلس الوزراء الاتحادي رقم ٢٩ لسنة ٢٠١٢ والذي دعا إلى عدم تجديد عقد أراض زراعية في كركوك للمواطنين العرب.

ألغى القرار رقم (٢٩) لسنة ٢٠١٢ جميع قرارات لجنة شؤون الشمال – الملغاة – المتعلقة بملكية وحق الانتفاع بالأراضي الزراعية غير العربية، وإلغاء العقود الزراعية معها.

كما ينص قرار الحكومة الاتحادية على ضرورة إعادة حالة الأرض الزراعية إلى ما قبل قرارات لجنة شؤون الشمال.

وشدد هادي العامري في الخطاب على أن قرار مجلس الوزراء مازال ساري المفعول القاضي بعدم تجديد العقود الزراعية.

بناء على قرارات المجلس الأعلى للثورة ولجنة شؤون الشمال التابعة لحزب البعث برئاسة صدام حسين، تم التعاقد على الأراضي الزراعية الكردية مع العرب في أواخر السبعينيات وتم توزيعها على المواطنين في الوسط والجنوب ضمن عملية إعادة توطين العائلات الكردية والتركمانية.

تعتبر الأراضي الزراعية من أكثر القضايا تعقيداً في محافظة كركوك وغيرها من المناطق المتنازع عليها. ظلت معلقة منذ ٢٠ عامًا. وقد أدى ذلك إلى عدة اشتباكات بين المزارعين الأكراد والعرب والتركمان.

أعادت الحكومة العراقية الجديدة، برئاسة محمد شياع السوداني، تفعيل اللجنة لتطبيق المادة ١٤٠، والتي تعد من المهام الرئيسية لتحديد ملكية الأراضي الزراعية.

وبحسب الدستور العراقي الذي أقره غالبية الناخبين العراقيين مطلع عام ٢٠٠٥، فإن مصير المناطق المتنازع عليها يجب أن يتقرر بعد ثلاث مراحل من التطبيع وإحصاء ثم استفتاء. وقال العامري في رسالة إلى وزارة الزراعة «نطلب منكم اتخاذ الإجراءات اللازمة وإبلاغنا بأي إجراءات ضرورية».

العدد: ٢٧١٦
التاريخ: ٢٠٢٣/٦/١٨

زماره :
ریکه وت :

الى / وزارة الزراعة – مكتب السيد الوزير المحترم

م/ قرار مجلس الوزراء رقم (٢٩) لسنة ٢٠١٢

نهديكم اطيب التحيات .....

نود ان نبين ان القرار رقم (٢٩) لسنة ٢٠١٢ الصادر عن مجلس الوزراء والمتضمن الغاء جميع قرارات لجنة شؤون الشمال (الملغاة) المتعلقة باطفاء الحقوق التصرفية على الأراضي الزراعية العائدة لغير العرب وإلغاء العقود الزراعية المبرمة معهم في محافظة كركوك وإعادة الحال الى ما كان عليه قبل اصدار تلك القرارات.

عليه نؤكد ان القرار رقم (٢٩) لسنة ٢٠١٢ لا زال نافذاً ولا يجوز تجديد تلك العقود الزراعية.

نرجو اتخاذ ما يلزم واعلامنا باجراءاتكم بخصوص تنفيذ القرار المذكور أعلاه مع التقدير.

هادي فرحان العامري

رئيس اللجنة

٢٠٢٣/٦/ ١٨

نسخة منه الى

رئاسة مجلس الوزراء – مكتب السيد رئيس مجلس الوزراء المحترم / مع التقدير

مجلس القضاء الأعلى – مكتب السيد رئيس المجلس المحترم / للتفضل بالاطلاع وراجين تبليغ المحاكم المختصة في محافظة كركوك بما ورد أعلاه مع التقدير.

الأمانة العامة لمجلس الوزراء – مكتب السيد الأمين العام المحترم / راجين التأكيد على الجهات ذات العلاقة لغرض تنفيذ ما ورد في القرار رقم (٢٩) لسنة ٢٠١٢ مع التقدير.

وزارة الدفاع – مكتب السيد الوزير المحترم / راجين تبليغ قطعاتكم المنتشرة في محافظة كركوك بما ورد أعلاه مع التقدير.

محافظة كركوك – السيد المحافظ المحترم / للعلم والتاكيد على الجهات ذات العلاقة في المحافظة بما ورد أعلاه مع التقدير.

بغداد – المنطقة الخضراء
البريد الالكتروني lejna١٤٠dstor@yahoo.com

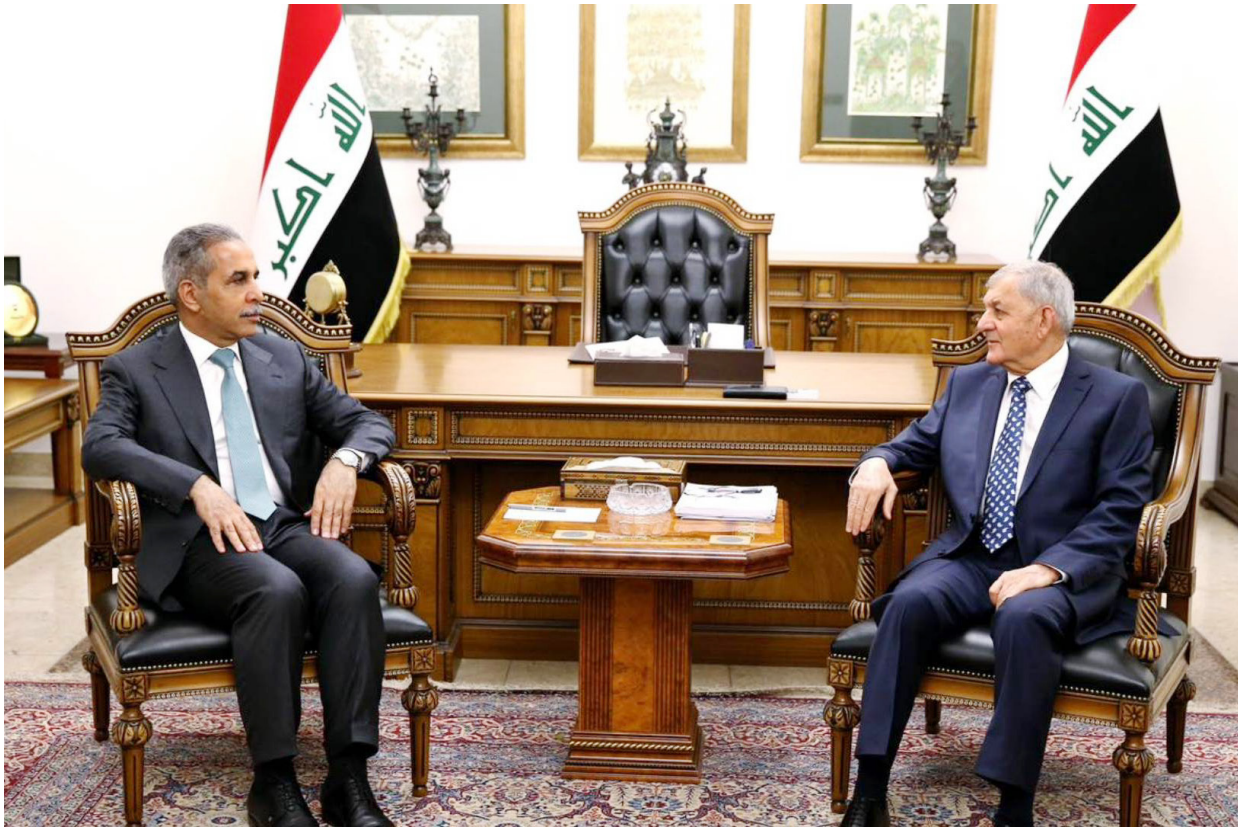

رئيسا الجمهورية و القضاء الأعلى:

ضرورة إعادة النظر بالمنظومة التشريعية وقرارات مجلس قيادة الثورة المنحل

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الإثنين ١٩ حزيران ٢٠٢٣ ببغداد، رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي فائق زيدان.

وجرى خلال اللقاء، مناقشة آخر التطورات على الساحة العراقية، حيث أكد السيد الرئيس ضرورة استدامة وتعزيز الأمن والاستقرار في البلاد واستثماره في تطوير الاقتصاد الوطني عن طريق جذب استثمار الشركات الأجنبية.

وأشار رئيس الجمهورية إلى أهمية عرض حقيقة الواقع العراقي من ناحية الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي وثورة الإعمار والبناء ونقل الصورة الحقيقية دون أي قصور.

كما تطرق فخامته في معرض حديثه إلى زيارته الأخيرة لإيطاليا وما عكسته من حجم الإقبال الكبير على العراق، مشيراً بهذا الصدد إلى كلمة فخامته في منظمة العمل الدولية وما نقلته عن التطورات الإيجابية في العراق للمجتمع الدولي والتي كان لها أثر كبير لما تضمنته من مشاريع شراكات دولية إيجابية.

من جانبه، أثنى السيد رئيس مجلس القضاء الأعلى على طروحات فخامة رئيس الجمهورية وجهوده في إيصال حقيقة الواقع العراقي إلى المجتمع الدولي، مؤكداً دعمه الكامل لرئاسة الجمهورية في إعادة النظر بالمنظومة التشريعية وقرارات مجلس قيادة الثورة المنحل من أجل استكمال تشريع القوانين المنصوص عليها في الدستور.

تهنئة البطريرك الجديد للكنيسة الشرقية القديمة في العراق والعالم

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأحد ١٨ حزيران ٢٠٢٣ في قصر بغداد، وفد الكنيسة الشرقية القديمة في العراق والعالم برئاسة قداسة البطريرك مار كوركيس الثالث يونان والوفد المرافق له المؤلف من عدد من أصحاب الغبطة والنيافة المطارنة والأساقفة.

وفي مستهل اللقاء، رحب السيد الرئيس بالحضور، وهنأ البطريرك مار كوركيس الثالث يونان بمناسبة تنصيبه بطريركا جديدا للكنيسة الشرقية القديمة في العراق والعالم، متمنياً لقداسته التوفيق على طريق تحقيق الوئام والتعايش السلمي وتوحيد الصف بين العراقيين وبما يؤمّن حياة حرة وكريمة لجميع المواطنين باختلاف دياناتهم وعقائدهم.

وتطرق رئيس الجمهورية إلى أهمية ترسيخ الأمن والاستقرار في البلاد الذي يعد عاملا مهما قي تقديم الخدمات وتأهيل البنى التحتية، مشيرا إلى أن هناك حملة في مدينة الموصل لتأهيل الكنائس وإعادتها إلى سابق عهدها.

من جانبه، عبر قداسة البطريرك مار كوركيس الثالث يونان عن عميق شكره وتقديره لفخامة رئيس الجمهورية على حفاوة الاستقبال وعلى اهتمامه بالعراقيين جميعاً، واستعرض عمل الكنيسة في بغداد.

كما أشاد بتحسن الأوضاع الأمنية والعمرانية في العاصمة بغداد وبقية المحافظات.

يجب انهاء ملف النازحين وضمان إعادتهم لمناطق سكناهم

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأحد ١٨ حزيران ٢٠٢٣ في قصر بغداد، مساعد الأمين العام للأمم المتحدة مدير المكتب الإقليمي للدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي السيد عبد الله عبد الرزاق الدردري والوفد المرافق له.

وأكد رئيس الجمهورية أهمية العلاقة القائمة بين العراق والأمم المتحدة عبر وكالاتها المتخصصة، مشيرا إلى ضرورة تعزيز هذه العلاقات وتنميتها لتحقيق الأهداف المرجوة في دعم العراق وبما يساعد في حسم المشاكل العالقة بالنازحين وتعزيز الاقتصاد والتنمية في البلد.

وشدد فخامته على أهمية البدء بالعمل الفعلي وتقديم نتائج ملموسة في ملف النازحين، مشيرا إلى وجود ما يقارب من (٦٠٠) ألف نازح يعيشيون أوضاعا بالغة التعقيد والصعوبة ولم يقدم لهم شيء على أرض الواقع ويجب إنهاء هذا الملف بإعادتهم لمناطق سكناهم.

كما أشار السيد الرئيس في هذا السياق إلى وجود الإمكانات الوطنية من المهندسين والقوة العاملة التي يمكن الاستفادة منها عبر التعاون مع منظمات الأمم المتحدة في هذا الشأن.

وحث رئيس الجمهورية الوفد على زيارة وزارات الموارد المائية والزراعة والكهرباء ومناطق الأهوار جنوب البلاد والاطلاع على الاحتياجات المطلوبة، وتبادل الرؤى والأفكار والخبرات لتحسين واقع هذه المجالات، كما تطرق فخامته إلى أزمة المياه التي يمر بها العراق بسبب السياسات المائية لدول الجوار وعدم وجود إدارة فعالة لملف المياه ولنقل انتاج الطاقة الكهربائية.

بدوره، أعرب مساعد الأمين العام للأمم المتحدة عن التزام الأمم المتحدة برعاية الأهوار والملفات الأخرى، مؤكدا أن زيارته المقبلة ستتضمن رؤية جديدة تعتمد على التنفيذ والانجاز.

وأشاد الدردري بالتطورات الإيجابية التي يشهدها العراق، سيما في استقرار الأوضاع الأمنية واستعادة دوره الإقليمي والدولي، مجددا دعم الأمم المتحدة للعراق في مجالات إدارة المياه والتدريب والدراسات والطاقة وتشجيع الاستثمارات.

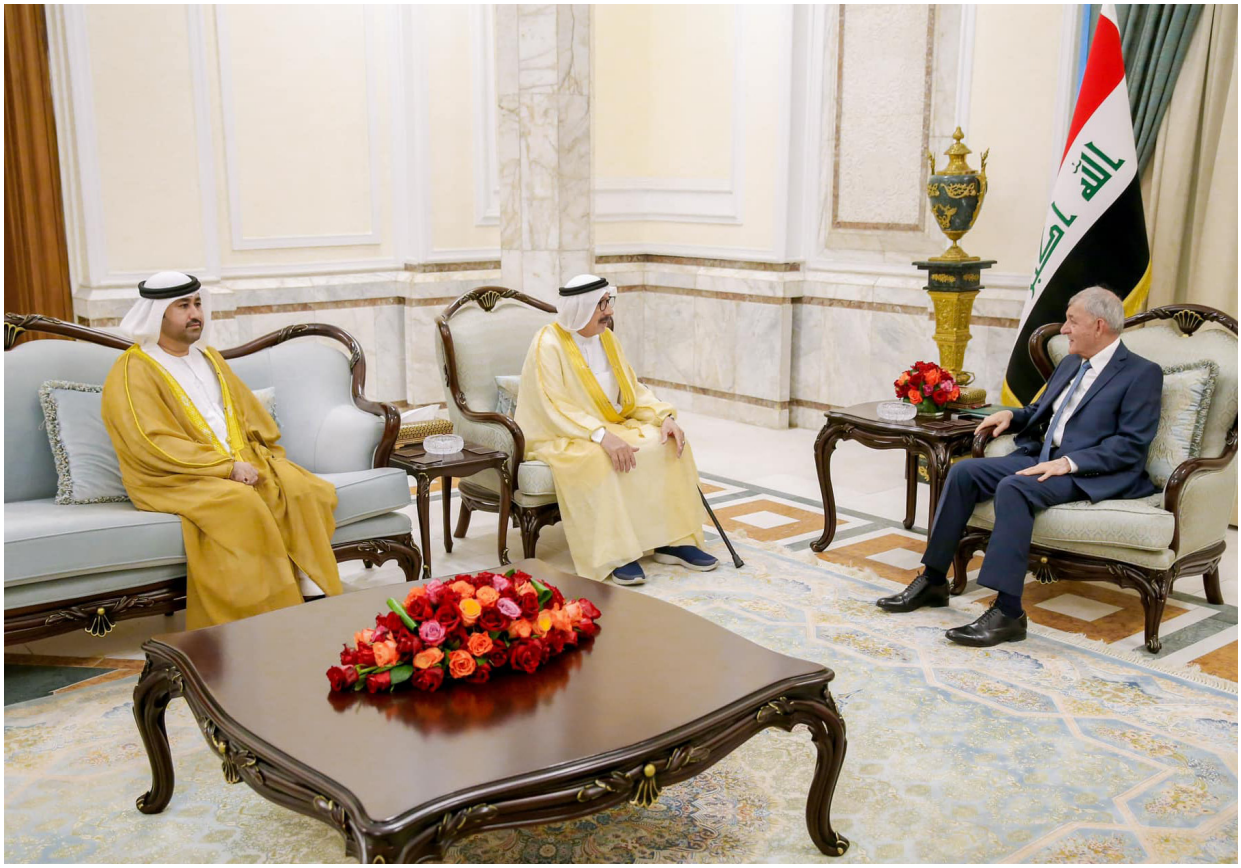

رئيس الجمهورية يتسلم دعوة رسمية للمشاركة في قمة (COP28)

تسلّم فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، رسالة خطيّة من رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ محمد بن زايد آل نهيان تضمنت دعوة فخامته للمشاركة في أعمال القمة العالمية للعمل المناخي (COP٢٨) التي تعقد بالتزامن مع احتفالات دولة الإمارات باليوم الوطني الثاني والخمسين.

جاء ذلك خلال استقبال السيد الرئيس، الأحد ١٨ حزيران ٢٠٢٣ في قصر بغداد سفير دولة الإمارات العربية المتحدة لدى العراق السيد سالم عيسى القطام الزعابي، الذي نقل تحيات رئيس دولة الإمارات إلى رئيس الجمهورية وتمنياته للشعب العراقي بالمزيد من التقدم والازدهار، فيما حمّل فخامته سعادة السفير تحياته وتقديره وشكره على الدعوة الكريمة إلى رئيس دولة الإمارات وتمنياته للشعب الإماراتي بالمزيد من الرفاهية والرخاء.

وأكد السيد الرئيس عمق العلاقات الأخوية التي تجمع البلدين والشعبين الشقيقين، وأهمية العمل على تنميتها وتطويرها في المجالات ذات الاهتمام المشترك وبما يحقق مصالح البلدين ويعزز الأمن والاستقرار في ربوع المنطقة.

من جانبه، أعرب السفير سالم عيسى القطام الزعابي عن شكره وتقديره لفخامة رئيس الجمهورية على حفاوة الاستقبال، مشيرا إلى أن الإمارات تقف إلى جانب العراق في تعزيز أمنه واستقراره ورفاهية شعبه، مثمنا دور النخب العراقية في الإسهام بنهوض وتقدم دولة الإمارات العربية المتحدة.

كما أكد تطلّع بلاده لتعزيز العلاقات القائمة بين البلدين وتوسيع آفاق التعاون في الطاقة والمياه والاستثمار في العراق.

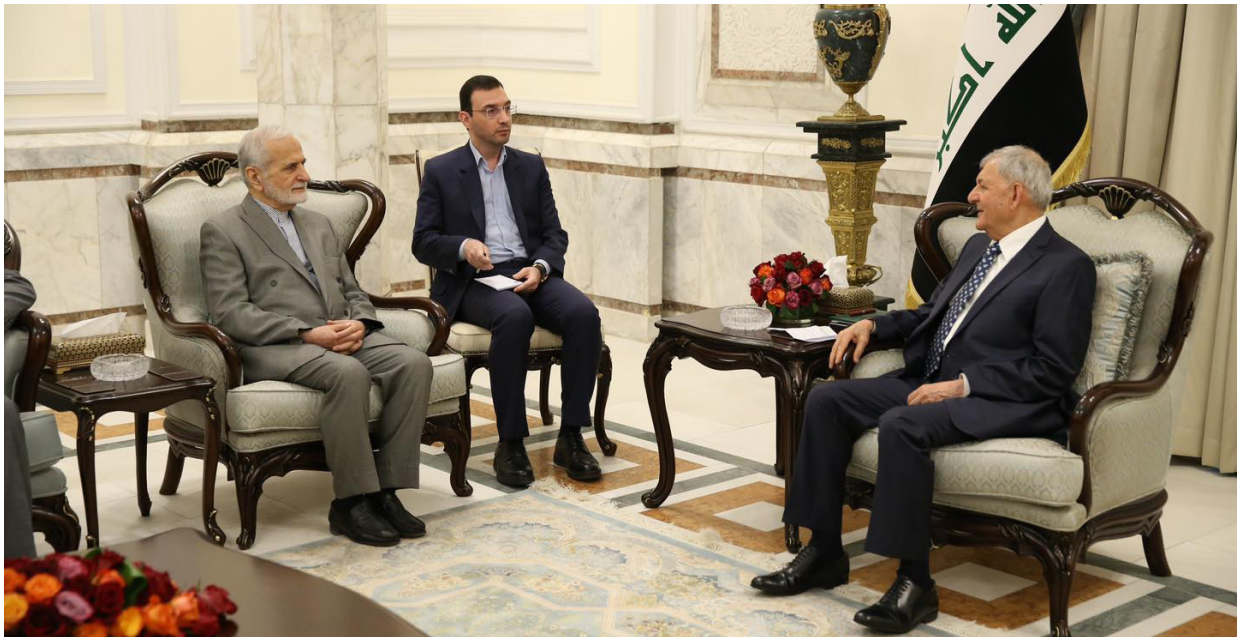

رئيس الجمهورية يستقبل رئيس المجلس الإستراتيجي للعلاقات الخارجية في إيران

مراكز الدراسات الاستراتيجية يعد أحد مؤشرات تطور البلدان

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الإثنين ١٩ حزيران ٢٠٢٣ في قصر بغداد، رئيس المجلس الإستراتيجي للعلاقات الخارجية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية السيد كمال خرازي والوفد المرافق له.

وفي مستهل اللقاء، رحب السيد الرئيس بالوفد، حيث أكد فخامته التطور الذي تشهده المحافظات والمدن العراقية في ظل ترسيخ الأمن والاستقرار في البلاد. كما رحب بزيارة الوفد إلى مدينة البصرة.

وتحدث فخامته عن طبيعة العلاقات بين البلدين، مشيرا إلى عمق الروابط الاجتماعية والجغرافية والتاريخية والدينية والمصالح الاقتصادية التي تربط الشعبين الجارين.

وبين رئيس الجمهورية أن العراق مقبل على نهضة عمرانية بعد أن أقر مجلس النواب الموازنة العامة، مؤكدا أن إنشاء مراكز الدراسات الاستراتيجية يعد أحد مؤشرات تطور البلدان كونها تقدم الرؤية الواضحة لصناع القرار في ظل ما يشهده العالم من متغيرات كثيرة في مجالات الطاقة والمياه.

من جانبه، أعرب رئيس المجلس الإستراتيجي للعلاقات الخارجية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية عن سعادته لهذه الزيارة ولقاء فخامة رئيس الجمهورية، مؤكدا أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تدعم أمن واستقرار العراق.

وأشار خرازي إلى الجهود التي كان قد بذلها المرحوم مام جلال من أجل توسيع العلاقات، كما أشاد بدور فخامة الرئيس في تعزيز التعاون بين الشعبين العراقي والإيراني.

وأكد رئيس المجلس الاستراتيجي الاهتمام بتطوير العلاقات بين البلدين، مشيرا إلى أن العراق يعد البوابة للتواصل مع الدول العربية، حيث أشاد في هذا السياق بجهود العراق في تقريب وجهات النظر مع المملكة العربية السعودية.

رئيس الجمهورية: التراث ثروة لا تنضب وقوة ملهمة للأجيال ومفخرة للتاريخ

جرت في قصر بغداد يوم الأحد ١٨ حزيران ٢٠٢٣ مراسم تسليم القطعة الأثرية التي تعود للحضارة الآشورية إلى وزارة الثقافة والسياحة والآثار، والتي كان قد تسلمها فخامة الرئيس من الجانب الإيطالي خلال زيارته متحف القرون الوسطى المدني بمدينة بولونيا في إيطاليا.

وتمت مراسم التسليم بحضور معالي وزير الثقافة والسياحة والآثار الدكتور أحمد فكاك البدراني، ورئيس الهيئة العامة للاثار والتراث الدكتور ليث مجيد حسين، والسيدة لمى الدوري مدير عام دائرة المتاحف.

بعدها جرى عقد لقاء صحفي أكد السيد الرئيس خلاله ضرورة الحرص الشديد على متابعة ملف استعادة الآثار، ومواصلة جهود التعاون بهذا الشأن مع جميع الدول الصديقة والشقيقة.

وأشار فخامته إلى الحاجة لتطوير واستحداث مؤسسات متحفية تستوعب وتليق بتراثنا العظيم، تراث الحضارات العراقية في مختلف العصور.

وفيما يلي نص حديث فخامة رئيس الجمهورية في المؤتمر الصحفي:

« السلام عليكم ورحمة الله

ألتقي بكم اليوم من أجل أن تطلعوا على قطعة آثارية سلمها لنا الأصدقاء الإيطاليون أثناء زيارتنا لإيطاليا

الأسبوع الماضي.

وقد حضر مراسم التسلّم من الجانب الايطالي في متحف القرون الوسطى المدني رئيس بلدية مدينة بولونيا الايطالية السيد ماتيو ليبوري ومديرة متاحف بلدية بولونيا ايفا ديلي اينوتشينتي ومدير المتاحف المدنية للفنون القديمة ماسيمو ميديكا والأستاذ في جامعة بولونيا نيكولا ماركيتي وقائد وحدة سلاح الدرك لحماية التراث الثقافي في بولونيا جوسيبي دي غوري وذلك بحضور الأخ معالي وزير الثقافة الدكتور أحمد فكاك البدراني ومعالي وزيرة الهجرة والمهجرين السيدة إيفان فائق جابرو وبقية أعضاء الوفد المرافق.

هذه القطعة تعود إلى الحضارة الآشورية، وبهذا فإن جهودنا وجهود الأخوة في الحكومة والمؤسسات ذات الصلة بتراثنا وآثارنا، تواصل تحقيق تقدم في العمل من أجل استعادة الآثار العائدة للحضارات العراقية القديمة، وهذا ما يتم بالتعاون مع الجهات ذات الصلة في حكومات الدول الصديقة.

لقد ثمنّا جهود الأصدقاء الإيطاليين وحرصهم على استعادة العراق آثاره إلى جانب إسهامهم في عمليات التنقيب عن الآثار وذلك بالتنسيق مع الجهات الرسمية العراقية ذات الاختصاص.

وفيما سيجري تسليم هذه القطعة الآثارية المستعادة إلى دائرة الآثار في وزارة الثقافة فإننا نؤكد الحرص الشديد على متابعة ملف استعادة الآثار ومواصلة جهود التعاون بهذا الشأن مع جميع الدول الصديقة والشقيقة.

كما نؤكد الحاجة إلى تطوير واستحداث مؤسسات متحفية تستوعب وتليق بتراثنا العظيم، تراث الحضارات العراقية في مختلف العصور.

هذا التراث بالإضافة إلى كونه ثروة لا تنضب فإنه قوة عظيمة ملهمة للأجيال ومفخرة للتاريخ.

وبالتأكيد أنكم، كإعلاميين ومؤسسات إعلامية تشاركوننا هذا الحرص.

شكرا جزيلا لحضوركم.

وأحر التهاني لكم ولزملائكم في المؤسسات الاعلامية والصحفية في عيدكم السنوي، عيد الصحافة العراقية.

والسلام عليكم».

بدوره، عبر وزير الثقافة والسياحة والآثار عن شكره لفخامة رئيس الجمهورية على اهتمامه المستمر بإستعادة آثار العراق.

وأشار الوزير إلى أن أي جهد يعود بآثارنا إلى العراق لا شك أنه جهد متميز، وهذه ليست المرة الأولى التي تمت بها إعادة آثار إلى العراق، فقد سبق وتمت إعادة آثار من الولايات المتحدة وكذلك من لبنان ومن مصر وهذه المرة من إيطاليا فهذه القطعة الأثرية المهمة تعود للحقبة الآشورية إلى فترة شيلمنصر الثالث أحد أبرز الملوك الآشوريين في الدولة الآشورية في شمال العراق.

وأضاف أن القطعة لها أهمية كبيرة لكونها أثرية أصلية ومكتوب عليها نص متكامل بالخط المسماري.

وأوضح الوزير أن هذه القطعة الأثرية ستعود إلى مكانها الطبيعي بالمتحف في بغداد.

يريفان سعيد:

في العراق، الكرد هم العدو الأسوأ لأنفسهم

فقدت مؤسسات حكومة إقليم شرعيتها في نظر الناس، ومن المنظور القانوني

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى

بعد أشهرٍ من المفاوضات التساومية والمشاحنات، أقرّ مجلس النواب العراقي موازنة مثيرة للجدل مدتها ثلاث سنوات في ١٢ حزيران/يونيو. وتؤمّن موازنة عام ٢٠٢٣ مبلغًا قياسيًا بقيمة ١٥٣ مليار دولار لتمويل القطاع العام المتنامي والمشاريع الإنمائية والبنية التحتية في العراق.

ومع أن الخلافات بين الكرد والعرب حول حقوق

> كان يشار إلى الكرد بصناع الملوك، وعلى أنهم من ركائز الاستقرار

حكومة إقليم كردستان والتزاماتها في الموازنة عرقلت جلسات مجلس النواب لبضعة أيام، ساعدت الانقسامات الكردية الداخلية في النهاية الفصائل الشيعية والسنية على إضعاف الاستقلال المالي في إقليم كردستان.

وقد أدى ذلك فعليًا إلى إخضاع حكومة إقليم كردستان للسلطة الفدرالية، والدخول في حقبة جديدة من العلاقات بين أربيل وبغداد.

الدور الكردي في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣

منذ عام ٢٠٠٣، اكتسب إقليم كردستان درجة كبيرة من الحكم الذاتي والنفوذ السياسي داخل البلاد. وفي الواقع، كان الكرد مشاركين نشطين في المشهد السياسي الجديد في العراق منذ البداية، إذ انخرطوا بشكل كبير في صياغة الدستور الجديد وتشكيل النظام السياسي في العراق في نهاية المطاف.

وقد شغلوا مناصب مهمة في الحكومة الفدرالية، وشاركوا في مفاوضات إنشاء مختلف الحكومات وتشكيلاتها على مر السنين. ويُخصَّص منصب الرئاسة الرمزي في العراق للكرد حسب الأعراف.

على الصعيد العسكري، أدت قوات البيشمركة الكردية دورًا فعالاً في غزو العراق عام ٢٠٠٣ بقيادة الولايات المتحدة. ومع دخول تنظيم «الدولة الإسلامية» في عام ٢٠١٤، اكتسبت قوات البيشمركة في الواقع الأراضي والموارد الاقتصادية من خلال بسط سيطرتها على محافظة كركوك الغنية بالنفط، بعد أن تخلّت القوات العراقية الفدرالية عن مواقعها. وطردت البيشمركة بشكل فعال تنظيم «الدولة الإسلامية» من كركوك، ثم شاركت لاحقًا في هجماتٍ لجعل المجموعة المتطرفة تتراجع. وتم الإشادة بها كقوة مقاتِلة بالنيابة عن العالَم.

بالإضافة إلى التعامل مع هذه المشاكل السياسية والعسكرية، طوّرت حكومة إقليم كردستان اقتصادها بنشاط على مدى السنوات المتعددة الماضية، فجذبت رأس المال الدولي وشكّلت تحالفات تجارية.

وقد وسّعت بشكل ملحوظ قطاع الهيدروكربونات الخاص بها، وصدّرت ٤٥٠ ألف برميل من النفط يوميًا حتى آذار/مارس ٢٠٢٣. وكنتيجة لذلك، كانت المناطق التي يسيطر عليها الكرد الجزء الأكثر ازدهارًا في البلاد.

وعلى الرغم من النكسات الاقتصادية الأخيرة وعجز حكومة إقليم كردستان عن دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية – بالإضافة إلى التفاوت في الثروة الكامن خلف التنمية الاقتصادية في الإقليم – ما زال معدّل الفقر في كردستان هو الأدنى في جميع أنحاء العراق.

الانقسامات الكردية الكامنة

يبدو أن حكومة إقليم كردستان تمتلك كافة خصائص الدولة ذات السيادة باستثناء أي اعتراف دولي رسمي بها. حتى أنها حاولت الحصول على السيادة الكاملة في عام ٢٠١٧ من خلال إجراء استفتاء مثير للجدل على الاستقلال. إلا أن هذا الاستفتاء أدى إلى خسائر جغرافية

> فقدت مؤسسات حكومة إقليم شرعيتها في نظر الناس والقانون

وسياسية واقتصادية كبيرة، وإلى تفاقم الانقسامات الداخلية المتوارية خلف النجاحات الظاهرة التي حققتها حكومة إقليم كردستان.

من الناحية السياسية، ساءت في السنوات الأخيرة حالة الصراع التاريخي على السلطة بين الحزبين الحاكمين – وهما «الحزب الديمقراطي الكردستاني» و«الاتحاد الوطني الكردستاني».

ولم تؤدِّ الجهود التي بذلها الدبلوماسيون الغربيون، من بينهم مساعِدة وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى باربارا أ. ليف، والتي هدفت إلى تشجيع الحزبين على استعادة العلاقة الوظيفية، سوى إلى التهدئة المؤقتة.

فبمجرّد تَوَقُّف التوجيه الغربي، ينشأ بين الحزبين خلاف أشد حدة بكثير بعد عقد كل صفقة. ويكشف هذا الواقع عن حقيقة قاسية، هي أن السلام الكردي الداخلي يعتمد على التوبيخ الأجنبي الحازم والمستمر.

المفارقة هي أن الكرد بارعون في جمع القوى الأجنبية المتنافسة، لكنهم مروّعون في التعامل مع اختلافاتهم الداخلية. فعلى سبيل المثال، يعود الفضل إلى رئيس إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني في التوسط في المكالمة الهاتفية التي جرت بين ولي عهد الإمارات آنذاك محمد بن زايد والرئيس التركي رجب طيب أردوغان، والتي أدت إلى تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

ومع أن بارزاني يستحق التقدير لأنه استدعى الأحزاب الكردية وبذلَ جهدًا إضافيًا لمحاولة سد الفجوات السياسية داخل كردستان، أعيقت مبادراته بسبب الافتقار التام إلى الثقة الناجم عن الطابع الفردي العميق الذي تتسم به السياسة.

فهذه السياسة القبلية سيئة جدًا لدرجة أن كل حزب عازم بشدة على إسقاط الآخر، بغَضّ النظر عن العواقب على كردستان.

كنتيجة لذلك، قوّضت الانقسامات الداخلية الحكم الذاتي في كردستان مقابل الحكومة الفدرالية.

فأضعَفت هذه النزاعات القائمة بين الأحزاب قوة المساومة الجماعية الكردية، وأعاقت قدرة الكرد على تقديم جبهة موحدة في المفاوضات مع الحكومة الفدرالية.

كما أدت الانشقاقات الداخلية إلى غياب التماسك في صنع القرار، فاستحال على المنطقة المستقلة تحقيق الفعالية في الدفاع عن حكمها الذاتي وتأكيد احتياجاتها ضمن الموازنة.

واستخدمت الأحزاب الشيعية في «الإطار التنسيقي» مثل هذه الانقسامات لكسب المزيد من السيطرة والنفوذ على الموارد المالية الخاصة بالمنطقة، لا سيما في قانون الموازنة العراقية الذي أُقرّ حديثًا.

لم يتوقف إذعان السلطة الكردية عند حدّ خسارة كامل قطاع النفط في كردستان. فأصبح كل دولار تحصل عليه أربيل خاضعًا لعمليات تدقيق فدرالية صارمة، وأصبحت السلطة التي يتمتع بها رئيس إقليم كردستان على كيفية إنفاق الأموال خاضعة للولاية القضائية الخاصة بالحكومة

> التوصل إلى التسوية يحتاج للمزيد من المشاركة الدبلوماسية الأمريكية والأوروبية

الاتحادية العراقية و»ديوان الرقابة المالية الاتحادي».

وردًا على التعرض للتهميش المالي من قبل فصيل»الحزب الديمقراطي الكردستاني»، عمل «الاتحاد الوطني الكردستاني» في بغداد بجدٍ لجعل رئيس الوزراء العراقي مُحكِّمًا في حال نشوب أي صراع كردي داخلي على التمويل.

وتبقى معرفة إذا ما كان رئيس الوزراء سيستخدم حقه القانوني للتدخل في الشؤون الكردية الداخلية.

أدى فشل الأحـزاب الكردية في الارتقاء لمستوى الحدث إلى إبعاد التركيز والموارد عن الحوكمة والتنمية، ما يُعرّض للخطر قدرة الإقليم على بناء مؤسسات قوية وعلى حُكم نفسه بفاعلية.

كما أدى هذا الفشل إلى تقويض مصداقية حكومة إقليم كردستان ومكانتها على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

وحتى في خلال مناقشة الموازنة، التي كانت حاسمة بالنسبة إلى الجدوى الاقتصادية الخاصة بالإقليم، فشلت الأحزاب الكردية في وضع سياسة متوازنة جيدًا.

وتمثّلت أفضل استراتيجياتها في رد الفعل المفرط المدمّر للنفس. وكنتيجة لذلك، أصبح إقليم كردستان أضعف من أي وقتٍ مضى، ولم يَعُد مستقبله مؤكدًا.

علاوة على ذلك، فقدت مؤسسات حكومة إقليم كردستان شرعيتها ليس فقط في نظر الناس، ولكن أيضًا من المنظور القانوني، خاصة بعد أن قضت المحكمة العراقية العليا بأن تمديد ولاية البرلمان في إقليم كردستان غير دستورية.

ومن ثم، يحتاج إقليم كردستان الآن إلى إجراء الانتخابات لاستعادة شرعيته العامة والقانونية، وهو من شأنه أن يساعد في إعادة ضبط جميع التوترات والصراعات السياسية بين الأحزاب السياسية الكردية.

في حين لا يمكن لهذه الانتخابات الجديدة ان تضمن تحقيق الوحدة الوطنية، إلا أنها يمكن أن توفر فرصة جيدة لتعزيز الثقة وتشجيع الحوار وزيادة مشاركة المواطنين.

كما يمكن أن تساعد أيضًا في تعزيز الشعور بالوحدة والهدف المشترك بشرط أن تكون عادلة ونظيفَة.

وحتى يتسنى تحقيق ذلك، ينبغي التوصل لتسوية سياسية في كردستان من خلال إبرام اتفاق سياسي جديد يدعمه الرعاة الأجانب لحكومة إقليم كردستان.

ومع ذلك، يتطلب التوصل إلى هذه التسوية المزيد من المشاركة الدبلوماسية الأمريكية والأوروبية أكثر من أي وقت مضى، رغم شعورهم بالإرهاق الدبلوماسي. وفي حالة حدوث فراغ دبلوماسي غربي، يمكن أن تسعى الصين وغيرها من الخصوم الغربيين لسد الفجوة.

ومن ثم، ينبغي ألا تسمح واشنطن لبكين بتحقيق فوز دبلوماسي آخر في الشرق الأوسط.

*يريفان سعيد هو باحث مشارك في معهد دول الخليج العربية في واشنطن، ومحاضر في جامعة كردستان هولير. حصل سعيد على الدكتوراه من مدرسة كارتر للسلام وحل النزاعات بجامعة جورج ميسون.

شيرزاد شيخاني:

أزمة حكومة إقليم كردستان

بين الشوفينية والاصوات النشاز

قبل إقرار موازنة الدولة العراقية وحين إشتدت المناقشات والمساجلات داخل اللجنة المالية بمجلس النواب العراقي ، أصدرت رئاسة حكومة إقليم كردستان بلاغا صارما أكدت فيه : أنها لن تقبل بأي مساس بحقوقها في الموازنة ، وأنها سوف ترفض الإلتزام بأي قرار ينتقص من صلاحيات حكومة الإقليم .

لكن بعد أن أقرت الموازنة في البرلمان العراقي وتحولت الآن إلى رئاسة الجمهورية للمصادقة النهائية عليها ، لم يصدر عن حكومة الإقليم أي رد فعل رافض لتلك الميزانية التي تعد أكبر ضربة تاريخية وجهت لسلطة إقليم كردستان منذ نشوئه عام ١٩٩٢ ولحد اليوم . هناك عدة أسباب لصمت حكومة الإقليم تجاه هذا التطور الخطير في العلاقة مع بغداد أهمها هو وقف تصدير النفط الكردي بقرار من المحكمة الاتحادية وكذلك صدور قرار آخر من هذه المحكمة بعدم دستورية تمديد ولاية برلمان كردستان ما أدى إلى تحويل رئاسة الإقليم والحكومة إلى سلطة تصريف الأعمال فحسب .

أما قانون الموازنة الاتحادية الذي سيسري لثلاث

الموازنة الحالية ضربة قاسية وموجعة لسلطة الإقليم بقيادة حزب بارزاني

سنوات قادمة فقد زاد من الطين بلة ، حيث أن مواد هذا القانون صادرت حق سلطة الإقليم من التصرف ولو بدولار واحد من عوائد النفط والرسوم الجمركية والضرائب ، حيث أخضعها القانون لرقابة صارمة من قبل ديوان الرقابة الاتحادية . والقشة التي قصمت ظهر البعير هي المادة التي تجيز لمحافظات كردستان ويقصد هنا تحديدا (محافظة السليمانية) بالانفصال المالي عن حكومة الإقليم في حال عدم دفع مستحقاتها من رواتب الموظفين والخدمات مما ينذر بتقسيم الحكومة الحالية إلى إدارتين منفصلتين مثلما كان ألأمر قبل المصالحة بين الحزبين الحاكمين (الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني) وتشكيل الحكومة الموحدة عام ٢٠٠٥ .

إن الموازنة الحالية كانت ضربة قاسية وموجعة لسلطة حكومة الإقليم بقيادة حزب مسعود البارزاني .

ومما لاشك فيه أنه يبدو واضحا بأن القوى السياسية العراقية مجتمعة (السنة والشيعة) صاغوا وصادقوا على هذه الموازنة بروح عنصرية حاقدة في مسعى منهم لتحجيم سلطة الإقليم على الرغم من أن الدستور العراقي يقر الاعتراف الكامل بكيان الإقليم . ولا ندري كيف يمكن إدارة هذا الكيان الدستوري بتجريده من أية صلاحيات أو عوائد مالية ؟!.

هناك بعض الأصوات النشاز التي تنادي بعدم الاستسلام لهذا الوضع رافعين شعار (الموت جوعا ولا الرضوخ للعراق) ، سبقتها تصريحات وتهديدات نارية من مسؤولي الاقليم ضد الانتقاص من الصلاحيات المالية ، ولكن الأمر إنتهى الآن ، فقد تحولت الضغوطات الشوفينية إلى قانون ملزم على الجميع ولايمكن التراجع عنه ، ولذلك فإن أي موقف أو رد فعل لن يكون لهما أي تأثير على تغيير الوضع .

لابد أن أشير في هذا المجال إلى بعض السياسات والممارسات الخاطئة التي أقدمت عليها سلطة الإقليم في السنوات السابقة والتي أدت في نهاية المطاف إلى هذا الوضع المزري في مقدمتها حالة الغرور والعنجهية والسياسات الصبيانية غير المسؤولة التي إنتهجتها حكومة الإقليم في تعاملها مع بغداد .

فإعتماد سياسة تصدير النفط الكردي بشكل مستقل عن بغداد كان خرقا واضحا لالبس فيه لنص دستوري والذي يشير إلى أن النفط ملك للشعب العراقي . هناك بعض الحجج غير الموضوعية تتقدم بها سلطات الإقليم منها أن الحكومة العراقية في عهد نوري المالكي قطعت حصة كردستان من ميزانية الدولة ، ولكن لا أحد من مسؤولي الإقليم يعترف بأن

> لقد صاغوا هذه الموازنة بروح عنصرية حاقدة لتحجيم سلطة الإقليم

قطع الميزانية كان سببه الأساسي هو إستقلال الإقليم بسياسة النفط بمعزل عن بغداد .

فكان من حق الحكومة الاتحادية قطع الميزانية مادامت حكومة الإقليم تصدر نفطها دون دفع دولار واحد لبغداد . هذا بالاضافة إلى أن تلك السياسة النفطية الفاشلة أدت إلى إثراء عشرات الشركات الأجنبية عبر توقيع عقود المشاركة الفعلية بالعوائد فضلا عن إثراء عشرات الفاسدين الكبار وإستغلال عوائد النفط من قبل حكومة الاقليم لشراء ذمم بعض المسؤولين الأجانب الذين تقاطروا على الإقليم للإستفادة من ثروات النفط الكردي .

مما أدى في النهاية إلى أن يكون الإقليم مديونا بمبلغ يفوق ثلاثين مليار دولار .

وهذا يثير التساؤل حول ما إذا كان الإقليم باع النفط أم إشتراه حتى تتكلف الحكومة هذا العبء الكبير من الديون !. وطوال السنوات المنصرمة لم تسلم حكومة الإقليم دينارا واحدا من العوائد الجمركية والرسوم والضرائب إلى بغداد ، ولم تسمح مطلقا لأي جهة رقابية بما فيها ديوان الرقابة الاتحادية بتدقيق سجلاتها ، فبقيت هذه الموارد أيضا بدون شفافية .

أما فيما يتعلق بالوضع الداخلي ، فإن سلطة الإقليم بما فيها رئاسة الإقليم ورئاسة الحكومة فشلتا تماما من تحقيق ولو الحد الأدنى من التفاهم والانسجام بين القوى السياسية المحلية ، فمازالت الخلافات تعصف بالحزبين الحاكمين وتتجدد الحملات الاعلامية كل يوم وبشكل وصل إلى حد كسر العظم مما إنعكس على الأداء الكردي ببرلمان العراق ومزق صفوفهم ولم يكن هناك الحد الأدنى من التلاحم والتفاهم المشترك حول الحقوق الكردية التي ينبغي إستردادها من بغداد .

وعلى الصعيد الشعبي تشير الأحصائيات المستقلة إلى أن أغلبية المواطنين مرتاحون من هذه التطورات ويرحبون بعودة رواتبهم إلى سلطة الحكومة الاتحادية .

في المحصلة يمكن القول بأن نتائج التطورات الأخيرة وخصوصا سلسلة قرارات المحكمة الاتحادية العليا التي لا تنتهي وقانون الموازنة الحالية أدت إلى تقليص سلطة حكومة إقليم كردستان وجعلتها حكومة مجردة من الصلاحيات وستظل خلال السنوات الثلاث القادمة تحت رحمة وزارة المالية الاتحادية وديوان رقابتها وهذا بحد ذاته يعني العودة رويدا رويدا إلى نقطة الصفر وتصغير كيان الإقليم الدستوري الذي أصبح بالفعل مهددا بالإنهيار التام .

ولعل القادم أعظم حيث هناك ترقب لتشريع قانون النفط والغاز من قبل البرلمان العراقي الذي أعتقد بأنه سيطوي إلى الأبد صفحة تحكم الإقليم بموارده النفطية وهي عصب الاقتصاد والادارة في أية دولة بالعالم .

وهكذا جنت على نفسها براقش !!!

هل تفتح الموازنة الجديدة فصلاً جديداً من الصراع في العراق؟

خلافات قائمة

*مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة

أقرّ مجلس النواب العراقي، في ١٢ يونيو ٢٠٢٣، مشروع قانون الموازنة العامة لثلاث سنوات (٢٠٢٣ – ٢٠٢٥)، بما فيها موازنة إقليم كردستان العراق، وذلك عقب حوالي ثلاثة أشهر من رفع الحكومة لمشروع الموازنة. وبلغت قيمتها نحو ١٩٨/٩ تريليون دينار (١٥٣ مليار دولار)، وهو ما يجعلها الأكبر في تاريخ الموازنات بالعراق.

أبعاد الموازنة:

جاء إقرار الموازنة العراقية الجديدة، بعد عامين من استمرار العراق دون موازنة عامة، بسبب الخلافات بين القوى السياسية، ويمكن الوقوف على أبرز الأبعاد التي تتضمنها الموازنة الجديدة، على النحو التالي:

١- موازنة مُوسعة مقارنة بموازنة ٢٠٢١:

تشهد موازنة العراق الجديدة ارتفاعاً في بنودها الرئيسية بالنسبة لموازنة عام ٢٠٢١، حيث بلغ إجمالي الإيرادات العامة للأخيرة حوالي ١٠١ تريليون دينار، وبلغ حجم النفقات العامة قرابة ١٣٠ تريليون دينار، بينما بلغ حجم العجز حوالي ٢٩ تريليون دينار.

وفي المقابل، بلغ إجمالي الإيرادات المتوقعة في الموازنة الثلاثية نحو ١٣٤/٥ تريليون دينار (١٠٣,٤ مليار دولار)، وقيمة النفقات المُقدّرة بها حوالي ١٩٨/٩ تريليون دينار (١٥٣ مليار دولار)، لكل عام، وهو ما يُشير إلى ارتفاع الإيرادات والنفقات المتوقعة بشكل عام في الموازنة الثلاثية الجديدة، خاصة فيما يتعلق ببند الأجور والرواتب، حيث تستهدف الحكومة العراقية إضافة قرابة ٦٠٠ وظيفة جديدة للقطاع العام، وهو ما سيزيد الأعباء على الموازنة.

٢- اعتماد الموازنة على إيرادات النفط:

تشكل العائدات النفطية حوالي ٩٠٪ من الإيرادات الكلية المتوقعة في الموازنة الجديدة، بمتوسط تصدير ٣/٥ مليون برميل نفط يومياً، منها ٤٠٠ ألف برميل يومياً من إقليم كردستان العراق، بسعر نفط ٧٠ دولاراً للبرميل، وذلك في حال عدم وجود أي ظروف استثنائية، بينما كانت تشكل العائدات النفطية حوالي ٨٠٪ من الإيرادات العامة في موازنة ٢٠٢١.

٣- ثبات حصة إقليم كردستان:

بلغت حصة إقليم كردستان في الموازنة الثلاثية الجديدة حوالي ١٢,٦٧٪، وهي تقريباً نفس الحصة التي كانت في الموازنة السابقة. ومن الملاحظ أن الإقليم سوف يكون ملزماً بتسليم إيرادات إنتاجه النفطي إلى بغداد، وذلك عقب قرار محكمة باريس للنزاعات الاقتصادية، في مارس ٢٠٢٣، الذي أعطى الحق لبغداد في إدارة ملف النفط بالإقليم، وألزم حكومة أربيل بتسليم إيرادات حوالي ٤٠٠ ألف برميل يومياً من النفط إلى بغداد.

وأكدت الموازنة الجديدة هذا الأمر، إذ نصت الفقرة «أولاً» من المادة (١٤)، على أن يتم إيداع الإيرادات الكلية للنفط المنتج من حقول الإقليم في حساب مصرفي واحد تودع فيه جميع الإيرادات المتأتية من تصدير أو بيع النفط الخام ومشتقاته من دون أي استقطاعات.

٤- توافق الحد الأدنى:

تم إقرار الموازنة الثلاثية الجديدة في العراق، بعد التعثر الذي شهدته عدة جلسات في ظل اتساع هوة الخلافات بين القوي السياسية، حيث كان من المُتوقع إقرار الموازنة مطلع العام ٢٠٢٣، إلا إنها تأخرت نحو خمسة شهور. ويُدلل إقرارها على حدوث قدر من التوافق السياسي حيال الموازنة الجديدة، وعلى الرغم من الخلافات بين الحزب الديمقراطي الكردستاني وبعض القوى السياسية الأخرى حول الآلية التي سيصدر بها الإقليم النفط، فإن الحزب وافق، في النهاية، على إقرار الموازنة، مبرراً ذلك برغبته في تمكين الحكومة من دفع الرواتب واستمرار الاستثمارات والحد من المشاكل، أي أن الحزب قدم تنازلاً للتفرغ لمواجهة الضغوط الاقتصادية الراهنة، وإن كان من الملاحظ أن موقف الحزب تباين بشدة بعد

إقرار الموازنة، وذلك لتمرير الفقرة «ثامناً» من المادة (١٤)، في اللحظات الأخيرة، ودون موافقته، وهو ما سيتم تفصيله لاحقاً.

وبالتوازي مع ذلك، ثمّن رئيس تيار الحكمة، عمار الحكيم، جهود مجلس النواب في صياغة ومناقشة وإقرار الموازنة الثلاثية، وحثّ المجلس على المضي في إقرار القوانين التي تصب في الصالح العام، بالإضافة إلى مباركة كل من النائب الأول لرئيس البرلمان محسن المندلاوي، ورئيس كتلة صادقون في البرلمان قيس الخزعلي إقرار الموازنة، واعتبار ذلك إنجازاً لتحقيق التنمية والرخاء الاقتصادي.

٥- التوجه نحو المشاريع التنموية:

خصصت الموازنة الجديدة نحو ٣٨ مليار دولار سنوياً، لصالح مشاريع بناء الطرق وقطاع الإسكان والمدارس والمستشفيات، أي البدء في تنفيذ العديد من المشاريع الخدمية، علاوة على وجود صناديق تنمية، كصندوق تنمية العراق، والذي خُصص له تريليون دينار عراقي، وكذلك صندوق تنمية المحافظات الأعلى فقراً، علاوة على صناديق تنمية لسنجار والمناطق الغربية والمناطق المتضررة، وهو بمثابة تطور جديد وضع في الموازنة. ويكشف ذلك عن سعي الموازنة لتنمية محافظات العراق السنية، والتي تضررت مناطقها من الحرب على «داعش».

وفي المقابل، رفض البرلمان المادة (٤٢) من قانون الموازنة، والتي تنص على فرض ضرائب ورسوم على على عوائد مبيعات البنزين والنفط الأسود والوقود المستورد على كل مسافر عبر المطارات العراقية، وذلك تجنباً لإثقال كاهل الشعب العراقي بأعباء إضافية قد تتسبب في اندلاع موجات جديدة من التظاهرات الشعبية خلال الفترة المقبلة.

تحديات مُحتملة:

يُمثل إقرار الموازنة المالية الجديدة خطوة أولية في تحقيق التنمية والإعمار ومواجهة المشكلات الاقتصادية التي شهدها العراق خلال الفترة الماضية، إلا إنه من الملاحظ أن الميزانية قد تؤدي إلى صراعات جديدة، وهو ما يمكن تفصيله على النحو التالي:

١- غضب «الديمقراطي الكردستاني»:

جاءت الحصة المقررة لإقليم كردستان في الموازنة الجديدة، بخلاف ما كان يطمح إليه زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني، مسعود البارزاني، والذي كان يأمل في أن تصل حصة الإقليم من الموازنة إلى ١٧٪ منها، كما تم الاتفاق خلال الزيارة التي أجراها وفد كردي إلى العاصمة بغداد، في فبراير ٢٠٢٣.

وقد وضح حجم غضب الحزب الديمقراطي في تصريحاته التالية على تمرير الموازنة، والتي أكد فيها أن تمرير القانون جاء خلافاً للاتفاق الذي أبرم في وقت سابق بين حكومة الإقليم وحكومة بغداد، غير أن ما أثار غضب مسعود البارزاني هو تمرير الفقرة «ثامناً» من المادة (١٤)، والتي تسمح لمحافظات كردستان العراق بتقديم التماس إلى الحكومة الفدرالية للحصول على تمويل مباشر عندما تمتنع أربيل عن تقديم حصة عادلة.

وقد طرح هذا البند من قبل الاتحاد الوطني الكردستاني الذي يؤكد منذ فترة طويلة أن غريمه «الديمقراطي الكردستاني» يرفض إعطاء حصة عادلة من موازنة الإقليم لمحافظتي السليمانية وحلبجة مقارنة بأربيل ودهوك التي يسيطر عليهما الحزب الديمقراطي الكردستاني، وهو ما يُعد إضعافاً لسلطة الأخير، وانتصاراً لـ«الاتحاد الوطني»، والذي لطالما كان يتهم «الديمقراطي الكردستاني» بالاستئثار بموارد الإقليم. ولذلك اعتبر مسعود البارزاني أن تمرير الموازنة بهذه المادة يُمثل «تجاوزاً وتقويضاً لكيان إقليم كردستان»، مضيفاً أن «إقليم كردستان ليس خطاً أحمر فحسب، بل هو خط الموت».

ومن جهة أخرى، فقد تم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة لتسوية الخلافات بين بغداد وأربيل في حال وقوع خلافات، غير أن «الاتحاد الوطني» نجح في النص على أن حسم هذه الخلافات يكون في يد رئيس مجلس الوزراء الاتحادي، وهو ما يُعد إضعافاً لحكومة إقليم كردستان العراق، المهيمن عليها من الحزب الديمقراطي الكردستاني، لصالح بغداد.

وفي الواقع العملي، فإن البارزاني لن يكون قادراً على تغيير ذلك الواقع، خاصة وأن الميزانية تم إقرارها، وبدعم من جانب حزب الاتحاد الوطني الكردستاني و«الإطار التنسيقي». ولذلك، فإن الخلافات سوف تتعمق أكثر ليس فقط بين «الديمقراطي الكردستاني» وحكومة السوداني، ولكن كذلك بين الأول و«الاتحاد الوطني».

٢- خلاف محتمل على الزعامة الشيعية:

يخشى البعض من إمكانية اندلاع خلافات داخل «الإطار التنسيقي» خلال الفترة المقبلة، وهي خلافات كانت قائمة من قبل، كما يتضح في الخلاف حول مقررات هيئة الحشد الشعبي، ضمن قانون الموازنة، على سبيل المثال، ولكن يرتبط الخلاف هذه المرة بالصراع على الزعامة الشيعية، وأن يقوم السوداني بتحركات إضافية لتدعيم رصيده السياسي خلال المرحلة المقبلة، عبر تعزيز شعبيته في الشارع العراقي على حساب الزعامات التقليدية، بما في ذلك نوري المالكي، زعيم ائتلاف دولة القانون، وغيره من الزعامات الشيعية.

٣- المدى الزمني للموازنة:

جاءت الموازنة العراقية الجديدة لمدة ثلاث سنوات، وهو أمر غير مُفضل من الناحية الاقتصادية، على أساس أنه قد يكون من الصعوبة التنبؤ بالمتغيرات التي قد تشهدها تلك الفترة الزمنية الكبيرة، لذا ينصح الاقتصاديون بأن تكون الموازنة لمدة عام. وقد أشارت الموازنة الجديدة إلى أن الحكومة ستكتفي، ومن خلال وزارتي المالية والتخطيط، بالعمل على إجراء بعض التعديلات على فقرات الموازنة للعاميين الماليين المقبلين ٢٠٢٤ و٢٠٢٥، ثم ترفع التعديلات لمجلس النواب للمصادقة عليها دون الحاجة إلى تشريعات جديدة ضمن الموازنة.

ومن جهة أخرى، فإن إقرار الموازنة لثلاث سنوات قد يؤشر على استمرار الحكومة الحالية طوال هذه الفترة، وليس لعام واحد، مثلما تعهدت به في برنامجها الحكومي، بما قد يفتح المجال أمام مزيد من الخلافات بين القوى السياسية خلال المرحلة المقبلة.

٤- ارتفاع نسبة العجز:

بلغت نسبة العجز المالي في الموازنة الجديدة مستوى قياسياً عند حوالي ٦٤/٣٦ تريليون دينار عراقي، ويُعد العجز الأكبر من نوعه في العراق منذ سنوات طويلة، ما يضاعف الديون على الحكومة، ويضيف المزيد من أعباء خدمة الدين، من فوائد وأقساط على الموازنات القادمة، ويُقدر العجز تقريباً بضعف عجز الموازنة الماضية، أي ما يقارب ٢٥٪ من إجمالي حجم الموازنة ليصل إلى نحو ٤٠ مليار دولار، وهو ما قد يدفع الحكومة العراقية إلى الاقتراض الداخلي أو الخارجي لتغطية هذا العجز.

وفي التقدير، يمكن القول إن الموازنة العراقية الجديدة، قد أصبحت واقعاً حاكماً للعراق خلال السنوات الثلاث المقبلة، وهو ما يعني أن السوداني سوف يكون قادراً على تنفيذ خططه التنموية، بما يساعده على رفع شعبيته في الشارع العراقي خلال الفترة المقبلة، ولكن في المقابل، فإن الاتحاد الوطني الكردستاني نجح في استثمار علاقاته القوية بـ«الإطار التنسيقي» لتمرير بنود في الميزانية تضمن له الحصول على حصته من موارد الإقليم من دون المرور بحكومتها في أربيل، على نحو يضعف من سيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني على الإقليم.

منتدى العراق: من أجل الاستقرار والازدهار

ستة أشهر في الحكومة.. التحديات والتقدم المحرز

MERI

المشاركون:

*عقيل الخزعلي، مستشار رئيس وزراء العراق

*صالح ضمد، مستشار رئيس وزراء العراق

*حسين علاوي، مستشار رئيس وزراء العراق

*عباس العامري، مدير المعهد العراقي للحوار

*علي ناصر، مدير عام مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية (مدير الجلسة)

في هذه الجلسة، ناقش خبيران أكاديميان وثلاثة مستشارين لرئيس وزراء العراق، التقدم الذي أحرزته إدارة محمد شياع السوداني حتى الآن، بعد أكثر من ستة أشهر من توليه منصبه – وأجابوا على أسئلة حول القضايا التي يجب على الحكومة معالجتها لمعالجة التحديات الملحة التي تواجه العراق من أجل تلبية توقعات شعبه.

نشر رئيس الوزراء السوداني بيانا مفصلا (البرنامج الوزاري) لمعالجة التحديات التي تواجه العراق، بما في ذلك الأمن والاستقرار، وأهمية التفاعل مع الجيران والمجتمع الدولي، وتشجيع زيادة الاستثمار، وإصلاح النظام المالي، وتنويع الاقتصاد من خلال تقليل اعتماد العراق على قطاع النفط، وتحسين الخدمات العامة، بما في ذلك قطاعي الرعاية الصحية والتعليم.

وشهدت الأشهر الأخيرة اتخاذ خطوات ملحوظة

> من الواضح أن المشاكل البنيوية لا تزال قائمة

لمعالجة الأزمة المالية في البلاد، والسعي لتحقيق الاستقرار في الدينار العراقي، فضلا عن الجهود المبذولة لتحسين العلاقات مع العالم العربي. شددت الإدارة السودانية على ضرورة تحسين العلاقات بين بغداد وأربيل، لا سيما فيما يتعلق بالنفط والغاز.

ومع ذلك، من الواضح أن المشاكل البنيوية لا تزال قائمة – سواء الموروثة من الإدارات السابقة أو المتأصلة في النظام السياسي. تنطوي الميزانية المقترحة من قبل الحكومة، لثلاث سنوات القادمة، على رؤية طويلة الأجل للبلاد.

ولذلك طلب من المتكلمين أن يعرضوا تطلعاتهم ورؤيتهم لعراق أكثر ازدهارا، وما يمكن توقعه من الأشهر الستة المقبلة وما بعدها. وتحدث عقيل الخزعلي، مستشار رئيس الـوزراء للشؤون السياسية، عن أزمة الفشل المؤسسي التي يواجهها العراق، وعلى وجه الخصوص ما أسماه "الفشل الإداري".

وقال إن العراق قد غاب عن واقع المؤسسات ولديه الآن مشكلة الإهمال في الثقافة المؤسسية. القطاع العام لديه أكثر من أربعة ملايين موظف، وجميع المؤسسات مصابة بنفس المرض.

وقال الخزعلي للحضور إن العراق بحاجة إلى تطوير المؤسسات الاجتماعية على غـرار دول مثل الدول الاسكندنافية.

ولخص الأولويات الرئيسية الحالية للحكومة على النحو التالي:

المزيد من المشاريع، وتحسين خدمات القطاع العام، والحد من البطالة (التي يعاني منها ٦٠٪ من الجمهور)، ودعم الشباب للانتقال إلى الوظائف والفرص في القطاع الخاص، وحماية الاقتصاد العراقي الهش. وفيما يتعلق بقضية النفط والغاز، قال للحضور إنه من المتوقع التوصل إلى حل في ١٠ أيار، أي بعد أيام فقط. وردا على سؤال حول الحاجة إلى إشراك المرأة بشكل أفضل في اقتصاد البلاد، وفي عمليات صنع القرار السياسي، قال الخزعلي إن هناك بالفعل مستشارة نسائية.

يمكن للعراقيين أن يفخروا بحقيقة أن أنظمة الرعاية الصحية والتعليم في البلاد كانت الأفضل في الشرق الأوسط ومن بين الأفضل في العالم، ولكن الحقيقة المؤلمة هي أن سوء الإدارة ونقص التمويل والفساد المستشري والافتقار إلى أنظمة ضمان الجودة والاعتماد الحديثة قد تركت أنظمة الصحة والتعليم في العراق في خطر.

من بين الخدمات العامة الأخرى التي تتخلف عن الركب، بما في ذلك النظام القضائي المليء بالرشوة.

فشدد الدكتور صالح ضمد، الذي يقدم المشورة لرئيس الوزراء العراقي في الشؤون الصحية، على الرقم المقلق بأن ٩٠٪ من الأدوية في البلاد تعتمد بطريقة ما

> قضايا الاستقرار والاقتصاد لن تتحقق إلا عندما يكون هناك نهج موحد

على الواردات.

وقال للحضور بأن الفقراء يعانون كثيرا، ولا يمكنهم تحمل تكاليف العلاج. "عندما يتعلق الأمر بسياسة الدواء في البلاد، فقد اعتمدت الحكومة على الواردات والبضائع الأجنبية المستوردة.

وتابع أن العديد من هذه الواردات زادت حاليا، وتريد هذه الحكومة مراقبة الواردات والسيطرة بشكل أفضل على الصيدليات التي تستورد الأدوية. القضية الأخرى هي الحاجة إلى إعادة تأهيل المستشفيات.

فأكد ضمد بأن الحكومة بدأت بخمسة مستشفيات، وتنتظر الميزانية لإعادة تأهيل أكثر من ٣٠ مستشفى، أو حتى ٥٠ مستشفى. هناك أكثر من ٥٥ مستشفى تأخرت منذ عام ٢٠٠٨.

وتابع ضمد أن أصدر رئيس الوزراء مؤخرا تعليمات لمتابعة عملية المشاريع الإنشائية في القطاع الصحي. ففي غضون ستة أشهر، افتتح ١٢ مركزا متخصصا، تضم ١٦٠ سريرا. وهناك مشروع لتلبية الحاجة إلى تسجيل التأمين الصحي.

وتابع أن هناك مشروعا تجريبيا للتأمين الصحي، وتأمل الحكومة أن يكون جميع المواطنين العراقيين يوما ما جزءا من المشروع. وأضاف المستشار الصحي أن وزارة الصحة لديها الكثير من الإجراءات، في إشارة إلى البيروقراطية المحبطة التي يواجهها العراقيون، مشددا على تفشي الفساد كعائق مستمر أمام توفير الرعاية الصحية اللائقة في العراق. وقال أن ٩٠٪ من المعدات الطبية قد انتهت صلاحيتها. وعند الضغط على أدوار المرأة ومواقفها في العراق في جلسة الأسئلة والأجوبة، أقر ضمد بأن المرأة العراقية عانت كثيرا، وأن هناك حاجة إلى بذل جهود أفضل لتخصيص الموارد.

القضايا المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني

وتحدث الدكتور حسين علاوي، مستشار رئيس الوزراء للشؤون الأمنية، عن القضايا المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني في العراق، فضلا عن محاولات الحكومة للحد من الابتزاز في العراق والحد منه، والتصدي لتهريب المخدرات. وأشار علاوي إلى أن هناك فرقا كبيرا بين "الأقوال والأفعال"، كما لفت الانتباه إلى الحدود التي يبلغ طولها ٦٠٠ كيلومتر على طول الحدود العراقية السورية "والثغرات على طولها"، داعيا إلى الحوار الوطني كحل لمعالجة المشاكل الأمنية.

وبحسب الدكتور عباس العامري، مدير المعهد العراقي للحوار، فإن قضايا الاستقرار والاقتصاد لن تتحقق إلا عندما يكون هناك نهج موحد في العراق.

وقال: عندما يكون لدينا هدف وهدف موحد، من المهم أن نكون منفتحين وأن نعمل من أجل ذلك، متسائلا عن الموعد المتوقع لجدول زمني لاتفاقية النفط والغاز.

التكامل الاقتصادي الإقليمي.. بوابة العراق للاستقرار

بغداد: حيدر الجابر:يتفق الجميع على أن الاقتصاد هو المحرك الأساس للسياسة، وأن التفاهمات السياسية هي نتيجة لتفاهم اقتصادي سابق، ولخص مراقبون أزمات العراق بأنها اقتصادية بالدرجة الأساس، وأن عرقلة تقديم الخدمات تقف وراءها خلافات سياسية.

ويدعم مدير مركز «التفكير الستراتيجي» الدكتور إحسان الشمري، فكرة التكامل الاقتصادي الإقليمي بعيداً عن الخلافات السياسية، مؤكداً أنه توجه إيجابي عالمي.

وقال الشمري لـ«الصباح»: إن «التكامل الاقتصادي وفق الفلسفة الجديدة للسياسة الخارجية التي تعتمد تشبيك المصالح الاقتصادية والتجارية والاستثمارية لخلق تحالفات بين الدول؛ يسهم بشكل كبير جداً في تخفيف حدة التقاطعات السياسية بين الدول»، ولفت إلى اتجاه المنطقة «نحو خلق مسارات اقتصادية جديدة على مستوى ثنائية الدول، أو حتى ما طرح في قمة جدة العربية من ضرورة وجود تكامل يسهم بشكل كبير جداً في أن تتشابك هذه العلاقات السياسية».

وبيّن أن « التفاهمات التي جرت مؤخراً هي سياسية وستتعزز بشكل أكبر إذا ما كان هناك تكامل اقتصادي بين دول المنطقة أجمع»، ولفت إلى أن «الاقتصاد يتقدم على السياسة، وبعض الـدول تربط علاقاتها الدبلوماسية مع دول أخرى على أساس الاقتصاد»، مؤكداً «اتجهت كثير من دول المنطقة نحو مجموعات مثل (مجموعة العشرين) و(بريكست) و(شنغهاي)، وهذا التكامل الاقتصادي يعزز بشكل كبير جداً إيجاد مساحة تفاهمات، ويكون للاقتصاد دور كبير في رسم سياسة خارجية لمعظم الدول».

من جانبه، أكد الأكاديمي والكاتب الدكتور مجاشع التميمي، أن «الاقتصاد يتأثر بالسياسة»، داعياً الحكومة العراقية إلى استثمار فرصة التهدئة بالمنطقة لمعالجة الكثير من المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها.

وقال التميمي لـ«الصباح»: إن «التكامل الاقتصادي يتأثر كثيراً بالتقاطعات السياسية، لأن الاستقرار السياسي يؤثر كثيراً وبشكل مباشر في تطوير الحركة الاقتصادية»، وأضاف أن «تطبيع العلاقات السعودية وإيران لن يقتصر تأثيره على الناحية السياسية والدبلوماسية»، مبيناً أن «البعد الاقتصادي قد يكون الأبرز والأسرع تأثيراً، ليس في البلدين فقط، بل في اقتصادات منطقة الخليج والشرق الأوسط».

ودعا التميمي، الحكومة العراقية إلى أن «تستثمر الفرصة لمعالجة الكثير من المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها اقتصاد العراق، وإعادة تفعيل اتفاقيات التعاون التي وقعها العراق سواء مع طهران أو الرياض وغيرها في مجال الاقتصاد والتجارة والاستثمار، لأن التأثير الاقتصادي هو الأكثر سرعة ووضوحا في ظل غياب التقاطعات السياسية».

> **للاستقرار الاقتصادي تأثير مباشر للتكامل في المنطقة**

وأضاف، «نحن بحاجة إلى استقرار اقتصادي لأنه بات واضحاً التأثير المباشر للتكامل في المنطقة، الذي سيكون مدخلاً مهماً لتحقيق الاستقرار السياسي والعكس صحيح أيضاً»، ولفت إلى «أهمية الاستقرار الاقتصادي التي تنبع من أنّه يؤدي إلى تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة (المادية والبشرية)، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج الوطني».

بدوره، فضّل المحلل السياسي حامد الكعبي، التكامل الاقتصادي بوجود بيئة مناسبة، مؤكداً أن هذا التكامل صار ضرورة دولية ملحة.

وقال الكعبي لـ«الصباح»: إن «من مسلمات العمل الاقتصادي أن العمل لا يتكامل إلا في ضوء وجود بيئة مناسبة ومتناسقة ومنسجمة، وإلا سيكون العمل الاقتصادي كأنه يمر على حقل ألغام»، وأضاف أن «الحديث عن التكامل شيء، وعن العمل الفردي شيء آخر، ففي ضوء معطيات علم الاقتصاد ومعطيات التقدم التكنولوجي الذي جعل العالم بيتاً كبيراً وليس قرية، نرى التكامل أصبح ضرورة ملحة لا غنى لأي دولة به عن الأخرى».

وأوضح، أن «الكل محتاج إلى الكل، ومثالنا الحي هو (طريق الحرير) الصيني، الذي سيّمهّد للصين لتكون أحد قادة العالم الجديد، ونرى بوضوح أن الصين احتاجت إلى أن تتكامل مع عشرات الدول بل تسعى جاهدة لتكمل البنية التحتية للدول الأخرى من أجل مصلحتها الستراتيجية»، ونبّه إلى أن «هذا المعنى ربما ينهدم أساسه في حالة عدم وجود توافق سياسي، فكثير من المشاريع تتوقف عن التكامل بسبب عدم الانسجام السياسي أو الاختلاف السياسي».

وضرب الكعبي مثلاً بالحرب السورية، «التي أصبحت مثالاً واقعياً على أن مد الغاز الطبيعي إلى أوروبا، وبسبب عدم التوافق بين الأطراف، أدى إلى نشوب الحرب السورية، وبالتالي وبسبب عدم نجاح إسقاط النظام، أدى إلى توقف مد مشروع الغاز إلى أوروبا»، وأكد أن «طريق التكامل يمر عبر التفاهمات والشراكات، وبغير ذلك يبقى العمل الفردي هو سيد الموقف في هذا العالم».

*صحيفة «الصباح»

سونر كاجابتاي:

إردوغان "سلطانٌ" في تركيا بجلباب "قيصر" روسيا

*مجلة "فورين أفيرز"

وبدأ إردوغان بنسخ أسلوب حكم بوتين مباشرة؛ مثل اتخاذ إجراءات قاسية جديدة للقضاء على أي تهديد

من جهة ثانية، كان لتحالف إردوغـان مع روسيا عواقب وخيمة على الغرب

في ٢٨ أيار/مايو، فاز الرئيس التركي رجب طيب إردوغان؛ "الذي لم يخسر أي انتخابات من قبل"؛ في جولة الإعادة في الانتخابات الرئاسية التركية ضد خصمه كمال كيليجدار أوغلو. منذ العام ٢٠٠٣ وإردوغان على رأس السلطة؛ أولاً كرئيس للوزراء، ثم رئيساً للجمهورية

منذ عام ٢٠١٤.

ومع الفوز الأخير الـذي حقّقه، وقبله اكتساحه الانتخابات البرلمانية، في ١٤ أيار/مايو؛ التي أسفرت عن حصول الأحزاب الموالية له على الأغلبية الساحقة في المجلس التشريعي؛ يمكن القول إن إردوغان "سلطانٌ" لا جدال فيه.

كان هذا الفوز "الكاسح" بمثابة صدمة للعديد من المراقبين الغربين الذين توقعوا أن إردوغان لن يصمد.

كما أن الطريقة السلسلة، نسبياً؛ التي جرت فيها إعادة إنتخابه رئيساً للبلاد؛ لمدة خمس سنوات أخرى؛ تثير الكثير من التساؤلات البعيدة المدى حول مصادر سلطته.

فبرغم الاضطرابات الاقتصادية التي طال أمـدهـا، والاسـتـجـابـة الكارثية لتداعيات الزلزال المدمر الذي ضرب البلاد في شباط/فبراير الماضي، وبـرغـم وجـود معارضة موحدة، استطاع تحقيق تقدم مريح في الجولة التمهيدية من التصويت (...)، ومن ثم نجح بالاحتفاظ بمنصبه كرئيس للبلاد.

وهو سيكون أكثر قوة مما كان. في السنوات الأخيرة، غالباً ما قارن محللون بين النهج الذي يتبعه إردوغان في السلطة وبين النهج الذي يتبعه قادة أوروبيون غير ليبراليين استخدموا مزيجاً من النفوذ المؤسسي والإجراءات الشعبوية للحفاظ على دعم واسع وعمدوا إلى التلاعب بالقوانين والأنظمة لصالحهم (...).

وفقاً لهذه المقارنة، فإن تركيا ليست دولة أوتوقراطية مائة بالمئة، وإردوغان قادرٌ على إبقاء قبضته على السلطة طالما هو قادرٌ على تحقيق الرخاء للطبقات الوسطى، وإبقاء المعارضة مجزأة وتشديد قبضته على القضاء وغيره من مؤسسات الدولة.

لكن يبدو أن إردوغان وصل الآن إلى نقطة انعطاف مختلفة. ففي الفترة التي سبقت انتخابات أيار/مايو، لم يكن بإمكانه الاعتماد على النجاحات الاقتصادية ولا الاستفادة من كون المعارضة منقسمة.

فمن الناحية النظرية، كان لدى الأتراك العديد من الأسباب لعدم الرضا عن زعيمهم ومقاومة حكمه القوي. لكن هذا ليس ما حدث.

تشير نتائج الانتخابات الأخـيـرة إلـى أن تركيا قد أصبحت الآن أقرب إلى الاستبداد الأوراسـي من الديموقراطية الأوروبية غير الليبرالية.

أحد أسباب هذا التحول هو أن نهج إردوغـان في السلطة أصبح يشبه؛ وبشكل متزايد؛ نهج نوع مختلف من القادة: الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

> **"تمثل إعادة انتخاب إردوغان من جديد، منعطفا حاسما"**

فكما فعل بوتين في روسيا، تمكن إردوغان؛ وقبل وقت طويل من الانتخابات؛ من صياغة معايير خاصة لعملية التصويت.

وخـلال الحملات الانتخابية اعتقل بعض قادة المعارضة ونشطاء في المجتمع المدني وآخرين، وهمَّش الشخصية الوحيدة التي ربما كانت مؤهلة لتهزمه: عمدة اسطنبول أكرم إمام أوغلو (...).

وبالقدر ذاته من الدراماتيكية، مارس إردوغان سيطرة شبه كاملة على وسائل الإعلام المحلية، وحظر النقاش في ما يعتبره "قضايا حرجة"، مثل الزلزال والاقتصاد والفساد الحكومي.

كان إردوغان؛ مثل بوتين؛ قادراً على استخدام المزايا التي يتمتع بها كرئيس، ففرض سيطرته على المعلومات، وشبَّه نفسه بالعظمة الإمبريالية (...).

لقد أمضى إردوغان سنواته الأولى في منصبه كزعيم معتدل، استطاع أن يستوعب جنرالات الجيش، ووعد

بتحقيق الإنضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

لكن تقربه من روسيا هو الأكثر إثارة للإعجاب، نظراً لموقع تركيا في حلف "الناتو".

فهو أمضى معظم السنوات السبع الماضية في تنمية علاقات وثيقة مع موسكو، ومحاكاة استراتيجيات بوتين للحفاظ على سلطته.

بالطبع، إردوغـان سياسي ذكي ويتمتع بتفكير إستراتيجي. لكن إعادة انتخابه، برغم التحديات الكبيرة، تمثل منعطفاً حاسماً: يمكن أن يبقى إردوغان في السلطة الآن لسنوات عديدة مقبلة.

لكن الذي سيُحدد ما ستعنيه ولايته الجديدة بالنسبة لمستقبل تركيا هو الدور المتنامي للرئيس الروسي كداعم للإردوغانية الجديدة.

تـقـارب بعد عـداوة

بدأ التقارب بين إردوغان وبـوتـيـن بعد محاولة الانـقـلاب الفاشلة التي حصلت فـي تركيا عام ٢٠١٦.

> **"يبدو أن إردوغان وصل الآن إلى نقطة انعطاف مختلفة"**

كانت تلك واحدة من أكثر اللحظات أهمية في عهد إردوغان، وقد استغلها الرئيس الروسي لجذب نظيره التركي إليه (...).

فبعد أقل من أسبوعين من ليلة ١٥ تموز/يوليو (تاريخ وقوع الإنقلاب)، دعا بوتين إلى قمة روسية-تركية في سان بطرسبرغ كانت بمثابة بداية لتغيير قواعد اللعبة بالنسبة لكلا الزعيمين.

بالنسبة للعديد من المراقبين، كان لقاء سان بطرسبرغ بمثابة مفاجأة: بالعودة إلى الحقبة العثمانية، كانت روسيا هي العدو التاريخي لتركيا.

وعندما بدأت الحرب في سوريا، كان الزعيمان على طرفي نقيض: إردوغان دعم مشروع الإطاحة بالرئيس بشار الأسد، بينما أرسل بوتين قوات روسية لحماية النظام في دمشق.

بالمقابل، سيستغرق الأمر من قادة حلفاء تركيا في "الناتو" وقتاً أطول لتوجيه دعوة مماثلة لإردوغان بعد محاولة الانقلاب.

لكن بوتين رأى فرصة نادرة للتودد إلى الزعيم التركي، مع العلم أن الأخير كان ضعيفاً ويحتاج إلى الدعم. والأهم من كل هذا أن قمة سان بطرسبرغ أتاحت لبوتين فرصة لإحداث فجوة بين تركيا والولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه قدمت مزايا لإردوغان الذي كان يحاول بقلق تعزيز سلطته بعد الانقلاب.

في الواقع، هناك أشياء مشتركة بين الزعيمين: كلاهما وصل إلى السلطة في الوقت نفسه (بوتين في عام ١٩٩٩، وإردوغان في عام ٢٠٠٣).

وكـان يُنظر إليهما في البداية على أنهما شخصيتان معتدلتان قد تدمج بلدانهما مع أوروبـا والغرب. ولكن من الأهمية بمكان في سعيهما اللاحق للسلطة غير المقيدة، أن كلا الزعيمين قـد تولى المنصب أيضاً بعد عقد من الاضطرابات في بلديهما.

فصعود بوتين جاء بعد سنوات من الانهيار الاقتصادي الروسي والحرب الدامية في الشيشان، وتراجع مستوى قوة روسيا إلى الدرجة الثالثة. كذلك جاء صعود إردوغان في أعقاب ثلاث أزمات اقتصادية، وفساد واسع النطاق بين النخب، وقتال بين قوات الأمن التركية وحزب العمال الكردستاني أودى بحياة الآلاف.

كان كلٌ من بوتين وإردوغان قد وعد بإنهاء الفوضى السياسية وتحقيق الرخاء. وقد حظيا في البداية بشعبية كبيرة. لكن بعد تحقيق الاستقرار والنمو، اتبع كلاهما نهج التسلط (...).

لقد مهَّدت قمة سان بطرسبرغ الطريق لبوتين لتقريب تركيا من سياسته الخارجية. أبرم البلدان سلسلة من

الاتفاقيات – أولاً في سوريا ثم في ليبيا وجنوب القوقاز (...). في سوريا، على سبيل المثال، وافق إردوغان على وقف الحملات العسكرية ضد نظام الأسد، وبدلاً من ذلك حوّل انتباه الجيش التركي إلى وحدات حماية الشعب الكردي، شريك الولايات المتحدة في محاربة الدولة الإسلامية (داعـش)، مما أثار غضب وحفيظة صانعي السياسة في امريكا، وخاصة البنتاغون.

بعد قمة سان بطرسبرغ، التزم إردوغان أيضاً بشراء نظام الدفاع الصاروخي "إس-٤٠٠" من روسيا، برغم علمه جيداً أن ذلك سيؤدي إلى مزيد من التوتر في علاقاته مع الولايات المتحدة (...). وهكذا تمكن بوتين من خلق مشكلتين أساسيتين في العلاقة بين واشنطن وأنقرة؛ وحـدات حماية الشعب وصـواريـخ "إس-٤٠٠"؛ اللتين لا تزالان تعيقان العلاقات الامريكية - التركية حتى يومنا هذا، والتي يعتبرها العديد من المحللين الآن غير قابلة للحل.

القيصر والسلطان في الوقت نفسه، أعطت الشراكة المتنامية مع روسيا إردوغان أيضاً نموذجاً جديداً لتنظيم إدارته في الداخل.

ومعها سيصبح بوتين مصدراً جديداً للدعم المالي لنظام إردوغان. فقد زوّدت روسيا تركيا بعشرات المليارات من الدولارات نقداً مع تأجيل الدفع.

وبدأ إردوغان بنسخ أسلوب حكم بوتين مباشرة؛ مثل اتخاذ إجراءات قاسية جديدة للقضاء على أي تهديد جديد لسلطته؛ استهدفت ليس فقط مدبري الانقلاب المشتبه بهم، ولكن أيضاً الوسطيين والليبراليين واليساريين والاشتراكيين والقوميين الكرد، وحتى المحافظين الذين عارضوه؛ وهي استراتيجيات لطالما اتبعها بوتين في روسيا.

في عام ٢٠١٧، أطلق إردوغان استفتاء لتغيير النظام السياسي في تركيا، من ديموقراطية برلمانية إلى نظام رئاسي. دخل التغيير الدستوري حيز التنفيذ في تموز/يوليو ٢٠١٨، ومنح إردوغان سلطات تنفيذية جديدة، مما جعله في وقت واحد رئيساً للدولة والحكومة وأجهزة الشرطة والحزب الحاكم، بالإضافة إلى كونه قائداً أعلى للجيش. ومثلما حصل بوتين على سلطات تنفيذية واسعة في روسيا، أصبح إردوغان الآن أقوى زعيم منتخب في تركيا- في الواقع سلطان جديد.

ومثلما فعل بوتين عندما قدَّم نفسه على أنه خليفة أعظم قياصرة روسيا، بدأ إردوغان أيضاً في تبني زخارف الرئيس الإمبراطوري للدولة التركية. بالفعل في عام ٢٠١٤، تخلى عن "جانكايا"، المجمع الرئاسي المتواضع والمكتب التقليدي لرؤساء تركيا من قبله، لصالح "بيستيب"، وهو قصر ضخم يضم ١٢٠٠ غرفة ومكتب في أنقرة. واستمر في إعادة توظيف قصور العصر العثماني في اسطنبول كمكاتب حكومية في محاولة لتصوير نفسه كـ"سلطان" عثماني جديد.

> **"تشير نتائج الانتخابات الأخيرة إلى أن تركيا قد أصبحت الآن أقرب إلى الاستبداد الأوراسي"**

من جهة ثانية، كان لتحالف إردوغـان مع روسيا عواقب وخيمة على الغرب. فمنذ عام ٢٠١٦، سهَّل بوتين أربع عمليات عسكرية تركية في سوريا لتقويض "وحدات حماية الشعب"؛ الفرع السوري لـ"حزب العُمال الكردستاني"؛ مما عزَّز وجهة نظر النخب الأمنية التركية والجمهور على حدٍ سواء بأن روسيا هي صديق أفضل وأكثر إخلاصاً لتركيا من الولايات المتحدة.

وفي الوقت نفسه، عزّزت صورة إردوغان في الداخل، حيث ينظر كثيرون إلى "حزب العمال الكردستاني" على أنه مصدر تهديد للأمن القومي.

في المقابل، عرض إردوغان على بوتين يد العون في حرب أوكرانيا. وعلى الرغم من أن أنقرة دعمت أوكرانيا

عسكريا (المسيرات الحربية التركية ساهمت في منع سقوط كييف خلال المرحلة الأولى من الحرب الخاطفة)، إلا أن إردوغان أبقى العلاقات مع روسيا مفتوحة اقتصادياً. ومن خلال عدم انضمامه إلى العقوبات الغربية التي تقودها واشنطن ضد موسكو، تمكن بوتين من الوصول إلى الأسواق الدولية، كما استطاع أفراد الطبقة الأوليغارشية بتمضية إجازاتهم على الريفيرا التركية بعدما مُنعوا من السفر إلى كثير من العواصم الغربية. رجل موسكو؟

وسط هذه الشراكة المتنامية مع روسيا، ليس من المستغرب أن يتمكن إردوغان من تحقيق "نصر حقيقي" في انتخابات أيار/مايو.

فالرئيس التركي إستعان بكتاب "قواعد اللعبة" الذي يتبعه بوتين، ومنه استمد وحي التكتيكات التي استخدمها طوال الفترة التي سبقت يوم التصويت؛ مثل التحكم بمصير المرشحين الذين تنافسوا ضده والسيطرة على فضاء المعلومات (...).

واليوم، يعتقد العديد من المواطنين الأتراك بأن إردوغان جعل تركيا عملاقاً صناعياً عسكرياً. وأن "إرهابيي حزب العمال الكردستاني يدعمون كيليجدار أوغلو"، على حد تعبيرهم. تماماً مثلما يعتقد عدد كبير من الروس بأن بوتين "يحارب النازيين" في أوكرانيا، وأنه أعاد روسيا إلى مجدها الإمبراطوري الضائع. كذلك اتبع إردوغان نهج بوتين عندما جعل العملية الانتخابية تميل لصالحه على حساب حرية التصويت والممارسة الديموقراطية (...).

في الوقت الحالي، هناك علاقة "وثيقة" بين إردوغان وبوتين.

بالنسبة للرئيس الروسي، فإن إردوغان زعيم يشبهه في طريقة التفكير، ويشكل "عاملاً مساعداً" له في تحديه النظام الدولي. بالنسبة لإردوغان، قدم الزعيم الروسي نموذجاً لكيفية القضاء على المعارضة الداخلية والاحتفاظ بسلطة شبه مطلقة. هكذا، أصبح النظام السياسي في تركيا قريباً من النظام الروسي أكثر من أي وقت مضى، لجهة تحوله نحو دولة تنفيذية وأكثر مركزية من قبل.

هذا على الرغم من الخلافات الجيوستراتيجية المستمرة بين أنقرة وموسكو، بدءاً من الصراع القبرصي؛ حيث روسيا وتركيا على طرفي نقيض؛ إلى ضم روسيا لشبه جزيرة القرم؛ الأمر الذي تعتبره تركيا أمراً غير مقبول. ولكن حتى مع وجود هذه الخلافات، يعرف بوتين أن تحالفه مع إردوغان "استثمار آمن" (...)، ويعوّل على أن تصبح تركيا شريكاً مطيعاً للكرملين.

> "الذي سيحدد ما ستعنيه ولايته المقبلة هو الدور المتنامي لروسيا"

بالمقابل، فإن الانعطاف الاستبدادي لتركيا ومحور سياستها الخارجية تجاه روسيا هما الركيزتان التوأمين للإردوغانية. إن فوز إردوغان في الانتخابات الأخيرة يعني أنه سيواصل تفضيل موسكو دولياً، مع الحفاظ على علاقات اقتصادية قوية معها وتزويد بوتين وأوليغارشيته بطرق حيوية لتجاوز العقوبات.

لقد استغل بوتين انعدام الأمن الرئيسي لإردوغان في عام ٢٠١٦، ولا يزال. فالرئيس التركي لا يزال يشعر أن قبضته على السلطة ضعيفة ويجلس على عرشه وهو قلق. وبوتين يعرف ذلك جيداً، ويستغل الوضع لجذب "السلطان القلق" نحو الفلك الروسي أكثر وأكثر.

*سونر كاجابتاي، مدير برنامج الأبحاث التركية في معهد واشنطن. ومؤلف كتاب: "السلطان الجديد: إردوغان وأزمة تركيا الحديثة".-ترجمة:منى فرح

حسني محلي:

السياسة التركية..
بين البيع والشراء فما هي التسعيرة؟

فوجئ الجميع، بل صُدم، بتصريحات عبد اللطيف شنار، عضو البرلمان السابق عن حزب الشعب الجمهوري، بحيث قال إنه «لم يصوّت في الانتخابات الأخيرة لمصلحة زعيم الحزب كمال كليجدار أوغلو»، وتبيّن لاحقاً أنه صوّت لإردوغان.

فمن هو شنار؟

عبد اللطيف شنار واحد من الأربعة الذين أسسوا حزب العدالة والتنمية، وهم، بالإضافة إليه، إردوغان وعبد الله غول وبولنت أرينج، الذي أصبح فيما بعدُ رئيساً للبرلمان. وشغل شنار منصب نائب رئيس الوزراء ووزير المالية في حكومتي غول وإردوغان حتى عام ٢٠٠٧، بحيث قدم استقالته من الحكومة بعد أن اتهم إردوغان بالفساد في إحدى عمليات الخصخصة عندما قرر بيع مرفأ مهم في إسطنبول لشركة يمتلكها يهود.

واتخذ شنار، الذي شغل منصب وزير المالية في حكومة الراحل نجم الدين أربكان، أيضاً موقفاً معارضاً لسياسات إردوغان، بحيث أسّس في أيار/مايو ٢٠٠٩ حزب تركيا، من دون أن يحالفه الحظ في تحقيق أي نجاحات، إلى أن قرر إغلاق الحزب في آب/أغسطس ٢٠١٢، ثم انضم بعد ذلك إلى حزب الشعب الجمهوري عام ٢٠١٨، ودخل البرلمان عن لوائح هذا الحزب، الذي أراد آنذاك أن ينفتح على الأوساط الدينية والقومية والمحافظة.

وساهم شنار في جميع فعاليات حزب الشعب الجمهوري وأنشطته، وكان مقرَّباً إلى زعيمه كمال كليجدار أوغلو، ودافع عنه دفاعاً مستميتاً كلما تعرَّض لهجوم من إردوغان ووزرائه وإعلامه فيما يتعلق بالشؤون الداخلية والخارجية، وأهمها سوريا، بحيث اتّهم شنار، أكثر من مرة إردوغان، بـ»دعم الجماعات الإرهابية، بالتنسيق والتعاون

مع الدول والقوى الإمبريالية وإسرائيل وأنظمة الخليج».

تصريحات شنار وعدم تصويته لكليجدار أوغلو في الانتخابات الأخيرة قيل إنها جاءت ردَّ فعل على عدم ترشيحه لعضوية البرلمان من جديد في الانتخابات الأخيرة، في الوقت، الذي يتوقع بعض الأوساط لشنار أن يعود إلى حزبه الأول، أي العدالة والتنمية، مع استمرار مساعي الوساطة بينه وبين الرئيس إردوغان.

وتتحدث أوساط أخرى عن مساعٍ خفية لتحقيق المصالحة بين إردوغان وكل من رئيس وزرائه السابق أحمد داود أوغلو، زعيم حزب المستقبل ووزير اقتصاده السابق علي باباجان، زعيم حزب الديمقراطية والتقدم، والمتوقع لهما أن يوحّدا الحزبين قبل العودة إلى العدالة والتنمية قبل الانتخابات البلدية في آذار/مارس المقبل، أو بعدها.

ويبدو واضحاً أن تركيا، قبل هذا التاريخ، ستشهد كثيراً من الأحداث والتطورات المثيرة، أهمها تمرّد رئيس بلدية إسطنبول أكرم إمام أوغلو على زعيمه كمال كليجدار أوغلو، حيث أعلن إمام أوغلو أنه سيرشح نفسه لزعامة الحزب في مؤتمره العام قبل نهاية العام الجاري.

يتعرض كليجدار أوغلو لانتقادات عنيفة من أوساط المعارضة، التي تحمّله مسؤولية الخسارة في الانتخابات الأخيرة، وكانت السبب في تمزق تحالف الأمة، الذي كان يضم حزب السعادة الإسلامي والحزب الديمقراطي وحزب المستقبل وحزب الديمقراطية والتقدم والشعب الجمهوري. ولم يحالفها الحظ حتى عبر دعم حزب الشعوب الديمقراطي الكردي في الانتصار على إردوغان، الذي تم انتخابه رئيساً للجمهورية للمرة الثالثة، خلافاً لمواد الدستور التي تحدد الفترة الرئاسية في دورتين فقط.

وجاء هذا الانتصار بفضل نجاح إردوغان في كسب جميع معارضيه إلى جانبه بعد أن قالوا عنه ما قالوه خلال الأعوام الماضية، وأهمهم دولت باخشالي زعيم حزب الحركة القومية، وكان من ألدّ أعداء إردوغان، وقال بدوره ما لا يقال عن باخشالي.

وهذه هي الحال بالنسبة إلى زعيم حزب الرفاه الجديد، فاتح أربكان، نجل الزعيم الإسلامي نجم الدين أربكان، الذي سبق أن قال «إن من يصوّت لإردوغان فإنما يصوّت لامريكا وإسرائيل»، وكما هي الحال بالنسبة إلى زعيمي حزب اليسار الديمقراطي وحزب الهدى الكردي الإسلامي وحزب الوطن الأم، وأخيراً المرشح الثالث في انتخابات الرئاسة سنان أوغان، الذي أدى دوراً مهماً في فوز إردوغان في الجولة الثانية، ومن دون أن نتجاهل الآخرين، ومنهم سليمان صويلو وزير الداخلية السابق، والرئيس السابق للحزب الديمقراطي ونعمان كورتولموش، الذي انشق عن السعادة الإسلامي وانضم بدوره إلى العدالة والتنمية، فأصبح نائباً لرئيس الحزب، والآن هو رئيس للبرلمان.

> **يتعرض كليجدار أوغلو لانتقادات عنيفة من أوساط المعارضة**

ومع كثرة الأحاديث عن سيناريوهات مثيرة عن الأسباب والمبررات لهذه التقلبات في المواقف والتخلي عن المبادئ في مقابل بعض المصالح المادية والمعنوية والسياسية، لم يهمل إردوغان آخرين من خارج الساحة اليمينية. فأقنع قبل عامين رئيس اتحاد نقابات المحامين اليساري العلماني متين فايزي أوغلو بالانضمام إليه على الرغم من العداء الشخصي بينهما، فعيّنه إردوغان سفيراً لتركيا في جمهورية شمال قبرص التركية.

وهناك آخرون من هذه النماذج، آخرهم وزير المالية الحالي محمد شيمشاك الذي كان في حكومة إردوغان حتى عام ٢٠١٨، فاختلف معه. ورفض قبل الانتخابات الأخيرة اقتراحاً من إردوغان للعودة إلى الحكومة، إلا أنه عاد ووافق

بعد الانتخابات.

ومع التذكير بنجاح إردوغان في التخلص من معظم رفاقه الذين أسس وإياهم حزب العدالة والتنمية عام ٢٠٠١، وفي مقدمتهم عبد الله غول، لا بد من الحديث أيضاً عن نجاح إردوغان في التخلص من حليفه العقائدي السابق، الداعية فتح الله غولان، الذي اتهمه إردوغان بمحاولة الانقلاب الفاشل ضده في تموز/يوليو ٢٠١٦. وهو ما تحجّج به إردوغان فأمر باعتقال نحو ٣٠٠ ألف من أتباع غولان وأنصاره وطردهم من جميع مؤسسات الدولة ومرافقه، كما تحجّج بهذا الانقلاب، فقام بتعديل الدستور عبر استفتاء نيسان/أبريل ٢٠١٧، وقيل إنه كان مزوّراً.

وسيطر إردوغان بعد هذا الاستفتاء، الذي جعل النظام السياسي رئاسياً، على جميع أجهزة الدولة، وأهمها الجيش والاستخبارات والأمن والمال والإعلام. ويسيطر إردوغان على ٩٥٪ من هذا الإعلام الذي أدى دوراً مهماً في انتصاراته في كل الانتخابات السابقة، مع التذكير بأن العاملين في هذا الإعلام، في معظمهم، كانوا في الماضي من أتباع غولان وأنصاره، وتخلوا عنه بين ليلة وضحاها، وبايعوا إردوغان فلبى كل احتياجاتهم المادية والمعنوية والنفسية، ودافعوا دفاعاً مستميتاً عنه طوال الأعوام الماضية، وبصورة خاصة في الانتخابات الأخيرة.

ولم يتذكر معظم هؤلاء الإعلاميين أنهم كانوا ضد إردوغان ومن ألد أعدائه، حالهم حال معظم حلفاء إردوغان الجدد، الذين دفع إليهم إردوغان ما دفع، وأرضاهم بمناصب سياسية وإدارية مهمة، كانت كافية لضمان ولائهم للسيد الجديد.

وأثبت إردوغان ذكاءه وحنكته السياسيين خلال التعامل مع هذه النماذج التي نسيت أو تناست ما كانت تقوله ضده، ما دام هو أيضاً نسي أو تناسى كل ما قاله عن الآخرين، ليس فقط في الداخل، بل الخارج أيضاً.

وهذه هي الحال بالنسبة إلى علاقات إردوغان بزعماء الإمارات والسعودية ومصر والكيان الصهيوني، والذين قال عنهم ما لا يقال في السياسة والاجتماع والأخلاق، إلا أنه عاد وتوسل إليهم كي يصالحوه بعد أن لبّى كل شروطهم ومطالبهم، وأهمها إغلاق ملفّي جريمة جمال خاشقجي وسفينة مرمرة، والتخلي عن دعم حماس والإخوان المسلمين في مصر، والمنطقة عموماً، باستثناء سوريا وليبيا. وهو ما لم يبالِ به الزعماء العرب الذين صالحهم إردوغان، وسط المعلومات التي تتوقع زيارة قريبة لرئيس وزراء الكيان الصهيوني نتنياهو لأنقرة، ليردّ إردوغان على هذه الزيارة قبل نهاية العام الجاري.

> **يبدو أن تركيا، ستشهد كثيرا من الأحداث والتطورات المثيرة**

ويعرف الجميع أن إردوغان سوف يستنفر كل إمكاناته وإمكانات الدولة لتحقيق ما تبقى من أهدافه، وأهمها السيطرة الكاملة والمطلقة على الدولة التي سيحكمها خلال الأعوام الخمسة المقبلة، بعد أن يتخلص ممّا تبقى من معارضيه. فإما أن يغلق أمامهم كل أبواب العمل السياسي، وإمّا أن يقنعهم بطريقته الخاصة حتى يستسلموا له، بعد أن فقدوا الأمل بشأن مستقبل تركيا السياسي بحكم الرئيس إردوغان. ويتوقع له كثيرون ألاّ يرحم كل من لا يرضخ له، وخصوصاً بعد الانتصار الذي يسعى من أجله في الانتخابات البلدية في آذار/مارس المقبل، وخصوصاً في إسطنبول وأنقرة. فإذا خسرته هذه الانتخابات المعارضة، فالبعض يتوقع لآخرين، من أمثال عبد اللطيف شنار، في اليمين واليسار، أن يتخلوا عن مبادئهم، ويدقّوا أبواب إردوغان، وهو الذي سيحدد حينها تسعيرة البيع والشراء!

*الميادين.نت

فاطمة الصمادي:

إيران والسعودية والسعي لـ«التوازن الإستراتيجي»

الأصعب لم يغلق ملفه بعد

*مركز الجزيرة للدراسات

أعادت إيران افتتاح سفارتها في الرياض، وستعيد الرياض افتتاح سفارتها في طهران بعد عيد الأضحى. وتفعيل التبادل الدبلوماسي تطور مهم في مسار المصالحة الإيرانية-السعودية بعد الاتفاق الذي رعته الصين، لكن ملفات العلاقة الإشكالية والصعبة ما زالت قائمة، والطريق إلى حلها سيكون صعبًا ويقتضي نجاحه تقديم تنازلات من قبل الطرفين. وقد يكون ما حدث

في القاعة التي استضافت المحادثات عند زيارة وزير الخارجية السعودي، فيصل بن فرحان، طهران مطلع هذا الأسبوع مثالاً حيًّا على هذه الإشكالية، فالقاعة التي اعتادت الخارجية الإيرانية أن تستقبل ضيوفها فيها تحتوي على صورة لقائد فيلق القدس، الجنرال قاسم سليماني، الذي اغتالته الولايات المتحدة الامريكية مطلع العام ٢٠٢٠، وكانت ستظهر في خلفية الصورة لعبد اللهيان وابن فرحان، ويبدو أن الوفد السعودي طالب بتغيير مكان الاجتماع وهو ما استجابت له طهران، مرجعة التغيير لـ»أسباب فنية».

إن عودة العلاقات الدبلوماسية بين إيران والسعودية وزيارة وزير الخارجية السعودي، فيصل بن فرحان، إلى طهران، ودعوة إبراهيم رئيسي لزيارة السعودية، حلقات أخرى تضاف إلى مسار تطبيع العلاقات بين طهران والرياض، ولا يمكن الاستهانة بالأثر الذي سيتركه ذلك على مجمل العلاقات في المنطقة خاصة مع ما للدولتين من أثر وتأثير في غرب آسيا، ومكانتهما المحورية في مجال الطاقة.

الاشكاليات الثلاثة

وقد تنجح الدولتان في إرساء معادلة جديدة في العلاقة لحاجتهما الماسة إلى ذلك، ولكن الإشكاليات التي من الممكن أن تعيد التوتر في أية لحظة لا تزال قائمة مما يؤشر إلى مسار صعب قادم، ولعل أبرز هذه الإشكاليات ما نضعه في النقاط التالية:

أولًا:

طبيعة نظام الحكم والفلسفة السياسة التي تحكم الأنظمة في المنطقة فيها اختلافات جوهرية لا يمكن التقليل من شأنها، ولذلك فإن جزءًا من الحوار يجب أن ينصرف إلى إمكانيات التعايش بين هذه الأنظمة والقبول بالاختلافات في إطار أمني مشترك يضمن مصالح الجميع، وهنا تبرز مشكلة المصالح المتضاربة.

ثانيًا:

العلاقات الخارجية ومجموع التحالفات؛ وهناك فروق تكاد تكون جذرية في بناء التحالفات وتعيين الأصدقاء والأعـداء ولا يمكن بأي حال من الأحوال تجاهل أثر العامل الخارجي على مسار علاقة البلدين وخاصة الموقف من الولايات المتحدة الامريكية.

> **لا يمكن الاستهانة بالأثر الذي سيتركه ذلك التطبيع على مجمل العلاقات في المنطقة**

ثالثًا:

تعريف المصالح والـدور الذي تريده كل دولـة، من الواضح أن التباين على هذا الصعيد واضح للعيان ولا يمكن استبعاد أو إسقاط أثر الاختلاف في الأولويات لكل طرف في المعادلة، وارتباط ذلك بمعادلة أولويات الدول ذات المصالح الاقتصادية والسياسية الكبيرة في المنطقة.

ويبدو أن الأمن هو مطلب وملف ضاغط في العلاقة سواء الأمن بمفهومه العسكري -وهنا يبرز ملف اليمن ملفًّا ضاغطًا بالنسبة للسعودية- أو بمفهومه الاقتصادي -وهنا يبرز ملف العقوبات ملفًّا ضاغطًا بالنسبة لإيران-. وبسبب التشعبات المرتبطة بذلك، وهي تشعبات ضاغطة، فالأمر يقتضي تفكيرًا بصياغة مرجعيات ضابطة لحل هذه المسائل، وإدارة المختلف عليه من خلال الطرق السياسية والدبلوماسية بمعايير تقبل بها أطراف العلاقة. ولا يكفي الرهان على العامل الاقتصادي لجعل

هذا التقارب مختلفًا عن المحاولات السابقة. صحيح أن المنطق الاقتصادي يحفز كلتا الدولتين على التهدئة ومعالجة التوتر، بالنظر إلى أن حجم الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون من المتوقع أن يصل خلال العام الجاري (٢٠٢٣) إلى ٢/١ تريليون دولار؛ وفق أرقام قدمها عبد العزيز العويشق، الأمين العام المساعد للمجلس في افتتاح مؤتمر الحوار العربي-الإيراني، ومع ذلك يبقى الاقتصاد متأثرًا بالإشكاليات السابقة التي أشرنا إليها.

ملف النفوذ الإقليمي لإيران

وفي المسار الأمني للعلاقة، سيبقى ملف النفوذ الإقليمي لإيران يطل برأسه بين الفينة والأخرى، والعقبة المهمة هنا أن لا إيران مستعدة للتخلي عن أوراقها الرابحة ومنها نفوذها الإقليمي ولا السعودية مستعدة للقبول به، والسؤال يطرح هنا عن إمكانيات التسوية أو الحل.

> **ستنجح الدولتان في إرساء معادلة جديدة في العلاقة لحاجتهما الماسة إلى ذلك**

بالتأكيد لن تتخلى إيران عن حلفائها من الميليشيات المنتشرة في العراق وسوريا واليمن، وأماكن أخرى لكن موضوع الميليشيات مرتبط بشكل كبير بالحالة السياسية وتصاعد مستويات التهديد. فإذا ضمنت جماعة أنصار الله حصة سياسية معتبرة في التسوية السياسية في اليمن، فسيكون هذا حلاً مناسبًا جدًا لإيران. وبالنسبة لسوريا، إذا نضج الحل السياسي، فهذا يعني أن الميليشيات الإيرانية في سوريا والعراق ستدخل في حالة من الكمون؛ مما يجمد الحالة دون حلول جذرية لها.

ولا تقل مسألة الموقف من القضية الفلسطينية وبالارتباط بذلك الموقف من الاحتلال الإسرائيلي والعلاقة مع إسرائيل أهمية عما سبق كمحدد لنجاح أو فشل مسار التقارب السعودي-الإيراني، فالمواقف على هذا الصعيد متباينة وفي الوقت الذي تؤكد فيه إيران موقفها الرافض للتطبيع مع إسرائيل، تخرج تسريبات وإشارات على أن السعودية قد تقبل بتسويات ونظام علاقات تكون إسرائيل جزءًا منه. ولذلك، فإن إسرائيل والموقف منها سيكونان على الدوام عاملين مؤثرين في مستقبل العلاقة السعودية-الإيرانية. وقد تكون إيران بتقاربها مع السعودية قد حيدت هذا العامل لبعض الوقت دون أن يسقط من المعادلة بالكامل.

القواعد العسكرية الغربية

وفي الوقت الذي تنظر فيه إيران إلى القواعد العسكرية الغربية في منطقة الخليج كتهديد ومعيق لعلاقات جيدة بين إيران وجيرانها، لا يشاركها الجيران هذا الموقف.

تحاول إيران تعزيز مشاركة الجوار في مسارها التفاوضي مع الغرب، وتقوم قطر وعُمان بدور على صعيد نقل الرسائل بين طهران وواشنطن خاصة في مجال تبادل السجناء، ومؤخرًا دخلت أبو ظبي على هذا الخط واستضافت مشاورات دبلوماسية بين كبير المفاوضين الإيرانيين، علي باقري، ونظرائه الألمان والفرنسيين والإنجليز. ويبدو أن إيران تسعى لتوسيع مظلة الأدوار الدبلوماسية التي تقوم بها دول الإقليم، بغية تعزيز العلاقة معها.

وعودة إلى الأمن والاقتصاد مدخلين للتقارب،

فنجاح ذلك يفتقر إلى خريطة طريق وبرنامج عملي يتم فيه وضع جدول زمني وأهداف واضحة، وتأتي معضلة اليمن في رأس القائمة حيث الحاجة إلى حل سياسي قابل للاستمرار.

وقد تحتاج السعودية وإيران إلى بناء آلية خاصة للحوالات المالية لتجاوز إشكالية نظام الـ«سويفت» المتأثرة بالعقوبات، وفق الأرضية التي أنشأتها إيران مع الصين، والتي تقوم على الاستفادة من العملات المحلية والوطنية.

وكما أن العقوبات هي ملف ضاغط فإن تعثر المفاوضات بشأن برنامج إيران النووي هي ملف ضاغط أيضًا، وفشل المحادثات يعني تغييرًا في العقيدة الأمنية لإيران والاتجاه نحو خيارات غير مرغوبة، وهو ما يعني دخول المنطقة في سباق نووي. ولذلك فإن من مصلحة أمن المنطقة تفعيل الخيارات الدبلوماسية بشأن الملف النووي الإيراني.

ملفات سوريا والعراق ولبنان

قد تشكّل ملفات سوريا والعراق ولبنان ملفات للتعاون بين البلدين بغية تحقيق الاستقرار وإخراج هذه البلدان من أزماتها السياسية والاقتصادية ولكن ذلك لن يكون سهلاً وقد لا يتجاوز تسويات في الحدود الدنيا، تخفض حدة التوتر بين البلدين بشأن هذه الملفات دون أن تسهم بحلول ملموسة ومستمرة لها.

هناك أصوات متفائلة تقارب هذه القضية بوعود بالرخاء والمشاريع الاقتصادية الضخمة، وهو أمر ليس بمستحيل، ولكن المحددات السابقة والحديث عن السعي إلى «التوازن الإستراتيجي» تجعلنا متحفظين في رسم حدود ما يمكن أن يصل إليه التقارب السعودي-الإيراني الذي من الممكن أن يترجم إلى علاقات اقتصادية قوية، وعلاقات ثقافية وتبادل تجاري واسع وانفتاح غير مسبوق بين البلدين، وهذا سيكون له تأثير على مجمل المنطقة ولكنه قد لا يتجاوز الحدود الدنيا، بمعنى «السلام البارد» وسفارات مفتوحة في كلتا العاصمتين، أو أن يكون في حدود متوسطة لا تصل معها العلاقة إلى مستويات الصراع لكنها تحافظ على حدٍّ من التنافس.

> **أرضيات التوتر لا تزال قائمة مما يؤشر إلى الصعب القادم**

إن الحاجة ستدفع البلدين إلى إدارة حالة التنافس بينهما وتخفيض مستوى النزاع. وسيبقى التنافس قائمًا لكن مستوى الصراع بين البلدين سينخفض؛ فقد اختبرت طهران والرياض في مرحلة من المراحل، وصول الصراع إلى مستويات خطرة كان لها تأثيرات على مجمل دول المنطقة.

*باحثة وأستاذة جامعية أردنية مختصة في الشأن الإيراني، حاصلة على درجة الدكتوراه من جامعة علامة طباطبائي في إيران. لها عدد من الكتب والأبحاث المتعلقة بالشأن الإيراني. تعمل حاليا باحثا أول في مركز الجزيرة للدراسات وتشرف على الدراسات المتعلقة بإيران وتركيا ووسط آسيا.

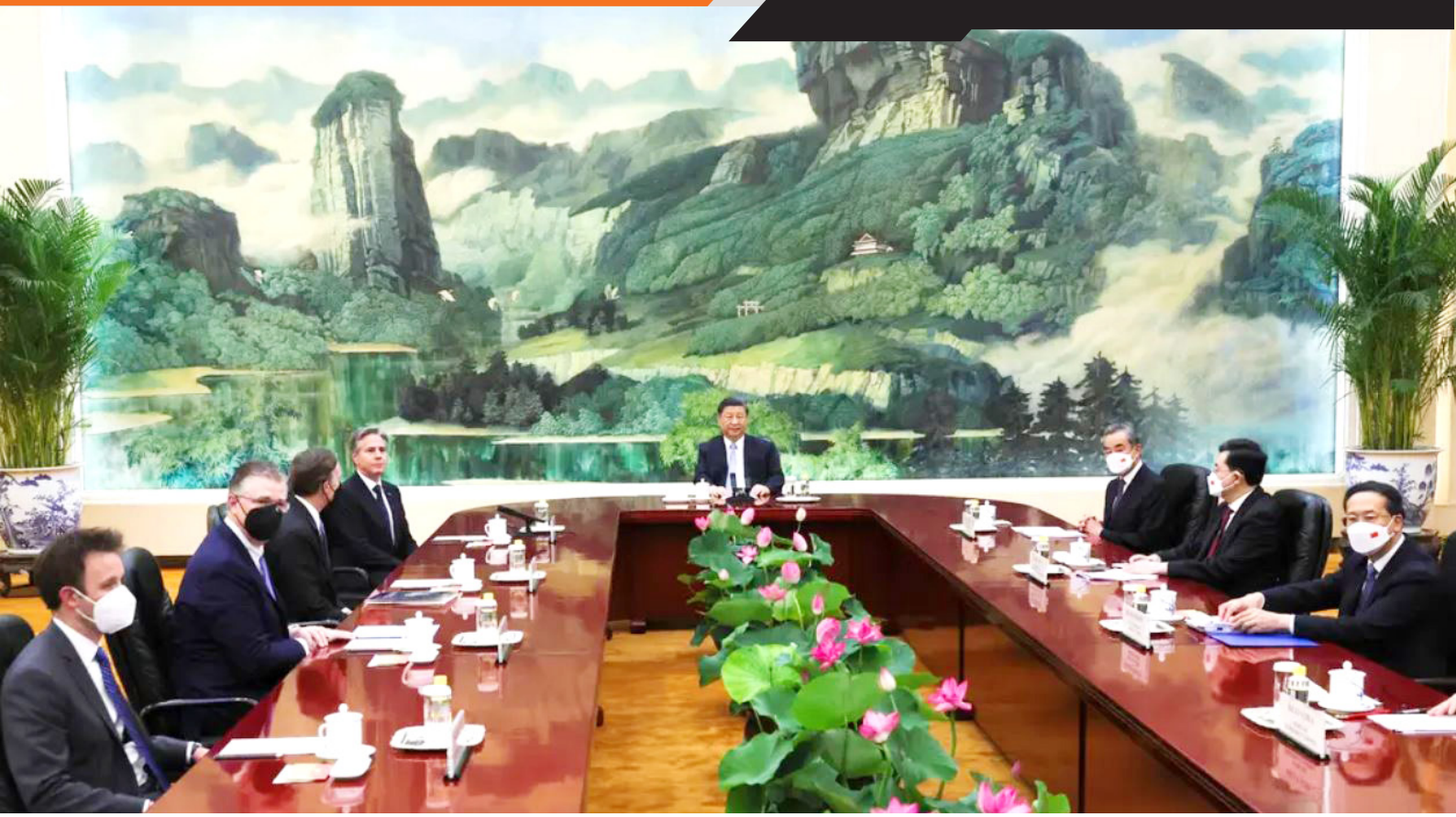

بلنكن في الصين ..محادثات صريحة وأرضيات التفاهم ... تقرير موسع

خاص: المرصد/فريق الرصد والمتابعة

أنهى وزير الخارجية الأمريكي، أنتوني بلينكين يوم الاثنين ٢٠٢٣/٦/١٩، رحلة نادرة إلى بكين حيث التقى بالرئيس الصيني ، شي جين بينغ ، في اختتام زيارة عالية المخاطر تهدف إلى استقرار العلاقات المتصاعدة.

وفي حديثه في مؤتمر صحفي في بكين قبل مغادرته ، قال بلينكين إنه أجرى «محادثة مهمة» مع شي خلال اللقاء الذي استمر ٣٥ دقيقة ، وشدد على أن من مسؤولية البلدين إيجاد طريق للمضي قدمًا.

قال بلينكين: «في كل اجتماع ، شددت على أن المشاركة المباشرة والتواصل المستمر على المستويات العليا هو

أفضل طريقة لإدارة خلافاتنا بمسؤولية وضمان عدم تحول المنافسة إلى صراع». «سمعت الشيء نفسه من نظرائي الصينيين.»

خط بلينكين ، أول شاغل لمنصبه يلتقي بالزعيم الصيني منذ عام ٢٠١٨ ، نحو شي بيده ممدودة في قاعة الشعب الكبرى ، وهو مكان تستخدمه الصين غالبًا لتحية رؤساء الدول – وهي إشارات إيجابية في تصميم الرقصات الدبلوماسية .

وقال شي في بداية الاجتماع ، في تعليقات بثها التلفزيون الرسمي الصيني ، «أجرى الجانبان مناقشات صريحة ومتعمقة». وأضاف شي مخاطبًا بلينكين: «آمل أنه من خلال هذه الزيارة ، سيدي الوزير ، ستقدم المزيد من الإسهامات الإيجابية لتحقيق الاستقرار في العلاقات الصينية الأمريكية».

تصريحات شي و بلنكن قبل اجتماعهما

الرئيس شي حين بينغ:

السيد الوزير ، مرحباً بكم في الصين. التقى المدير وانغ يي وعضو مجلس الدولة تشين قانغ أو أجروا محادثات مطولة معك ، وبشكل عام أجرى الجانبان مناقشات صريحة. لقد أوضح الجانب الصيني قرارنا ، واتفق الجانبان على متابعة التفاهمات المشتركة التي توصلت إليها أنا والرئيس بايدن في بالي. كما أحرز الجانبان تقدما وتوصلا إلى اتفاق بشأن بعض القضايا المحددة. هذا جيد جدا.

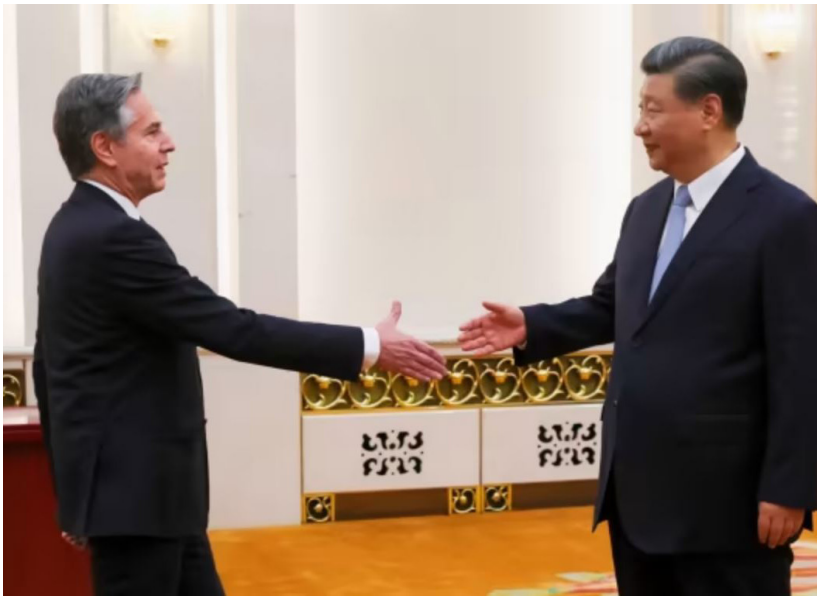

من المهم أن نقول إن التفاعلات يجب أن تستند دائمًا إلى الاحترام المتبادل والصدق.

آمل أن تقدموا من خلال هذه الزيارة ، السيد الوزير ، المزيد من الإسهامات الإيجابية لتحقيق الاستقرار بين الصين والولايات المتحدة. علاقات.

الوزير بلنكن:

السيد الرئيس ، أشكرك على استقبالنا اليوم. طلب مني الرئيس بايدن السفر إلى بكين لأنه يعتقد أن الولايات المتحدة والصين عليهما التزام ومسؤولية لإدارة علاقتنا. الولايات المتحدة ملتزمة بذلك. إنه في مصلحة الولايات المتحدة ومصالح الصين ومصلحة العالم.

أجريت خلال الأيام القليلة الماضية محادثات صريحة وبناءة مع عضو مجلس الدولة تشين قانغ والمدير وانغ يي. لقد غطينا مجموعة واسعة من القضايا الثنائية والعالمية. أقدر هذه الفرصة لمناقشة كيفية المضي قدمًا معك. شكرًا لك.

.(الترجمة:المرصد)

الرئيس الصيني :أرضيات تفاهم مع واشنطن

وبحسب تقرير لوكالة شنخوا الصينية فقد التقى الرئيس الصيني شي جين بينغ، وزير الخارجية الأمريكي الزائر أنتوني بلينكن بقاعة الشعب الكبرى في بكين يوم (الإثنين).

وأشار شي إلى أن العالم يحتاج إلى علاقات مستقرة بشكل عام بين الصين والولايات المتحدة، وأن التوصل إلى الطريق الصحيح للتعايش بين الجانبين أمر يؤثر على مستقبل البشرية.

وقال شي إن الشعب الصيني، مثل الشعب الأمريكي، يتمتع بالكرامة والثقة والاعتماد على الذات، وللاثنين الحق في السعي نحو حياة أفضل.

وفي سياق إشارته إلى ضرورة تقدير المصالح المشتركة للبلدين على اعتبار أن نجاح كل منهما يمثل فرصة وليس تهديدا لبعضهما البعض، قال شي إنه يتعين على البلدين التصرف بحس من المسؤولية تجاه التاريخ والشعب والعالم، ومعالجة العلاقات الثنائية بشكل صحيح.

وأضاف أنه بهذه الطريقة، قد يسهم البلدان في السلام والتنمية العالميين، ويساعدان في جعل العالم، المتغير والمضطرب، أكثر استقرارا ويقينا وإيجابية.

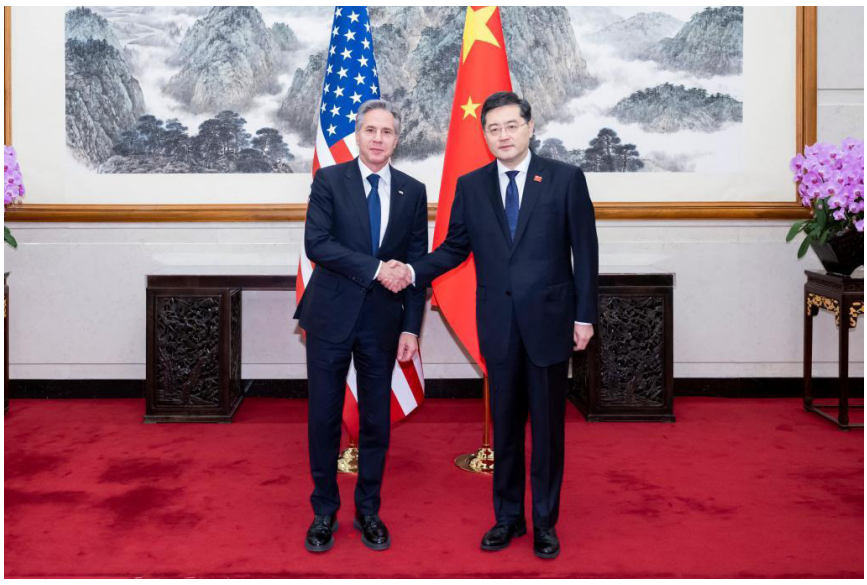

وشدد شي على أن المنافسة بين الدول الكبرى لا تمثل اتجاه العصر، ولا يمكنها أن تحل مشكلات أمريكا الخاصة أو التحديات التي تواجه العالم.

وأوضح أن الصين تحترم المصالح الأمريكية ولا تسعى إلى تحدي الولايات المتحدة أو إزاحتها، مضيفا أنه على الولايات المتحدة بالمثل احترام الصين وعدم الإضرار بالحقوق والمصالح المشروعة للصين.

واستطرد شي قائلا إنه ينبغي ألا يحاول أي جانب تشكيل الجانب الآخر بإرادته، ناهيك عن حرمان الجانب الآخر من حقه المشروع في التنمية.

وقال شي إن الصين تأمل دائما في رؤية علاقات سليمة ومستقرة مع الولايات المتحدة، وتؤمن بأن البلدين الرئيسيين يمكنهما التغلب على مختلف الصعوبات وإيجاد الطريق الصحيح للتوافق على أساس الاحترام المتبادل والتعايش السلمي والتعاون المربح للجانبين.

ودعا شي الجانب الأمريكي إلى تبني موقف عقلاني وبراجماتي، والعمل مع الصين في الاتجاه نفسه.

وأشار إلى أن الجانبين بحاجة إلى البقاء ملتزمين بالتفاهمات المشتركة التي توصل إليها هو والرئيس بايدن في بالي، وترجمة التصريحات الإيجابية إلى أفعال من أجل تحقيق الاستقرار في العلاقات الصينية-الأمريكية وتحسينها.

محادثات خلف أبواب مغلقة

وجرت بقية المناقشة خلف أبواب مغلقة. وقالت القراءات الصينية إن الجانبين «أحرزتا تقدما» وتوصلا إلى اتفاق بشأن قضايا محددة ، دون تقديم مزيد من التفاصيل.

على الرغم من بوادر الإيجابية ، أقر بلينكين بوجود قضايا اختلفت بشأنها الدولتان اختلافًا عميقًا بل وحادًا. رفضت الصين اقتراح إقامة اتصالات بين الجيشين الصيني والأمريكي. أود أن أؤكد أنه لم يتم حل أي من هذا في زيارة واحدة ، أو رحلة واحدة ، أو محادثة واحدة. قال بلينكين.

وقالت وزارة الخارجية في وقت لاحق إنه أثار في اجتماعات بلينكين «ممارسات الصين الاقتصادية غير العادلة وغير السوقية» ، وانتهاكات حقوق الإنسان في شينجيانغ والتبت وهونغ كونغ ، و «السلام والاستقرار عبر مضيق تايوان».

قال ماثيو ميللر ، المتحدث باسم وزارة الخارجية: «ناقش الجانبان مجموعة من القضايا الأمنية العالمية والإقليمية ، بما في ذلك الحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا ، والأعمال الاستفزازية [لكوريا الشمالية] ، والمخاوف الأمريكية بشأن أنشطة الاستخبارات [الصينية] في كوبا». .

زيارة بلينكين هي الأولى لوزيرة خارجية أمريكية منذ خمس سنوات. تصاعدت التوترات بين أكبر اقتصادين في العالم في السنوات الأخيرة بسبب مجموعة من القضايا بما في ذلك التجارة والتكنولوجيا وتايوان ، حيث وصف جو بايدن وسلفه دونالد ترامب بكين بأنها أخطر تهديد لهيمنة الولايات المتحدة العالمية على المدى الطويل.

محادثات وزير الخارجية الصيني مع وزير الخارجية الأمريكي

واعلنت وكالة شنخوا الصيني ان تشين قانغ، عضو مجلس الدولة وزير الخارجية الصيني، عقد محادثات مع أنتوني بلينكن، وزير الخارجية الأمريكي الزائر، في بكين يوم (الأحد) ٢٠٢٣/٦/١٨.

وقال تشين إن العلاقات الصينية-الأمريكية في أدنى مستوياتها منذ إقامتها، ما لا يخدم المصالح الأساسية للشعبين ولا يلبي التطلعات المشتركة للمجتمع الدولي.

وأوضح أن سياسة الصين تجاه الولايات المتحدة تظل ثابتة ومستقرة، وتسترشد بشكل أساسي بمبادئ الاحترام المتبادل والتعايش السلمي والتعاون المربح للجانبين التي طرحها الرئيس شي جين بينغ.

وشدد على أنه يجب أن تكون هذه المبادئ كذلك هي الروح التي يتمسك بها الطرفان بشكل مشترك، والخط الأحمر الذي يدافعان عنه بشكل مشترك، والهدف الذي يسعيان إليه بشكل مشترك. وأكد أن الصين تلتزم ببناء علاقة مستقرة ويمكن التنبؤ بها وبناءة مع الولايات المتحدة. وتأمل الصين أن تتبنى الولايات المتحدة تصورا موضوعيا وعقلانيا تجاه الصين، وتعمل مع الصين في الاتجاه ذاته، وتتمسك بالأساس السياسي للعلاقات الصينية-الأمريكية، وتتعامل مع الأحداث غير المتوقعة والعارضة على نحو هادئ ومهني وعقلاني. وأوضح أنه يتعين على الجانبين تنفيذ التفاهمات المشتركة التي توصل إليها الرئيس شي والرئيس بايدن في بالي نصا وروحا، والعمل على استقرار العلاقات وتوجيهها إلى المسار الصحيح.

وشرح تشين موقف الصين الحازم بشأن مسألة تايوان والمصالح الجوهرية والشواغل الرئيسية الأخرى، وطرح مطالب واضحة في هذا الصدد.

وأشار إلى أن مسألة تايوان تقع في صميم المصالح الجوهرية للصين، وهي القضية الأكثر أهمية والخطر الأكثر وضوحا في العلاقات الصينية-الأمريكية. وأهاب الجانب الصيني بالجانب الأمريكي الالتزام بمبدأ صين واحدة والبيانات الثلاثة المشتركة بين الصين والولايات المتحدة، والوفاء حقا بالتزامه بعدم دعم ما يسمى «استقلال تايوان».

وقد أجرى الجانبان محادثات صريحة ومتعمقة وبناءة ومستفيضة حول العلاقات الثنائية الشاملة والقضايا المهمة.

واتفق الجانبان على التنفيذ المشترك للتفاهمات المشتركة المهمة التي توصل إليها الرئيسان في بالي، وإدارة الخلافات بشكل فعال، ودفع الحوار والتبادلات والتعاون.

كما اتفق الجانبان على مواصلة التفاعلات رفيعة المستوى. ودعا وزير الخارجية الأمريكي بلينكن، عضوَ مجلس الدولة وزير الخارجية الصيني تشين، إلى زيارة الولايات المتحدة، وأعرب تشين عن استعداده للقيام بالزيارة في وقت مناسب للطرفين.

واتفق الجانبان على المضي قدما في المشاورات حول المبادئ التوجيهية للعلاقات الصينية-الأمريكية.

وأكد الجانبان مواصلة دفع عجلة المشاورات من خلال مجموعة العمل المشتركة، لمعالجة قضايا محددة في العلاقات.

كما اتفقا على تشجيع المزيد من التبادلات الشعبية والتعليمية، وأجريا مناقشات إيجابية حول زيادة الرحلات الجوية للركاب بين البلدين. ورحبا بمزيد من الزيارات المتبادلة للطلاب والعلماء ورجال الأعمال، واتفقا على تقديم الدعم والتسهيلات لتحقيق هذه الغاية.

كما تبادلا وجهات النظر المتعلقة بالقضايا الدولية والإقليمية الرئيسية محل الاهتمام المشترك.

بيان الخارجية الامريكية حول اجتماع بلنكن و قانغ

يعزى ما يلي إلى المتحدث باسم وزارة الخارجية ماثيو ميلر:

أجرى وزير الخارجية أنتوني ج. بلينكن محادثات صريحة وموضوعية وبناءة مع مستشار الدولة ووزير الخارجية الصيني تشين غانغ في بكين. وشدد الوزير بلينكن على أهمية الدبلوماسية والمحافظة على خطوط اتصال مفتوحة بشأن مجموعة كاملة من القضايا بغرض تخفيف أخطار سوء الفهم وسوء التقدير.

وطرح الوزير بلينكن عددا من القضايا المثيرة للقلق، كما تطرق إلى فرص استكشاف التعاون بشأن القضايا العابرة للحدود ذات الاهتمام المشترك مع جمهورية الصين الشعبية حيث لتقي مصالحنا. وأوضح الوزير بلينكن أن الولايات المتحدة ستستمر في الدفاع عن مصالح الشعب الأمريكي وقيمه وتعمل مع حلفائها وشركائها لتعزيز رؤيتنا لعالم حر ومفتوح يحترم النظام الدولي القائم على القواعد.

وأشار المجتمعان إلى أهمية تسهيل التبادلات بين الشعب الأمريكي وجمهورية الصين الشعبية. ودعا الوزير بلينكن نظيره الصيني إلى زيارة واشنطن لمتابعة المحادثات واتفقا على تحديد موعد الزيارة في تاريخ يناسبهما.

.(الترجمة:المرصد)

العلاقات تمر بمنعطف حرج

في وقت سابق يوم الاثنين ، أجرى بلينكين مناقشات مكثفة مع كبير الدبلوماسيين الصينيين ، وانغ يي ، في دار ضيافة الدولة دياويوتاى. وبحسب بيان صيني ، قال وانغ إن العلاقات الصينية الأمريكية تمر «بمنعطف حرج» ودعا الولايات المتحدة إلى الاختيار «بين الحوار أو المواجهة أو التعاون أو الصراع».

شدد وانغ على الحاجة إلى عكس التدهور اللولبي في العلاقات الثنائية ، لكنه ألقى باللوم أيضًا على النقطة المنخفضة الحالية على «تصور الولايات المتحدة الخاطئ للصين».

وقال موريتز رودولف ، الزميل في مركز بول تساي الصيني في كلية الحقوق بجامعة ييل ، إن لهجة وانغ المواجهة «تُظهر المستوى الكبير من عدم ثقة بكين تجاه الولايات المتحدة». وقال إنه مع ذلك ، نظرا للحالة القاتمة للعلاقات الأمريكية الصينية ، فإن مجرد حقيقة أن الزيارة قد تمت علامة إيجابية.

كان من المقرر مبدئيًا زيارة بلينكين إلى الصين في فبراير ، ولكن تم تأجيلها عندما حلّق بالون ، يُزعم أنه بالون تجسس صيني ، فوق الولايات المتحدة ، مما أثار جدلاً. أصرت الصين على أنه كان منطادًا للطقس خرج عن مساره.

بالنظر إلى العلاقات المشحونة ، كانت التوقعات من الاجتماعات منخفضة بشكل عام. يتخذ كلا البلدين مواقف صارمة بشأن مجموعة من القضايا بما في ذلك التجارة وشينجيانغ وتايوان.

لكن كلا الجانبين أبدى استعدادا للتحدث ، حيث وافق تشين وبلينكين على الحفاظ على التبادلات رفيعة المستوى وتوسيع التبادلات الثقافية والتعليمية.

بيان الخارجية الامريكية حول محادثات بلنكن في الصين

يُنسب ما يلي إلى المتحدث باسم الوزارة ماثيو ميلر:

سافر وزير الخارجية أنطوني ج. بلينكين إلى بكين ، جمهورية الصين الشعبية لعقد اجتماعات مع الرئيس شي جين بينغ ، ومدير المكتب المركزي للشؤون الخارجية للحزب الشيوعي الصيني وانغ يي ، وعضو مجلس الدولة ووزير الخارجية تشين جانج في الفترة من ١٨ إلى ١٩ يونيو.

أجرى الجانبان مناقشات صريحة وموضوعية وبناءة حول الأولويات الرئيسية في العلاقات الثنائية ومجموعة من القضايا العالمية والإقليمية. وشدد الوزير على أهمية الحفاظ على قنوات اتصال مفتوحة عبر مجموعة كاملة من القضايا للحد من مخاطر سوء التقدير.

وأوضح أنه بينما سنتنافس بقوة ، فإن الولايات المتحدة ستدير تلك المنافسة بمسؤولية حتى لا تتحول العلاقة إلى صراع. وشدد الوزير على أن الولايات المتحدة ستواصل استخدام الدبلوماسية لإثارة مجالات الاهتمام وكذلك مجالات التعاون المحتمل حيث تتماشى مصالحنا.

واتفق الجانبان على مواصلة المناقشات حول تطوير المبادئ لتوجيه العلاقات الثنائية ، كما ناقشها الرئيس بايدن والرئيس شي في بالي. كما رحبوا بالجهود الجارية لمعالجة قضايا محددة في العلاقة الثنائية ، وشجعوا على إحراز مزيد من التقدم ، بما في ذلك من خلال مجموعات العمل المشتركة. في إشارة إلى أهمية العلاقات بين شعب الولايات المتحدة وجمهورية الصين الشعبية ، رحب الجانبان بتعزيز التبادلات الشعبية بين الطلاب والعلماء ورجال الأعمال.

ويشمل ذلك الالتزام بالعمل على زيادة عدد الرحلات المباشرة بين البلدين.

شدد الوزير بلينكين على أن حل قضايا المواطنين الأمريكيين المحتجزين ظلما أو الخاضعين لحظر الخروج في الصين يظل أولوية بالنسبة للولايات المتحدة. وشدد على أهمية العمل معًا لتعطيل التدفق العالمي للعقاقير الاصطناعية والمواد الكيميائية السليفة إلى الولايات المتحدة ، مما يغذي أزمة الفنتانيل.

تناول الوزير الممارسات الاقتصادية غير العادلة وغير السوقية لجمهورية الصين الشعبية والإجراءات الأخيرة ضد الشركات الأمريكية. وناقش سياسات التخلص من المخاطر الأمريكية والاستثمارات المحلية التاريخية التي قامت بها الإدارة. أثار الوزير مخاوف بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية الصين الشعبية في شينجيانغ والتبت وهونغ كونغ ، فضلاً عن حالات فردية مثيرة للقلق. وأكد أن الولايات المتحدة ستدافع دائمًا عن قيمنا.

وشدد الوزير على أهمية الحفاظ على السلام والاستقرار عبر مضيق تايوان وأكد أنه لم يطرأ أي تغيير على سياسة الصين الواحدة للولايات المتحدة ، على أساس قانون العلاقات مع تايوان ، والبيانات المشتركة الثلاثة ، والتأكيدات الستة.

ناقش الجانبان مجموعة من القضايا الأمنية العالمية والإقليمية ، بما في ذلك الحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا ، والأعمال الاستفزازية لكوريا الديمقراطية ، ومخاوف الولايات المتحدة بشأن أنشطة استخبارات جمهورية الصين الشعبية في كوبا. أوضح الوزير أن الولايات المتحدة ستعمل مع حلفائها وشركائها لتعزيز رؤيتنا لعالم حر ومنفتح ويدعم النظام الدولي القائم على القواعد.

شدد الجانبان على أنه يتعين على الولايات المتحدة والصين العمل معًا لمواجهة التحديات المشتركة العابرة للحدود الوطنية ، مثل تغير المناخ ، واستقرار الاقتصاد الكلي العالمي ، والأمن الغذائي ، والصحة العامة ، ومكافحة المخدرات. وشجع الوزير على زيادة التفاعل بين حكوماتنا في هذه المجالات وغيرها ، وهو ما يتوقعه العالم منا.

واتفق الجانبان على متابعة ارتباطات رفيعة المستوى في واشنطن وبكين لمواصلة خطوط الاتصال المفتوحة. دعا الوزير مستشار الدولة ووزير الخارجية تشين إلى واشنطن لمواصلة المناقشات ، واتفقا على تحديد موعد زيارة متبادلة في وقت مناسب للطرفين.

(الترجمة:المرصد)

كلمة بلنكن خلال مؤتمر صحفي بالسفارة الأمريكية

فيما ياتي تنشر «المرصد» الترجمة العربية نص كلمة وزرير الخارجية الامركي انتوني بلينكين خلال مؤتمر صحفي في مركز بكين الأمريكي بالسفارة الأمريكية في ختام زيارته:

الوزير بلنكن:

مساء الخير. أود أن أبدأ بالإعراب عن امتناني للسفير بيرنز ، لبعثتنا بأكملها في الصين ، التي أتيحت لي معها فرصة لقضاء بعض الوقت خلال اليومين الماضيين. يخدم هذا الفريق في واحدة من أهم المناصب في العالم في لحظة حرجة ، ولا يمكنني أن أكون أكثر فخراً بكيفية تمثيلهم لبلدنا.

على مدى العامين ونصف العام الماضيين ، اتخذت الولايات المتحدة سلسلة من الخطوات الاستراتيجية الهادفة – في الداخل والخارج على حد سواء – لتقوية بلدنا ومكانتنا في جميع أنحاء العالم.

لقد قمنا باستثمارات تاريخية في بنيتنا التحتية ، والتكنولوجيا ، والقدرة الصناعية ، والقدرة التنافسية.

لقد عمّقنا مشاركتنا وتحالفنا مع الحلفاء والشركاء في جميع أنحاء العالم بطرق لم يكن من الممكن تصورها قبل بضع سنوات.

هذه هي الخلفية للعلاقة بين الولايات المتحدة وجمهورية الصين الشعبية - واحدة من أكثر العلاقات أهمية في العالم. يقع على عاتق كل من الولايات المتحدة والصين التزام بإدارة هذه العلاقة بمسؤولية. إن القيام بذلك يخدم مصالح الولايات المتحدة ، والصين ، بل ومصالح العالم.

نحن على دراية بالتحديات التي تفرضها جمهورية الصين الشعبية. ستقدم الولايات المتحدة رؤية للمستقبل نتشاركها مع العديد من الآخرين: عالم حر ومنفتح ومستقر ومزدهر مع الدول التي تدعم وتحدّث النظام القائم على القواعد والذي حافظ على مدى سنوات على السلام والأمن على مستوى العالم.

لتشكيل هذا المستقبل ، نبدأ بالدبلوماسية - بما في ذلك مع الصين.

لقد جئت إلى بكين لتعزيز تحديات الاتصال رفيعة المستوى ، لتوضيح مواقفنا ونوايانا في مجالات الخلاف ، واستكشاف المجالات التي قد نعمل فيها معًا عندما تتوافق مصالحنا مع التحديات المشتركة عبر الوطنية. وفعلنا كل ذلك.

هنا في بكين ، أجريت محادثة مهمة مع الرئيس شي جين بينغ. وقد أجريت مناقشات صريحة وموضوعية وبناءة مع نظرائي المدير وانغ يي وعضو مجلس الدولة تشين جانج. أنا أقدر كرم الضيافة التي قدمها مضيفينا.

في كل اجتماع ، شددت على أن المشاركة المباشرة والتواصل المستمر على المستويات العليا هو أفضل طريقة لإدارة خلافاتنا بمسؤولية وضمان عدم تحول المنافسة إلى صراع. وسمعت نفس الشيء من نظرائي الصينيين. نتفق كلانا على الحاجة إلى استقرار علاقتنا.

خلال تلك الاجتماعات ، أجرينا محادثة قوية حول التحديات الإقليمية والعالمية. ويشمل ذلك حرب العدوان الروسية على أوكرانيا. كررت التأكيد على أننا نرحب بأن تلعب الصين دورًا بناء مع الدول الأخرى للعمل من أجل تحقيق سلام عادل ، على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. تحدثنا أيضًا عن تصرفات كوريا الشمالية وخطاباتها الطائشة على نحو متزايد. ولجميع أعضاء المجتمع الدولي مصلحة في تشجيع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التصرف بمسؤولية والتوقف عن إطلاق الصواريخ والبدء في الانخراط في برنامجها النووي. والصين في وضع فريد للضغط على بيونغ يانغ للدخول في حوار وإنهاء سلوكها الخطير.

مخاوف الولايات المتحدة حول تايوان

لقد أثرت مخاوف الولايات المتحدة - التي يشاركها عدد متزايد من البلدان - بشأن الإجراءات الاستفزازية التي تقوم بها جمهورية الصين الشعبية في مضيق تايوان ، وكذلك في بحر الصين الجنوبي والشرقي. فيما يتعلق بتايوان ، كررت التأكيد على سياسة «صين واحدة» الأمريكية الراسخة. هذه السياسة لم تتغير. تسترشد بقانون العلاقات مع تايوان ، والبيانات المشتركة الثلاثة ، والتأكيدات الستة. نحن لا نؤيد استقلال تايوان. ما زلنا نعارض أي تغييرات أحادية الجانب للوضع الراهن من قبل أي من الجانبين. ما زلنا نتوقع حلا سلميا للخلافات عبر المضيق.

لا نزال ملتزمين بالوفاء بمسؤولياتنا بموجب قانون العلاقات مع تايوان ، بما في ذلك التأكد من أن تايوان لديها القدرة على الدفاع عن نفسها. تحدثنا أيضًا عن مجموعة من القضايا الثنائية ، بما في ذلك الاستمرار في تطوير المبادئ لتوجيه علاقتنا ، كما ناقشها الرئيس بايدن والرئيس شي في بالي أواخر العام الماضي.

السياسات الاقتصادية

تبادلنا وجهات النظر حول سياساتنا الاقتصادية ، بما في ذلك مخاوفنا بشأن معاملة الصين غير العادلة للشركات الأمريكية. خلال اجتماعي اليوم مع قادة الأعمال الأمريكيين ، الذين يعملون في الصين ، سمعت عن المشكلات التي تواجهها الشركات الأمريكية - بما في ذلك الإجراءات العقابية الأخيرة ضد الشركات الأمريكية. سمعت أيضًا أن الشركات الأمريكية ترغب في مواصلة وتنمية أعمالها هنا. وهكذا ، في اجتماعاتي ، سعيت إلى توضيح أي سوء فهم أو سوء فهم حول نهجنا.

هناك فرق عميق ، بالنسبة للولايات المتحدة والعديد من البلدان الأخرى ، بين التخلص من المخاطر والفصل. تم تداول بلداننا أكثر خلال العام الماضي - في الواقع ، أكثر من أي وقت مضى خلال العام الماضي - ما يقرب من ٧٠٠ مليار دولار. إن المشاركة الاقتصادية السليمة والقوية تعود بالفائدة على كل من الولايات المتحدة والصين. وكما أدلت الوزيرة يلين بشهادتها أمام الكونجرس الأسبوع الماضي ، سيكون من الكارثة ، كما قالت ، أن نفصل ونوقف كل التجارة والاستثمار مع الصين.

نحن نؤيد المخاطرة والتنويع. وهذا يعني الاستثمار في قدراتنا الخاصة وفي سلاسل التوريد الآمنة والمرنة ؛ الضغط من أجل تكافؤ الفرص لعمالنا وشركاتنا ؛ الدفاع ضد الممارسات التجارية الضارة ؛ وحماية تقنياتنا الحيوية حتى لا يتم استخدامها ضدنا. لقد أوضحت أننا سنستمر في اتخاذ الإجراءات المستهدفة الضرورية لحماية الأمن القومي للولايات المتحدة.

قلق من انتهاكات حقوق الإنسان

في اجتماعاتي ، ناقشت أيضًا حقوق الإنسان. لا تزال الولايات المتحدة والمجتمع الدولي قلقين للغاية بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية الصين الشعبية ، بما في ذلك في شينجيانغ والتبت وهونغ كونغ. كما أنني قمت على وجه التحديد بتربية المواطنين الأمريكيين المحتجزين ظلماً وأولئك الذين يواجهون حظر الخروج. لا توجد أولوية أعلى بالنسبة لي من سلامة ورفاهية مواطني الولايات المتحدة في الخارج ، وسأواصل العمل بشكل مكثف لتأمين إطلاق سراحهم وعودتهم بأمان إلى الوطن.

بينما نعمل على معالجة خلافاتنا ، فإن الولايات المتحدة مستعدة للتعاون مع الصين في المجالات التي لدينا فيها مصالح مشتركة ، بما في ذلك المناخ ، واستقرار الاقتصاد الكلي ، والصحة العامة ، والأمن الغذائي ، ومكافحة المخدرات.

فيما يتعلق بالأمن الغذائي ، نعتقد أن الصين يمكن أن تلعب دورًا رئيسيًا في التخفيف من انعدام الأمن الغذائي العالمي. أشدد على أهمية دعم التوسع طويل الأجل لمبادرة حبوب البحر الأسود ، التي سهلت تصدير ما يقرب من ٣٢ مليون طن من الحبوب من أوكرانيا ؛ مع ما يقرب من ١٨ مليون طن تذهب إلى البلدان النامية. يعد التوسع طويل الأجل أمرًا بالغ الأهمية لتجنب نقص الغذاء في بعض أفقر البلدان وأكثرها معاناة من انعدام الأمن الغذائي في العالم ، فضلاً عن ارتفاع الأسعار.

القاتل الأول للأمريكيين

لقد أثرت على سبيل الأولوية مسألة المواد الأفيونية الاصطناعية والفنتانيل ، وهي أزمة في الولايات المتحدة. الفنتانيل هو القاتل الأول للأمريكيين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٤٩ عامًا. لقد أوضحت أننا بحاجة إلى تعاون

أكبر بكثير لمعالجة هذه القضية الحاسمة. اتفقنا على استكشاف إنشاء مجموعة عمل أو جهد مشترك حتى نتمكن من إيقاف تدفق المواد الكيميائية ، مما ساعد في تأجيج هذه الأزمة وزيادة عدد الوفيات.

تحديات إدارة هذه العلاقة

أخيرًا ، ناقشنا أهمية تعزيز التبادلات الشعبية بين الطلاب والعلماء والمسافرين من رجال الأعمال. هذا يفيد مواطنينا واقتصادياتنا وعلاقتنا. اليوم ، أتيحت لي الفرصة للقاء مجموعة رائعة من الخريجين من برامج التبادل تلك. ناقشنا في اجتماعاتي تعزيز التبادل التعليمي والتزمنا بالعمل على زيادة الرحلات الجوية المباشرة بين بلدينا.

لمواصلة الحوار حول هذه القضايا وغيرها من القضايا المهمة ، أتوقع زيارات إضافية من كبار المسؤولين الأمريكيين إلى الصين خلال الأسابيع المقبلة. ونرحب بمزيد من الزيارات التي يقوم بها المسؤولون الصينيون للولايات المتحدة. ولهذه الغاية ، دعوت مستشار الدولة ووزير الخارجية تشين جانج لزيارة واشنطن ، ووافق على الحضور في الوقت المناسب للطرفين.

ليس لدينا أوهام حول تحديات إدارة هذه العلاقة. هناك العديد من القضايا التي نختلف عليها بشدة ، بل وبشدة. سنتخذ دائمًا أفضل مسار للعمل من أجل تعزيز مصالح الشعب الأمريكي. لكن الولايات المتحدة لديها تاريخ طويل في إدارة العلاقات المعقدة والمتعلقة بنجاح من خلال الدبلوماسية. تقع على عاتق كلا البلدين مسؤولية إيجاد طريق للمضي قدمًا - ومن مصلحتنا ومصالح العالم أن نفعل ذلك.

أفضل طريقة لإدارة علاقتنا بمسؤولية

فيما ياتي تنشر «المرصد « ترجمة حوار برنامج(npr) (مورنينغ مع ليلى فاضل) مع وزير الخارجية الامركي :

سؤال: التقيتم بالرئيس الصيني شي جين بينغ ، لتتوج أول زيارة يقوم بها دبلوماسي أمريكي كبير إلى بكين منذ خمس سنوات.

الوزير بلنكن: إبقاء خطوط الاتصال هذه مفتوحة وإعادة فتحها في الواقع أمر مهم للغاية في حد ذاته. المشاركة المباشرة - الاتصالات المستمرة على المستويات العليا - هي أفضل طريقة لإدارة علاقتنا بمسؤولية. إنها أفضل طريقة لإدارة الاختلافات بمسؤولية ، والاختلافات العميقة التي لدينا ، للتأكد من أن المنافسة التي نحن فيها لا تنحرف إلى الصراع.

سؤال: تحدثت مع الوزير بلينكن هذا الصباح وسألته عن زيارة دبلوماسية لم يقابلها اجتماع بين كبار المسؤولين العسكريين في بكين وواشنطن.

الوزير بلنكن: هذه الاتصالات العسكرية مهمة للغاية إذا أردنا تجنب صراع غير مقصود ، وقد تعزز ذلك فقط خلال الأسبوعين الماضيين. لقد رأينا حوادث في البحار وفي السماء كانت خطيرة حقًا - وفي رأينا ، كانت غير مهنية. لذلك هذا هو بالضبط سبب إثارتي لها. ليس لدي أي تقدم فوري للإبلاغ عن ذلك. يمكنني أن أخبرك أنها أولوية مستمرة وهذا شيء أوضحناه وسنواصل العمل عليه.

سؤال: أحد المجالات التي يوجد فيها بالفعل قلق عالمي بشأن الصراع هو تايوان. بكين تلقي باللوم على واشنطن ، أو في الحقيقة ، بكين وواشنطن تتبادلان اللوم في التوتر المتصاعد. تلقي الصين باللوم على الولايات المتحدة في

إثارة سجلها في مجال حقوق الإنسان ، فيما تعتبره الصين دعمًا متزايدًا لتايوان. مع الانتخابات الرئاسية في تايوان في يناير ، هل أنت قلق من تصاعد الأمور؟

الوزير بلنكن: حسنًا ، تايوان سؤال ، تحد نجحنا في إدارته بالفعل لما يقرب من خمسة عقود. وهي حقًا ، بطريقة ما ، سمة مميزة لنجاح الإدارة المسؤولة ، لأننا نجحنا في الحفاظ على السلام والاستقرار عبر مضيق تايوان لمدة أربعة عقود. لكن لدينا مخاوف حقيقية بشأن الاتجاه الذي اتخذه هذا في السنوات الأخيرة حيث اتخذت الصين إجراءات متهورة.

ما قلناه وما قلته مرارًا وتكرارًا هو أن لدينا فهمًا أساسيًا بأن الخلافات فيما يتعلق بتايوان سيتم حلها سلميًا ، وأن أيًا من الجانبين لن يتخذ أي إجراءات أحادية الجانب يمكن أن تخل بالوضع الراهن. لقد كررنا السياسة التي اتبعناها من إدارة إلى إدارة ، جمهوري وديمقراطي على حد سواء ، لسياسة «صين واحدة». هذا لم يتغير. لقد جعلت ذلك واضحا جدا نحن لا ندعم استقلال تايوان. ومرة أخرى ، نعارض أي إجراءات أحادية الجانب من أي جانب من شأنها تغيير الوضع الراهن.

لذلك ، كان من المهم أن تدرك الصين أنه لم يطرأ أي تغيير على سياستنا. القلق الذي يساورنا هو تغيير الصين لسياستها ، عندما يتعلق الأمر بحل هذه الخلافات سلميا. وقد شاركت أيضًا في أن هذا ليس مصدر قلقنا فقط ؛ إنه مصدر قلق للعديد من البلدان حول العالم. وهناك سبب وجيه لذلك. إذا كانت هناك أزمة بشأن تايوان ، فلديك حوالي ٥٠ في المائة من حركة الحاويات التجارية العالمية التي تمر عبر مضيق تايوان كل يوم. خمسون بالمئة. نصف التجارة العالمية ، في الواقع ، تمر هناك كل يوم. لديك حوالي ٧٠ بالمائة من أشباه الموصلات المتطورة التي يتم إنتاجها في تايوان.

إذا تم الاستغناء عن أي من هذه الأشياء نتيجة لأزمة ، فقد يكون لها عواقب وخيمة على الاقتصاد العالمي - وهذا هو السبب في أن البلدان في جميع أنحاء العالم تبحث بقلق متزايد في الإجراءات التي يتم اتخاذها والتي يمكن أن تعطل الوضع الراهن ، يمكن أن ينتج عنه نوع من الصراع أو ينتج عنه - أزمة لها هذه العواقب. هذا شيء شاركته أيضًا.

من المهم للغاية أن نتواصل بشكل واضح ومباشر بشأن تايوان. هذا شيء ، بالطبع ، هذا هو الشغل الشاغل للصين. لذا فقد أجرينا هنا بالفعل بعض المحادثات المباشرة للغاية ، والمفصلة للغاية ، والصريحة للغاية ، وعلى الأقل ، هذا يجلب المزيد من الوضوح لكل منا حول ما يفكر فيه الآخر.

سؤال: في الولايات المتحدة ، هناك ضغط على جانبي الممر هنا ليكونوا قاسين على الصين ، ويبدو أن ذلك سيزداد مع اقتراب انتخابات عام ٢٠٢٤. من المؤكد أن قيادة الصين مقيدة بالتصورات المحلية للولايات المتحدة أيضًا. كيف تمنع تلك الضغوط والقيود المحلية من دفعك إلى خيارات سياسية ليست مثالية من أي جانب؟

الوزير بلنكن: علينا مسؤولية الدفاع عن مصالح الولايات المتحدة وشعبها وحمايتها وتعزيزها. وهذا ما يحفزنا في علاقتنا مع الصين ، وفي هذا الصدد ، مع أي دولة أخرى. ونعتقد أن أفضل طريقة للقيام بذلك هي أن نفعل بالضبط ما فعلناه خلال العامين ونصف العام الماضيين.

لقد قمنا باستثمارات كبيرة ، واستثمارات تاريخية ، في الداخل - في بنيتنا التحتية ، في تقنيتنا ، في قدرتنا على البحث والتطوير ، في قدرتنا التنافسية. وفي الوقت نفسه ، عاودنا التواصل مع الحلفاء والشركاء وخلقنا قدرًا أكبر من التوافق والتقارب معهم بشأن النهج تجاه الصين.

والنتيجة هي أننا نتعامل الآن مع التحديات التي تفرضها الصين من موقع قوة أكبر بكثير مما كانت عليه عندما

بدأنا. وهكذا ، من هذا الأساس الجديد الذي بنيناه ، أصبحنا قادرين بشكل أفضل على التعامل مع الاختلافات العميقة وكذلك - مرة أخرى ، للبحث عن المجالات التي يكون من المنطقي فيها التعاون. لكن الأداة الرئيسية التي لدينا الآن للقيام بذلك هي دبلوماسيتنا. ولذا سيكون من غير المسؤول عدم المشاركة ، وسيؤدي إلى نتائج عكسية لمصالحنا.

إنها أفضل طريقة لتجنب سوء الفهم وسوء التقدير الذي قد يؤدي إلى الصراع. إنها أفضل طريقة لتوضيح موقفنا وهدفنا ، كما قلت ، عندما يتعلق الأمر باختلافاتنا العميقة. إنها أفضل طريقة للدفاع عن حقوق الإنسان. إنها أفضل طريقة لاستكشاف ما إذا كان بإمكاننا العمل معًا في مصلحتنا المشتركة. ربما تكون هذه هي الطريقة الوحيدة للقيام بأشياء مثل إعادة بعض الأمريكيين المحتجزين إلى منازلهم ؛ لتحقيق التعاون بشأن الفنتانيل - القاتل الرئيسي للأمريكيين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٤٩ عامًا ؛ للدفاع عن مصالح عمالنا وشركاتنا العاملة في الصين.

لذلك ، أعتقد أننا وضعنا أساسًا قويًا للغاية. والآن ، نستخدم المشاركة لمحاولة تعزيز مصالحنا وحمايتها.

سؤال: لذا فإن الحديث ، في رأيك ، هو طريقة لتجنب الصراع. أود أن أسأل عن تحركات الصين الدبلوماسية الجريئة على المسرح العالمي ، حيث تعرض أن تكون بين القادة الإسرائيليين والفلسطينيين ، وتتوسط في صفقة بين الخصمين الإقليميين ، المملكة العربية السعودية وإيران ؛ عرض التوسط من أجل السلام في أوكرانيا مع رفض إدانة الغزو الروسي. هل تحل الصين محل الولايات المتحدة كوسيط عالمي ، خاصة عندما تنظر إلى أماكن مثل الشرق الأوسط؟

الوزير بلنكن: حسنًا ، كنت في الشرق الأوسط ، في الواقع ، في المملكة العربية السعودية. وأثناء وجودي هناك ، التقيت ليس فقط بالسعوديين ولكن مع - جميع أعضاء مجلس التعاون الخليجي ، ثم تحالف أوسع بكثير من الدول التي اجتمعت منذ سنوات للتعامل مع التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية. وما يمكنني الإبلاغ عنه من ذلك هو أن الولايات المتحدة تظل ، بعيدًا وبعيدًا ، الشريك المفضل لجميع هذه البلدان تقريبًا.

في الوقت نفسه ، إذا اتخذت الصين مبادرات تساعد فعليًا في حل المشكلات وتعزيز السلام ، فهذا أمر جيد ، ونحن ندعمه. أنهم استضافوا الجولة الأخيرة من المحادثات بين إيران والسعودية التي استمرت لمدة عامين ، وكانت النتيجة اتفاقًا لديه على الأقل إمكانية تخفيف التوترات بينهما وحل إحدى المشاكل العديدة. المشاكل التي تطرحها إيران. إذا تمكنت الصين من لعب دور بناء في - عندما يحين الوقت - إيجاد سلام عادل ودائم في أوكرانيا وإنهاء العدوان الروسي ، فسيكون ذلك شيئًا جيدًا.

وقد أشيدنا ببعض - بعض أجزاء مبادئ السلام التي طرحوها - بما يتفق تمامًا مع مبادئنا ، لا سيما عندما يتعلق الأمر بحماية وحدة أراضي أوكرانيا وسيادتها. من الجيد ، والمفيد ، والمهم ، أن تشارك البلدان المهمة مثل الصين بطرق تؤدي إلى نتائج إيجابية. هذا أحد الأشياء التي شاركتها معهم أيضًا.

ولكن من المهم أيضًا - والأهم من ذلك - أنهم إذا شاركوا في هذه الجهود ، فإنهم يتجهون نحو غايات جيدة ومناسبة. لذلك عندما يتعلق الأمر بأوكرانيا ، لا يكفي أن يكون لديك - فقط من أجل السلام. يجب أن تكون عادلة ودائمة. فعليه أن يعكس المبادئ الموجودة في صميم ميثاق الأمم المتحدة ، مثل وحدة الأراضي والسيادة. ويجب أن تساعد في ضمان ألا تستطيع روسيا ببساطة تكرار التمرين بعد عامين أو ثلاثة أعوام. لذلك من المفيد جدًا هنا مرة أخرى أن نكون قادرين على التحدث بوضوح ومباشرة وببعض التفاصيل حول ما يجب أن تكون عليه الأهداف ومعرفة ما إذا كنا في نفس المكان.

إيان بريمر:

القوة العظمى العالمية التالية ليست من تعتقد

مجلة «فورين بوليسي»-ترجمة المرصد

من يدير العالم؟

كان هذا سؤالاً سهل الإجابة عليه. إذا كان عمرك يزيد عن ٤٥ عامًا ، فقد نشأت في عالم تهيمن عليه قوتان عظميان. وضعت الولايات المتحدة وحلفاؤها القواعد على أحد جانبي جدار برلين ، بينما اتخذ الاتحاد السوفيتي القرار من الجانب الآخر. كان على كل دولة أخرى تقريبًا مواءمة أنظمتها السياسية والاقتصادية والأمنية مع جانب أو آخر. لقد كان عالمًا ثنائي القطب.

ثم ، في عام ١٩٩١ ، انهار الاتحاد السوفيتي ، تاركًا الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم. حددت الولايات المتحدة النتيجة من خلال دورها المهيمن في المنظمات الدولية ومن خلال ممارسة القوة الغاشمة.

كان عالما أحادي القطب.

منذ حوالي ١٥ عامًا ، تغير العالم مرة أخرى - وأصبح الأمر أكثر تعقيدًا. أصبحت الولايات المتحدة

أقل اهتمامًا بكونها ضابط شرطة العالم ، ومهندس التجارة العالمية ، وحتى المشجعة للقيم العالمية.

البلدان الأخرى ، التي أصبحت أكثر قوة ، أصبحت قادرة بشكل متزايد على تجاهل اللوائح التي لم تعجبها ، وفي بعض الأحيان ، وضعت بعضًا منها. إنه عالم «G-Zero»: عالم غير قطبي بدون قادة عالميين.

حدثت ثلاثة أشياء بسبب هذا الانهيار الجيوسياسي ، عندما كان الهيكل العالمي غير متزامن مع ميزان القوى الأساسي.

أولاً ،

روسيا لم تترعرع في النظام الدولي الذي يقوده الغرب. أصبحت القوة العظمى السابقة الآن في حالة تدهور خطير ، وقد أصبحت روسيا تشعر بالمرارة للغاية وتنظر إلى الغرب على أنه خصمها الأساسي على المسرح العالمي. وسواء كان اللوم في ذلك يقع على عاتق الولايات المتحدة وحلفائها أو على روسيا ، فإن الحقيقة هي أننا موجودون هناك.

ثانيًا ،

تم إدخال الصين إلى المؤسسات التي تقودها الولايات المتحدة - ولكن على افتراض أنه كلما أصبح الصينيون أكثر اندماجًا وثراءً وقوة ، سيصبحون أيضًا امريكيين (أي ديمقراطية السوق الحرة التي تسعى إلى أن تصبح صاحب مصلحة مسؤول) .

جاهز للعب حسب النظام الذي تقوده الولايات المتحدة والقواعد دون أي رغبة في تغييرها). كما اتضح ، لا يزالون الصينيين - والولايات المتحدة ليست مستعدة لقبول ذلك.

وثالثاً

تجاهلت الولايات المتحدة وحلفاؤها ملايين المواطنين الذين خلفتهم العولمة وراءهم. وقد تأججت شكاواهم من خلال زيادة عدم المساواة في الدخل والأجور ، والتغيرات في التركيبة السكانية وسياسات الهوية ، والاستقطاب من تقنيات وسائل الإعلام الجديدة. بعد عقود من الإهمال الحميد ، أصبح معظم هؤلاء المواطنين لا يثقون بشكل أساسي في حكوماتهم والديمقراطية نفسها ، مما يجعل قادتهم أقل قدرة أو رغبة في القيادة.

> **الغزو الروسي لأوكرانيا جعل أوروبا أكثر اعتمادًا على الناتو**

كل تلك الأزمات الجيوسياسية التي تراها في عناوين الأخبار كل يوم؟ الحرب في أوكرانيا ، المواجهة حول تايوان ، التوترات النووية مع إيران وكوريا الشمالية ، سمها ما شئت - حوالي ٩٠ في المائة منها ناتجة بشكل مباشر أو غير مباشر عن هذه القضايا الثلاث التي تسببت في الانهيارات الجيوسياسية.

بعبارة أخرى ، الأزمة لا تتعلق بالقادة الأفراد. إنها سمة هيكلية لمشهدنا الجيوسياسي.

مع ذلك ، في السراء والضراء ، لا تدوم فترات الركود الجيوسياسي إلى الأبد. وسيكون النظام العالمي القادم مختلفًا تمامًا عما اعتدنا عليه.

لم نعد نعيش في عالم أحادي القطب أو ثنائي القطب أو متعدد الأقطاب. لماذا؟

لأنه لم يعد لدينا قوى عظمى متعددة الأطراف - كما هو الحال في البلدان التي تمارس قوة عالمية في كل مجال. هذا صحيح ، الولايات المتحدة والصين ليستا قوتين عظميين اليوم - على الأقل ليس بالطريقة التي استخدمنا بها هذا المصطلح دائمًا.

وعدم وجود قوة عظمى يعني عدم وجود نظام عالمي. بدلاً من ذلك ، لدينا العديد من الأنظمة العالمية اليوم ، منفصلة ولكنها متداخلة.

أولاً ، لدينا نظام أمان أحادي القطب. الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي يمكنها إرسال جنود وبحارة وعتاد عسكري إلى كل ركن من أركان العالم.

> **أصبح النظام الرقمي محددا مهما بشكل متزايد لكيفية عيشنا وما نؤمن به**

لا أحد يقترب.

إن دور أمريكا في النظام الأمني أكثر أهمية - بل وأكثر فاعلية بالفعل - مما كان عليه قبل عقد من الزمان.

تعمل الصين على زيادة قدراتها العسكرية بسرعة في آسيا ، ولكن ليس في أي مكان بطريقة مهمة. هذا مصدر قلق متزايد لحلفاء أمريكا في المحيطين الهندي والهادئ ، الذين يعتمدون الآن على المظلة الأمنية الأمريكية أكثر من أي وقت مضى.

وبالمثل ، فإن الغزو الروسي لأوكرانيا جعل أوروبا أكثر اعتمادًا على الناتو بقيادة الولايات المتحدة منذ عقود. في غضون ذلك ، ضعف الجيش الروسي في أوكرانيا بفعل خسارة ما يقرب من ٢٠٠ ألف جندي وعتادها الحيوي ، وكلها سيكون من الصعب إعادة بنائها في مواجهة العقوبات الغربية.

نعم ، تمتلك الصين وروسيا ودول أخرى أسلحة نووية ، لكن استخدامها في الواقع لا يزال بمثابة انتحار. الولايات المتحدة هي القوة الأمنية العظمى الوحيدة في العالم - وستظل كذلك طوال العقد القادم على الأقل.

لكن القوة العسكرية لا تسمح لواشنطن بإملاء قواعد الاقتصاد العالمي ، لأن النظام الاقتصادي متعدد الأقطاب. تتمتع الولايات المتحدة باقتصاد قوي وديناميكي ، ولا يزال الأكبر في العالم ، ولكن القوة العالمية مشتركة على نطاق واسع هنا.

على الرغم من كل الحديث عن حرب باردة جديدة ، فإن الولايات المتحدة والصين مترابطتان اقتصاديًا بدرجة لا يمكن فصلهما عن بعضهما البعض.

تستمر التجارة الثنائية بين البلدين في الوصول إلى مستويات عالية جديدة ، وتسعى دول أخرى للوصول إلى كل من القوة الأمريكية والسوق الصيني المتنامي (سيصبح قريبًا الأكبر في العالم). لا يمكنك خوض حرب اقتصادية باردة إذا لم يكن أحد مستعدًا لخوضها.

وفي الوقت نفسه ، فإن الاتحاد الأوروبي هو أكبر سوق مشتركة في العالم ، وهو قادر على وضع القواعد والمعايير التي يجب على الأمريكيين والصينيين

وغيرهم قبولها كثمن للتعامل معها.

لا تزال اليابان قوة اقتصادية عالمية ، على الرغم من أنها بالكاد. ينمو اقتصاد الهند بسرعة ، وكذلك تأثيرها على المسرح العالمي.

ستستمر الأهمية النسبية لهذه الاقتصادات وغيرها في التحول خلال العقد القادم ، ولكن ما هو مؤكد هو أن النظام الاقتصادي العالمي هو نظام متعدد الأقطاب وسيظل كذلك.

هناك توترات بين الأمن والنظام الاقتصادي. تريد الولايات المتحدة تحديد المزيد والمزيد من قطاعات الاقتصاد باعتبارها بالغة الأهمية للأمن القومي ، وهي تضغط على الدول الأخرى لمواءمة سياساتها بشأن أشباه الموصلات والمعادن المهمة ، وربما قريبًا ، TikTok. من جانبها ، تسعى الصين إلى استخدام ميزتها التجارية والتجارية لتعزيز نفوذها الدبلوماسي. تريد أوروبا والهند واليابان ودول أخرى ضمان عدم سيطرة النظام الأمني أو الاقتصادي على الآخر - ومن المرجح أن ينجحوا.

هذان هما النظامان العالميان اللذان رأيناهما بالفعل. لكن هناك نظام ثالث ناشئ بسرعة سيكون له تأثير قريبًا أكثر من الآخرين: النظام الرقمي.

هناك ، على عكس أي نظام جيوسياسي آخر في الماضي والحاضر ، فإن الجهات الفاعلة الرئيسية التي تضع القواعد وتمارس السلطة ليست الحكومات بل شركات التكنولوجيا.

لقد سمعت كيف ساعدت أسلحة الناتو واستخباراته وتدريباته الشعب الأوكراني في الدفاع عن أرضه. ولكن إذا لم تنقذ شركات التكنولوجيا الغربية سريعًا في الأيام الأولى من الغزو - أوقفت الهجمات الإلكترونية الروسية والسماح للقادة الأوكرانيين بالتواصل مع قواتهم على الخطوط الأمامية - لكان بإمكان روسيا إيقاف أوكرانيا تمامًا في غضون أسابيع. كان سيفعل ذلك ، وإنهاء (وكسب) الحرب بشكل فعال.

يمكن القول إن الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي لن يكون في السلطة اليوم لولا القوة التي مارسها على شركات التكنولوجيا والنظام الرقمي الجديد.

> **سوف ينقسم العالم الرقمي إلى قسمين وستتفتت العولمة**

تقرر شركات التكنولوجيا ما إذا كان بإمكان الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب التحدث إلى مئات الملايين من الأشخاص بدون مرشحات وفي الوقت الفعلي أثناء ترشحه لإعادة انتخابه.

بدون وسائل التواصل الاجتماعي وقدرتها على الترويج لنظريات المؤامرة ، لا توجد انتفاضة ٦ يناير في كابيتول هيل ، ولا أعمال شغب لسائقي الشاحنات في أوتاوا ، ولا انتفاضة ٨ يناير في البرازيل.

تحدد شركات التكنولوجيا أيضًا هويتنا. اعتدنا أن نتساءل عما إذا كان السلوك البشري هو في الأساس نتيجة الطبيعة أو التنشئة. ليس بعد الآن. اليوم ، هي الطبيعة والتنشئة والخوارزمية. أصبح النظام الرقمي محددًا مهمًا بشكل متزايد لكيفية عيشنا ، وما نؤمن به ، وماذا نريد وماذا نحن على استعداد

للقيام به للحصول عليه.

لقد جمعت شركات التكنولوجيا قدرًا هائلاً من القوة - لدرجة أنها أصبحت لاعبًا جيوسياسيًا في حد ذاتها. يتحكم هؤلاء الفاعلون الربحيون بالفعل في جوانب المجتمع والاقتصاد والأمن القومي التي كانت لفترة طويلة حكراً حصرياً على الدولة.

تؤثر قراراتهم الشخصية بشكل مباشر على سبل العيش والتفاعلات وحتى أنماط التفكير لمليارات الأشخاص حول العالم. كما أنها تشكل بشكل متزايد البيئة العالمية التي تعمل فيها الحكومات نفسها.

ولكن كيف ستستخدم شركات التكنولوجيا قوتها المكتشفة حديثًا؟

هناك ثلاثة سيناريوهات محتملة.

إذا استمر القادة السياسيون الأمريكيون والصينيون في تأكيد أنفسهم بقوة أكبر من أي وقت مضى في الفضاء الرقمي ، وإذا انحازت شركات التكنولوجيا إلى حكوماتهم المحلية ، فقد ينتهي بنا المطاف في حرب باردة تكنولوجية بين الولايات المتحدة والصين.

سيحدث

سوف ينقسم العالم الرقمي إلى قسمين ، وستضطر البلدان الأخرى إلى اختيار أحد الجانبين ، وستتفتت العولمة حيث تصبح هذه التقنيات الاستراتيجية المختلفة مرتفعات مسيطرة على الأمن القومي والاقتصاد العالمي.

إذا التزمت شركات التكنولوجيا باستراتيجيات النمو العالمية ، ورفضت التوافق مع الحكومات وحافظت على الفجوة القائمة بين مجالات المنافسة المادية والرقمية ، فسنرى عولمة جديدة: نظام رقمي معولم.

ستبقى شركات التكنولوجيا ذات سيادة في الفضاء الرقمي ، وتتنافس إلى حد كبير مع بعضها البعض من أجل الأرباح - ومع الحكومات على القوة الجيوسياسية ، تمامًا كما تتنافس الجهات الحكومية الرئيسية حاليًا على النفوذ في الفضاء. الفرسان هم المكان الذي تتداخل فيه أوامر السلامة والأمن.

ولكن إذا أصبح الفضاء الرقمي نفسه هو الحلبة الأكثر أهمية لمنافسة القوى العظمى ، مع تآكل قوة الحكومات بالنسبة إلى قوة شركات التكنولوجيا ، فإن النظام الرقمي نفسه سيصبح النظام العالمي المهيمن. إذا حدث هذا ، فسيكون لدينا عالم ما بعد ويستفالي - نظام تكنوقراطي تهيمن عليه شركات التكنولوجيا كلاعبين مركزيين في الجغرافيا السياسية للقرن الحادي والعشرين.

> **كل هذه السيناريوهات الثلاثة معقولة تماما و لا شيء لا مفر منه.**

كل هذه السيناريوهات الثلاثة معقولة تمامًا. لا شيء لا مفر منه. يعتمد الأمر الذي سننتهي فيه على كيفية قيام الطبيعة المتفجرة للذكاء الاصطناعي بإحداث تغييرات في هياكل السلطة الحالية ، وما إذا كانت الحكومات قادرة وراغبة في تنظيم شركات التكنولوجيا ، والأهم من ذلك ، كيفية تحديد قادة التكنولوجيا. لنفترض أنهم يريدون استخدام قوتهم الجديدة.

تعددية قطبية..
الملامح المستقبلية للنظام العالمي الجديد

*انترريجيونال للبحوث والدراسات

عرض: صباح عبدالصبور:عقب انهيار الاتحاد السوفييتي في التسعينيات، وتحوُّل النظام الدولي من نظام ثنائي القطبية إلى أحادي القطبية، أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم، لكن منذ نحو ١٥ عاماً، تغَيَّر العالم مرة أخرى وأصبح الأمر أكثر تعقيداً؛ إذ أصبحت واشنطن أقل اهتماماً بأن تكون مسؤولة عن الأمن في العالم، أو حتى المشجعة للقيم العالمية. أما البلدان الأخرى، التي أصبحت أكثر قوةً، فقد كانت قادرةً على تجاهل القواعد الدولية، وهو ما أفرز واقعاً جيوسياسيّاً جديداً في العالم. وفي ضوء هذا نشر موقع "فورين بوليسي" مقالاً للكاتب "إيان بريمر" مؤسس ورئيس مجموعة أوراسيا، بعنوان "القوة العظمى العالمية التالية ليست مَن تعتقد"؛ وذلك بتاريخ ١٧ يونيو ٢٠٢٣، وهو المقال الذي حاول رسم الملامح المستقبلية للنظام العالمي الجديد.

قضايا محورية

يشير المقال إلى حدوث ثلاث قضايا تسببت في هذا الركود الجيوسياسي؛ حيث لم يعد الهيكل العالمي يتماشى مع ميزان القوى الأساسي، وهي ما يأتي:

١- تشكيك روسيا في النظام الدولي الحالي:

أصبحت روسيا الآن، بصفتها قوة عظمى سابقة في حالة تدهور خطير، تشعر بالاستياء الشديد، وتعتبر الغرب خصمها الأساسي على المسرح العالمي. وسواء كان اللوم في ذلك يقع على عاتق الولايات المتحدة وحلفائها أو على روسيا، فإن المقال يرى أنه كان لذلك دور رئيسي في الوضع الحالي للنظام الدولي.

٢- انخراط صيني قوي في الاقتصاد العالمي:

وذلك على افتراض أنه كلما أصبح الصينيون أكثر تكاملاً وثراءً وقوةً، سيصبحون أيضاً أكثر "أمركةً". ويعني ذلك – بحسب المقال – أن ديمقراطية السوق الحرة على استعداد لأن تصبح صاحب مصلحة مسؤولاً في النظام الذي تقوده الولايات المتحدة واللعب وفقاً للقواعد، دون رغبة في تغييرها، لكن الصينيين والأمريكيين لا يزالون – كما اتضح – غير مستعدين لقبول ذلك.

٣- تجاهل الغرب الارتدادات السلبية للعولمة:

يجادل المقال بأن الولايات المتحدة وحلفاءها تجاهلوا عشرات الملايين من مواطنيهم الذين شعروا بأنهم تخلفوا عن الركب بسبب العولمة، وقد ازدادت مظالمهم بسبب تزايد الدخل وعدم المساواة في الأجور، وتحول التركيبة السكانية، وسياسات الهوية، والاستقطاب من تقنيات الإعلام الجديدة. وبعد عقود من الإهمال، أصبح معظم هؤلاء المواطنين غير واثقين بحكوماتهم والديمقراطية نفسها؛ ما جعل قادتهم أقل قدرةً أو رغبةً في القيادة. لذلك يعتقد المقال أن ٩٠٪ من كل الأزمات الجيوسياسية في العالم – وعلى رأسها الحرب في أوكرانيا، والمواجهة حول تايوان، والتوترات النووية مع إيران وكوريا الشمالية – هي نتيجة مباشرة أو غير مباشرة للركود الجيوسياسي الناجم عن هذه القضايا الثلاث. ومن ثم، يعتبر الكاتب أن الأزمات لا تتعلق بالقادة الأفراد، بل هي سمة هيكلية للمشهد الجيوسياسي.

عالم جديد

يعتقد المقال أن فترات الركود الجيوسياسي لا تدوم إلى الأبد؛ إذ إن النظام العالمي القادم شيء مختلف تماماً عن الأنظمة السابقة، وهو عبارة عن أنظمة عالمية متعددة، منفصلة لكنها متداخلة؛ وذلك للأسباب التالية:

١- تفكك النظام الدولي إلى أنظمة عالمية متعددة:

يشير المقال إلى أننا لم نعد نعيش في عالم أحادي القطب أو ثنائي القطب أو متعدد الأقطاب؛ وذلك لأنه لم يعد لدينا قوى عظمى متعددة الأبعاد، أي تمارس قوة عالمية في كل المجالات. وعدم وجود قوى عظمى يعني عدم وجود نظام عالمي واحد؛ لذلك يعتقد المقال أن النظام الحالي عبارة عن أنظمة عالمية متعددة، منفصلة ومتداخلة.

٢- وجود نظام دولي أمني أحادي القطبية:

يشير المقال إلى أن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي يمكنها إرسال جنود وبحارة وعتاد عسكري إلى كل ركن من أركان العالم. ويعتقد المقال أن دور واشنطن في النظام الأمني اليوم أكثر أهميةً بل أكثر هيمنةً مما كان عليه قبل عقد من الزمان. فيما تعمل الصين على تنمية قدراتها العسكرية بسرعة في آسيا، ولكن ليس في أي مكان آخر

بالأهمية نفسها. وهذا يثير قلق حلفاء الولايات المتحدة في منطقة الهندوباسيفيك، الذين يعتمدون الآن على المظلة الأمنية الأمريكية أكثر من ذي قبل. وبالمثل، فإن التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا جعل أوروبا أكثر اعتماداً على الناتو بقيادة واشنطن.

٣- اتسام النظام الاقتصادي الدولي بالتعددية:

من جانب آخر، ضَعُف الجيش الروسي بفعل خسارة نحو ٢٠٠ ألف جندي والكثير من عتاده المهم في أوكرانيا، وسيكون من الصعب إعادة بنائه في مواجهة العقوبات الغربية. وفي حين تمتلك موسكو وبكين ودول أخرى أسلحة نووية، لكن استخدامها في الواقع لا يزال بمنزلة "انتحار" بحسب وصف المقال. ومن ثم فإن الولايات المتحدة هي القوة الأمنية العظمى الوحيدة في العالم، وستظل كذلك على الأقل خلال العقد القادم، لكن تلك القوة لا تسمح لواشنطن – وفقاً للمقال – بوضع قواعد للاقتصاد العالمي؛ لأن النظام الاقتصادي متعدد الأقطاب.

٤- اعتماد أمريكي-صيني متبادل في المجال الاقتصادي:

على الرغم من كل الحديث عن حرب باردة جديدة، فإن كلاً من الولايات المتحدة والصين تعتمد على الأخرى اقتصادياً بدرجة كبيرة بحيث يتعذر فصل إحداهما عن الأخرى. وتستمر التجارة الثنائية بين البلدين في تحقيق ارتفاعات جديدة، وتريد الدول الأخرى الوصول إلى كل من القوة الأمريكية والسوق الصينية المتنامية (التي ستصبح قريباً الأكبر في العالم). ومن ثم، لا يمكن خوض حرب اقتصادية باردة إذا لم يكن هناك من يرغب في خوضها. وفي الوقت ذاته، يعد الاتحاد الأوروبي أكبر سوق مشتركة في العالم، وهو قادر على وضع القواعد والمعايير التي يجب على الأمريكيين والصينيين وغيرهم قبولها ثمناً للتعامل معهم، كما لا تزال اليابان قوة اقتصادية عالمية. وينمو أيضاً اقتصاد الهند بسرعة، وينمو معها تأثيرها على المسرح العالمي. ويشير المقال إلى أن الأهمية النسبية لهذه الاقتصادات وغيرها ستستمر في التحول خلال العقد القادم، ولكن ما هو مؤكد هو أن النظام الاقتصادي العالمي كان وسيظل نظاماً متعدد الأقطاب.

٥- هيمنة شركات التكنولوجيا على النظام الرقمي:

يشير المقال إلى أنه بين النظامين الأمني والاقتصادي، هناك نظام ثالث ناشئ بسرعة يُتوقع أن يكون له قريباً تأثير أكبر من النظامين الآخرَين، وهو النظام الرقمي. وعلى عكس أي نظام جيوسياسي آخر في الماضي والحاضر، يشير الكاتب إلى أن الجهات الفاعلة المهيمنة التي تضع القواعد وتمارس القوة ليست الحكومات بل شركات التكنولوجيا؛ فبينما ساعدت أسلحة الناتو واستخباراته وتدريباته الأوكرانيين في الدفاع عن أراضيهم، أدى وجود شركات التكنولوجيا الغربية التي تحركت بسرعة لصد الهجمات الإلكترونية الروسية، والسماح للقادة الأوكرانيين بالتواصل مع جنودهم في الخطوط الأمامية، إلى عرقلة خطط روسيا بالإطاحة بأوكرانيا في غضون أسابيع وحسم الحرب.

بل يعتقد المقال أن الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي ما كان له أن يبقى في السلطة اليوم لولا شركات التكنولوجيا وقوتها في النظام الرقمي الجديد، كما استطاعت تلك الشركات حظر الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب من الحديث على منصاتها. وبدون وسائل التواصل الاجتماعي وقدرتها على الترويج لنظريات المؤامرة، ما قام تمرد في ٦ يناير في كابيتول هيل، ولا ثورة ٨ يناير في البرازيل وغيرهما؛ لذلك يجادل المقال بأن هذا قدر مذهل من القوة جمعته شركات التكنولوجيا لدرجة أنها أصبحت لاعباً جيوسياسيّاً في حد ذاتها. وبحسب المقال، يتحكم هؤلاء الفاعلون – أي

شركات التكنولوجيا – في جوانب المجتمع والاقتصاد والأمن القومي التي كانت لفترة طويلة حكراً حصريّاً على الدولة، وتؤثر قراراتهم الخاصة بشكل مباشر على سبل العيش والتفاعلات، وحتى على أنماط التفكير لمليارات الأشخاص في جميع أنحاء العالم، كما أنها تشكل بشكل متزايد البيئة العالمية التي تعمل فيها الحكومات نفسها.

ثلاثة سيناريوهات

في إطار ما سبق، يطرح المقال تساؤلاً مهماً: كيف ستستخدم شركات التكنولوجيا قوتها المكتشفة حديثاً؟ وفي ضوء ذلك، يقدم المقال ثلاثة سيناريوهات محتملة؛ وذلك على النحو التالي:

١– قيام حرب تكنولوجية باردة بين القوى الكبرى:

إذا استمر القادة السياسيون الأمريكيون والصينيون في تأكيد أنفسهم بقوة أكبر من أي وقت مضى في الفضاء الرقمي، وإذا اصطفت شركات التكنولوجيا مع حكوماتهم المحلية، يتوقع المقال أن ينتهي الأمر بحرب تكنولوجية باردة بين الولايات المتحدة والصين. وسينقسم العالم الرقمي إلى قسمين، وستضطر البلدان الأخرى إلى اختيار أحد الجانبين، وستتفتت العولمة؛ حيث تصبح هذه التقنيات الاستراتيجية المنفصلة هي المسيطر على الأمن القومي والاقتصاد العالمي.

٢– احتمالية ظهور نظام رقمي معولم:

إذا التزمت شركات التكنولوجيا باستراتيجيات النمو العالمية، ورفضت التوافق مع الحكومات والحفاظ على الفجوة القائمة بين مجالات المنافسة المادية والرقمية، يتوقع المقال نشأة "عولمة جديدة"؛ أي نشأة نظام رقمي معولم؛ إذ ستبقى شركات التكنولوجيا ذات سيادة في الفضاء الرقمي، وتتنافس إلى حد كبير بعضها مع بعض للحصول على الفوائد، ومع الحكومات على القوة الجيوسياسية، إلى حد كبير بالطريقة التي تتنافس بها الجهات الحكومية الرئيسية حاليّاً على التأثير في الفضاء الذي تتداخل فيه الأنظمة الاقتصادية والأمنية.

٣– هيمنة النظام الرقمي على الجغرافيا السياسية:

يشير المقال إلى أنه إذا أصبح الفضاء الرقمي نفسه هو الحلبة الأكثر أهميةً لمنافسة القوى العظمى، مع استمرار قوة الحكومات في التآكل بالنسبة إلى قوة شركات التكنولوجيا، فإن النظام الرقمي نفسه سيصبح النظام العالمي المهيمن. وإذا حدث ذلك، فسيكون لدينا عالم تهيمن عليه شركات التكنولوجيا باعتبارها لاعبين أساسيين في الجغرافيا السياسية للقرن الحادي والعشرين.

ختاماً

يشير المقال إلى أن كل هذه السيناريوهات الثلاثة منطقية تماماً، وقابلة للحدوث، وسيعتمد الأمر الذي سننتهي إليه على كيفية قيام الطبيعة المتفجرة للذكاء الاصطناعي بإحداث تغييرات في هياكل السلطة الحالية، وإذا ما كانت الحكومات قادرة وراغبة في تنظيم شركات التكنولوجيا، والأهم من ذلك، كيف يقرر قادة التكنولوجيا أنهم يريدون استخدام قوتهم المكتشفة حديثاً.

الموسم الثاني للإنصات المركزي